الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم تجارية

التخصص: تجارة دولية

الإقليمية الجديدة بين «خلق التجارة» و«تحويل التنمية»

دراسة قياسية لحالة الجزائر وتونس والمكسيك للفترة 1985–2015م

تحت إشراف الدكتور:

عقبة عبد اللاوي

إعداد الطالبتين:

نجلاء هزلة

زينب حيمر

المشرف المساعد الدكتور:

لـطـفي مخزومي

لجنة المناقشة:

د .السعيد بوشول	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
د .عقبة عبد اللاوي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
د .لطفي مخزومي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا مساعدا
د .نذير غانية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

إلى كلّ الشّموس والأقمار التي رافقتني

و نوّرت دربي وأضاءت حياتي، وأحاطتني بالدّفء

فملأت نفسي طموحًا . . . وإصرارًا . . . وعزيمةً

برًّا وإحسانا . . .والديَّ . . .أطال اللّه عمرهما

حبًّا . . .عزًّا . . وافتخارًا . . .زوجي الدّكتور فوزي محيريق

عطفًا . . . .ووفاءً . .إخوتي . . . كلّ واحد باسمه

رحمة . .محبّة . . وأسوة. . . .أبنائي الأعزّاء

تقديرًا . . . واحترامًا . . . كلّ من ساهم من بعيد أو من قريب في إعداد هذا البحث

إلى كلّ هؤلاء أهدي هذا العمل

نجلاء

الإهداء

إلى منبع العطاء الذي لا ينضب . . .إلى من زرع في نفسي الطموح وحب العلم . . . أبي الحنون

إلى منبع الحنان . . . إلى من يشتهي اللسان نطقها وترقرق العيون لوحشتها . . . أمي الغالية

إلى من كانت أما لي ولم تلدني . . . إلى من شعشع نورها في صدري . . . عمتي العزيزة

إلى رياحين حياتي . . . .إلى أحبتي وعزوتي...أخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

إليكم جميعا أهدي هذا العمل

زينب

شكر وتقدير

إن الشكرُ والحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، نشكره ونحمده حمدا كثيرا مباركا فيه على جزيل عطائه وعلى كل ما أنعم عليه به وفضله علينا أن وفقنا لإتمام هذا البحث، ونسأله تعالى أن ينفع به، راجين منه عز وجل التوفيق والسداد في باقي مشوارنا البحثي.

من هذا المنبر نتقدم بالشكر الجزيل والتقدير إلى:

من أضاء بعلمه عقل غيره، وأظهر بسماحته تواضع العلماء، إلى المشرف

الدكتور عقبة عبد اللاوي

على توجيهاته ونصائحه القيمة والذي كان نعم العون لنا حتى تمكنا من إخراج هذا البحث في صورته النهائية، اعترافا وتقديرا لجميل صبره راجين من المولى عز وجل أن يزيده رفعة في الدنيا والآخرة.

إلى من كان لنا عونا، إلى الذي أفادنا بتوجيهاته القيمة، إلى المشرف المساعد

الدكتور لطفي مخزومي.

إلى من قدم لنا دعما علميا ومعنويا، الذي سهل دربنا بآرائه السديدة وتوجيهاته القيمة

الدكتور فوزي محيريق

للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها وتقييمها.

من أمد لنا يد العون وساهم في تذليل الصعوبات طيلة أطوار إنجاز هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والامتنان لكل من تعلمنا على أيديهم طوال مسيرتنا العلمية...

شكرا لكم وجزاكم الله عنا خيرا

نجلاء و زينب

الملخص

الملخص

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الآتي: ما مدى مساهمة الإقليمية الجديدة في خلق التجارة وتحويل التنمية المجسدة ضمن الصيغتين منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "النافتا *NAFTA*" والشراكة الأورو متوسطية؟ وقد تم اختيار كل من المكسيك وتونس والجزائر كعينة للدراسة، وقد اعتمدنا في قياسنا للأثر الصافي لخلق التجارة على نماذج الجاذبية والتي تستخدم لتفسير تدفقات التجارة الدولية ومن ذلك ظاهرتي خلق وتحويل التجارة، وقد اعتمدنا في تحديد الأثر الصافي على متغير الواردات، وتمثّلت مؤشرات تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة: خلق التجارة، تحويل التجارة، المسافة الاقتصادية، أما فيما يتعلق بمؤشرات التنمية الاقتصادية فقد تم اختيار مؤشرات: نمو الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي، مؤشر الصادرات عالية التقنية، مؤشر التنمية البشرية، وقد استعملنا مجموعة من المؤشرات المفسّرة والمكملة تمثلت في نمو الإنفاق الحكومي، الاستهلاك العائلي، الناتج المحلي الإجمالي. وقد اعتمدنا على طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا *FMOLS* وطريقة المتباطئات الكلاسيكية *ARDL* لتقدير النماذج المتعلقة بالدراسة.

الكلمات المفتاحية: الإقليمية الجديدة، التكامل الإنمائي، خلق التجارة، تحويل التجارة، خلق التنمية، تحويل التنمية، نموذج الجاذبية، التميز الاقتصادي.

الترميز الاقتصادي (*JEL*): *F15.F10.F11.F13.C11.O4*

Abstract:

This study attempts to answer the following question: What is the extent of the new regionalism in trade creation and conversion embodied development within the two formats Free Trade Area of North America "NAFTA" and the Euro-Mediterranean contribution? It has been chosen Mexico, Tunisia and Algeria as a sample for this study, and what we have used in our measurement of the impact net to create a trade on gravity models which are used to interpret international trade flows. For instance, the phenomena of trade creation and trade diversion. We have relied in determining the net effect on the imports variable.

The indicators net impact assessment of trade creation are represented in: trade creation, trade diversion, distance For economic, but for indicators of economic development, it has been selected tested indicators of: GDP growth, domestic investment, high export technology index, the Human Development Index.

The set of explanatory and complementary indicators has been used such as: The growth in government spending, household consumption, gross domestic product (GDP). We have used the methods of fully modified ordinary least squares (FMOLS) and autoregressive distributed lag (ARDL) to estimate the study's related models.

Keywords: new regionalism, development integration, trade creation, trade diversion, creation of development, the transformation of development, gravity model.

***Economic coding(JEL)** : F15.F10.F11.F13.C11.O4.*

الفهارس

فهرس المحتويات

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
فهرس الجداول والأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة الرموز والاختصارات	
المقدمة	أ- و
الفصل الأول **«الإقليمية الجديدة » و تأصيلات «خلق التجارة وتحويل التنمية »**	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول : التكامل الاقتصادي والتأصيل النظري لأثري خلق التجارة وتحويل التنمية	3
أولا: نظرية التّكامل الاقتصادي التقليدي و تأصيلات خلق وتحويل التجارة	3
ثانيا: إسهامات خلق وتحويل التجارة في ظل الإقليمية الجديدة	14
ثالثا: التكامل الإنمائي بين خلق التنمية وتحويل التنمية	21
المبحث الثاني : العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي السابق	35
أولا: الدراسات السابقة	35
ثانيا:العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة	45
خلاصة الفصل الأول	48
الفصل الثاني **« الدراسة الميدانية»: قياس أثر « خلق التجارة » و « تحويل التنمية»**	
تمهيد الفصل الثاني	51
المبحث الأول : الطريقة والأدوات	52
أولا: مجتمع الدراسة	52
ثانيا: متغيرات الدراسة والمعطيات المجمعة	69
ثالثا: الاختبارات والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات	70
المبحث الثاني: تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج	74
أولا: الاختبارات القياسية	74
ثانيا: تقدير النماذج وتحليل وتفسير النتائج الخاصة بالأثر الصافي لخلق التجارة	77
ثالثا: تقدير النماذج وتحليل وتفسير النتائج الخاصة العلاقة بين الأثر الصافي لخلق التجارة والأثر الصافي لخلق التنمية	87
خلاصة الفصل الثاني	107
الخاتمة	109
قائمة المراجع	116
قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

الجدول 1-1	الفرق بين الإقليمية القديمة والجديدة من خلال نموذج لورانس	16
الجدول 2-1	متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	70
الجدول 2-2	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة لاتفاق الشراكة الأورو متوسطية للفترة 1985-2015	78
الجدول 2-3	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة في الجزائر لاتفاق منطقة التجارة الحرة العربية للفترة 1985-2015	81
الجدول 2-4	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة في تونس في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية للفترة 1985-2015	83
الجدول 2-5	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة في تونس لاتفاق منطقة التجارة الحرة العربية للفترة 1985-2015	84
الجدول 2-6	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة في المكسيك في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية للفترة 1985-2015	85
الجدول 2-7	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة في المكسيك في سياق الرابطة الأمريكية اللاتينية للتكامل للفترة 1985-2015	86
الجدول 2-8	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الناتج المحلي في الجزائر للفترة 1985-2015	88
الجدول 2-9	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الاستثمار المحلي في الجزائر للفترة 1985- 2015	91
الجدول 2-10	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الصادرات عالية التقنية في الجزائر للفترة 1985- 2015	92
الجدول 2-11	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على التنمية البشرية (HDI) في الجزائر للفترة 1985-2015	95
الجدول 2-12	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على نمو الناتج الإجمالي في تونس للفترة 1985- 2015	97
الجدول 2-13	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الاستثمار المحلي في تونس للفترة 1985- 2015	99
الجدول 2-14	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الصادرات عالية التقنية في تونس للفترة 1985- 2015	101
الجدول 2-15	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على التنمية البشرية في تونس للفترة 1985-2015	102
الجدول 2-16	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على نمو الناتج الإجمالي في المكسيك للفترة 1985-2015	103
الجدول 2-17	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الاستثمار المحلي في المكسيك للفترة 1985-2015	104
الجدول 2-18	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الصادرات عالية التقنية في المكسيك للفترة 1985-2015	105
الجدول 2-19	تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على التنمية البشرية في المكسيك للفترة 1985- 2015	106

فهرس الأشكال

الشكل 2–1	تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP بالجزائر	54
الشكل 2–2	تطورات الصادرات والواردات بالجزائر حتى سنة 2015	55
الشكل 2–3	تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP بتونس	60
الشكل 2–4	تطورات الصادرات والواردات بتونس حتى سنة 2015	61
الشكل 2–5	تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP بالمكسيك	66
الشكل 2–6	تطورات الصادرات والواردات بالمكسيك حتى سنة 2015	67

قائمة الملاحق

الملحق 01	اختبارات الاستقرارية لمتغيرات دولة الجزائر
الملحق 02	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج GDP لدولة الجزائر
الملحق 03	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج HDI لدولة الجزائر
الملحق 04	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج INV لدولة الجزائر
الملحق 05	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج MCTAR لدولة الجزائر
الملحق 06	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج MCTEU لدولة الجزائر
الملحق 07	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج XHT لدولة الجزائر
الملحق 08	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج GDP لدولة الجزائر
الملحق 09	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج HDI لدولة الجزائر
الملحق10	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج INV لدولة الجزائر
الملحق 11	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج MCTAR لدولة الجزائر
الملحق 12	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج MCTEU لدولة الجزائر
الملحق 13	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج XHT لدولة الجزائر
الملحق 14	اختبارات الاستقرارية لمتغيرات دولة تونس
الملحق 15	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج GDP لدولة تونس
الملحق 16	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج HDI لدولة تونس
الملحق 17	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج INV لدولة تونس
الملحق 18	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج MCTAR لدولة تونس
الملحق 19	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج MCTEU لدولة تونس
الملحق 20	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج XHT لدولة تونس
الملحق 21	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج GDP لدولة تونس
الملحق 22	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج HDI لدولة تونس

الملحق 23	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج INV لدولة تونس.
الملحق 24	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج MCTAR لدولة تونس
الملحق 25	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج MCTEU لدولة تونس
الملحق 26	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج XHT لدولة تونس
الملحق 27	اختبارات الاستقرارية لمتغيرات دولة المكسيك
الملحق 28	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج GDP لدولة المكسيك
الملحق 29	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج HDI لدولة المكسيك
الملحق 30	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج INV لدولة المكسيك
الملحق 31	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج MCDRLAI لدولة المكسيك
الملحق 32	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج MCDRNFT لدولة المكسيك
الملحق 33	اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج XHT لدولة المكسيك
الملحق 34	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج GDP لدولة المكسيك
الملحق 35	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج HDI لدولة المكسيك
الملحق 36	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج INV لدولة المكسيك
الملحق 37	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج MCDRLAI لدولة المكسيك
الملحق 38	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج MCDRNFT لدولة المكسيك
الملحق 39	اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج XHT لدولة المكسيك

قائمة الرموز والاختصارات

NAFTA	North American Free Trade Agreement	اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
ASEAN	The Association of Southeast Asian Nations	اتحاد دول جنوب شرق آسيا
COMESA	Common Market for Eastern and Southern Africa	السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا
MERCOSUR	Southern Common Market	السوق المشتركة للمخروط الجنوبي
Andean	Andean Community. CAN	مجموعة دول الأنديز
CACM	Central American Common Market	السوق المشتركة لأمريكا الوسطى
AFTA	ASEAN Free Trade Area	منطقة التجارة الحرة للأسيان
Caricom	Caribbean Community	مجموعة الكاريبي
EU	European Union	الاتحاد الأوربي
LAIA	Latin American Integration Association	رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل

المقدّمة

المقدّمة

كما تتركّز المسألة في النظام الشّمسي في عددٍ قليل من الكواكب والمجرّات والأقمار الصناعية مشكّلةً بذلك محميّات ضدّ العوامل الخارجية، فإنّ الحياة الاقتصادية، كذلك، تتركز في عدد محدود نسبيا من التجمعات البشرية، في المدن والمجموعات والتكتلات، فالتكتلات الاقتصادية الإقليمية هي مجموعة من البلدان داخل منطقة جغرافية تحمي نفسها من واردات الدول غير الأعضاء في مناطق جغرافية أخرى، وتتطلع إلى زيادة التجارة فيما بينها، وتشكل هذه التكتلات بشكلٍ متزايدٍ نمط التجارة العالمية، وهي ظاهرة غالبا ما يشار إليها باسم الإقليمية، ولأن النشاط البشري يتوزع بشكلٍ غير متساوٍ عبر الأماكن والأقاليم وحتى عبر الزمن، تشكلت وفقا لذلك مجموعات متنوعة ومتباينة من الكتل الاقتصادية تبرز من خلالها الفجوة بين الشمال والجنوب.

وقد كان لظهور الإقليمية الجديدة الأثر في تغيير مرتكزات نظريات التكامل الاقتصادي التقليدي، حيث ساهمت في تغيير المبادئ والقيم التي تقوم عليها العلاقات والمبادلات الدولية في إطار هذا التكامل، وخاصة الاقتصادية منها، وعليه فإن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) كاتفاقية ثلاثية بين دول متقدمة ودولة نامية، تعتبر بادرة على صعيد التعاون الإقليمي في النصف الغربي من الكرة الأرضية، حذت حذْوها اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية، بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط النامية في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، ويعتبر التكامل الاقتصادي عملًا إراديًا بين دولتين لتحقيق أهداف محدّدة، تتجلى في الآثار الاستاتيكية والديناميكية للتكامل وما ينتج عنه من خلق أو تحويلٍ للتجارة.

1. المشكلة الرئيسية:

سنحاول قياس ما إذا كانت «الإقليمية الجديدة» المجسدة بصيغتها التطبيقية في شكل منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) و«الشراكة الأورو-متوسطية» في كل من تونس والجزائر والمغرب، قد ساهمت في «خلق التجارة» أو «تحويل التجارة». وفي المقابل مدى مساهمة هذه الاتفاقيات في «خلق التنمية» في مجال زيادة ورفع كفاءة مستويات التوظيف والإنتاج باقتصاديات الدول محل الدراسة. أم كانت سببا في «تحويل التنمية» بما تعكسه حالات الانكماش في مستويات التوظيف الناتجة عن اختفاء أو اندثار بعض الوحدات الإنتاجية على إثر المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة في الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق من الممكن أن تُعتبر قوة «خلق التجارة» قوة ضارة في ضوء النظر إلى ما يُمكن أن تُؤدي إليه زيادة المنافسة داخل المنطقة التكاملية، وما يعقبها من اندثار الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة. وهو نفس الأثر الذي يترتب على قوة «تحويل التنمية». في حين أنّ قوة «تحويل التجارة» يُمكن أن تكون أمراً مفيداً.

وبناء على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يُؤدي الأثر الصافي لخلق التجارة المترتب عن اتفاقيات الإقليمية الجديدة إلى تحويل التنمية في الدول النامية؟

2.الأسئلة الفرعية:

من التساؤل الرئيسي السابق يمكننا أن نُثير مجموعة من الأسئلة الجزئية تسهيلًا للإجابة عن المشكلة الرئيسية:

❶ ما مدى مساهمة الإقليمية الجديدة في خلق التجارة في الدول محل الدراسة؟

❷ ما مدى مساهمة التكامل الإنمائي المجسد في منطقة التجارة الحرة العربية في خلق التجارة للجزائر وتونس؟

❸ ما مدى مساهمة التكامل الإنمائي المجسد في الرابطة الأمريكية اللاتينية للتكامل في خلق التجارة للمكسيك؟

❹ ما مدى مساهمة الأثر الصافي لخلق التجارة الناتج عن الإقليمية الجديدة في خلق التنمية في الدول محل الدراسة؟

❺ ما مدى مساهمة أثر تحويل التجارة الناتج عن التكامل الإنمائي في خلق التنمية في الدول محل الدراسة؟

3.فرضيات الدراسة:

وكإجابة مؤقّتة على التساؤلات السابقة نعتمد الفرضيات الآتية:

❶ يرتبط الأثر الصافي لخلق التجارة والناشئ عن الإقليمية الجديدة بعلاقة معنوية عكسية مع الواردات في الدول محل الدراسة، وهو يُعبر عن أثر القوة الإنشائية للتجارة في سياق الترتيبات الإقليمية الجديدة.

❷ يرتبط الأثر الصافي لخلق التجارة والناشئ عن منطقة التجارة الحرة العربية بعلاقة معنوية طردية مع واردات الجزائر وتونس، وهو يُعبر عن أثر القوة التحويلية للتجارة في سياق ترتيبات التكامل الإنمائي.

❸ يرتبط الأثر الصافي لخلق التجارة والناشئ عن الرابطة الأمريكية اللاتينية بعلاقة معنوية طردية مع الواردات المكسيكسة، وهو يُعبر عن أثر القوة التحويلية للتجارة في سياق ترتيبات التكامل الإنمائي.

❹ إنّ أثر خلق التجارة في اتفاقيات الإقليمية الجديدة يُؤدي إلى تعميق أثر تحويل التنمية في الدول النامية الأعضاء. حيث يرتبط خلق التجارة ارتباطا معنويا عكسيا بخلق التنمية.

❺ إنّ أثر تحويل التجارة في اتفاقيات التكامل بين الدول النامية سيُؤدي إلى تعميق أثر خلق التنمية في الدول النامية، حيث يرتبط تحويل التجارة ارتباطا معنويا طرديّا بخلق التنمية في التكامل الإنمائي.

4.مبرّرات اختيار الموضوع:

- ارتباط الموضوع بالتخصّص والرغبة في دراسة موضوعات التكامل والتحليل الاقتصادي الكلي.
- قلة الدراسات التي تعالج موضوعات خلق وتحويل التنمية في الإقليمية الجديدة.
- الرغبة في محاولة الإسهام في تقييم أثر الاتفاقيات التي عقدتها بلدنا الجزائر بين إقليميةٍ جديدة وتكاملٍ مع دول نامية.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

1.5. أهداف الدراسة: يمكن القول إن هذه الدراسة تهدف إلى تحليل آثار الإقليمية الجديدة على الدول بين خلق التجارة وتحويل التنمية، كما تسعى إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ♦ محاولة الإلمام بأهم المفاهيم النظرية الخاصة بالإقليمية الجديدة من خلقٍ وتحويلٍ للتجارة وخلقٍ وتحويلٍ للتنمية .
- ♦ تحديد الأثر الصافي لخلق التجارة وتحويل التجارة في الدول محل الدراسة.
- ♦ تحديد الأثر الصافي لخلق التنمية وتحويل التنمية في الدول محل الدراسة.

2.5.أهمية الدراسة: تمّ تناول موضوع الإقليمية الجديدة بين خلق وتحويل التنمية نظرا للاعتبارات الآتية:

- حاجة الدول النامية لمثل هاته الدراسات للاستفادة منها و إيضاح أهم المكاسب والمضار في الدخول ضمن الاتفاقيات وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية.
- المكانة والأهمية التي تحتلها الإقليمية الجديدة في القضايا الدولية الراهنة.

- الحياة الاقتصادية وما تتطلبه من تكتلات لمواجهة الأزمات وزيادة ورفع كفاءة المستويات التوظيف والإنتاج لاقتصاد كل دولة.
- سعي الدول النامية للدخول ضمن التكتلات الاقتصادية من اجل تحقيق مستويات تنمية اقتصادية تخلصها من التبعية والتخلف.

6. الاطار الزماني والمكاني:

إن الدراسة الميدانية أو ما يسمى بدراسة الحالة، تَفرضُ علينا تحديد الإطار الزمني التي ستُدرس خلاله متغيرات البحث، والإحصائيات والمعطيات اللازمة؛ مع تحديد المناطق التي ستشملها الدراسة ومن ثمَّ فإنه:

- **زمانيًّا:** تشمل الدراسة الميدانية الفترة الممتدة من العام: 1985 إلى العام: 2015، وقد تم اختيار سنة البداية من سنة: 1985؛ نظرا لطبيعة دراستنا التي تقيس مساهمة الإقليمية الجديدة في خلق أو تحويل التجارة وخلق أو تحويل التنمية لهذا تم اختيار دراسة عشر سنوات قبل الدخول في الاتفاقية، والنهاية بـ: 2015 لأن بعض البيانات الخاصة بسنة: 2016 غير متوفرة.
- **مكانيا:** فقد وقع اختيارنا على دولة نامية من منطقة التجارة الحرة الأمريكية "NAFTA" ألا وهي المكسيك ودولتين ناميتين ضمن اتفاقية الشراكة(الأورو – متوسطية) وهما الجزائر وتونس. وكان اختيارنا لهاتين الاتفاقيتين كونهما تجسدان الإقليمية الجديدة. كما أدرجنا اتفاقيتي الرابطة الأمريكية اللاتينية ومنطقة التجارة الحرة العربية كنموذج عن التكامل الاقتصادي بين الدول النامية.

7. المنهج والأدوات المستخدمة:

تحددت المناهج البحثية التي سنعتمدها في بحثنا بناء على طبيعة وطريقة معالجة الإشكالية الرئيسية؛ وقد اعتمدنا على منهجية IMRAD للإجابة عن إشكالية الدراسة الرئيسية والإشكاليات الفرعية ومن ثم فرضيات الدراسة. وتبعا لذلك اعتمدنا مجموعة من عدة مناهج بحثية، أهمها:

1. **المنهج الوصفي:** يعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة، حيث حاولنا وصف الأجزاء النظرية المتعلقة بموضوعات خلق التجارة وتحويل التنمية؛ ومناقشة أنواع التكاملات المختلفة، كما سهل لنا هذا المنهج ضبط متغيرات الدراسة استعانة بالأدبيات النظرية والدراسات السابقة في الموضوع.

❷ **المنهج التاريخي**: يتعلق تطبيق هذا المنهج بتتبع ظاهرة معينة وفقا لتطور تاريخي عادة ما يركز على الإطار الزماني للدراسة؛ حيث ركزنا على الإسهامات التاريخية في بناء النظريات والدراسات في موضوعات التكامل، هذا من جهة الشق النظري؛ أما من شق دراسة الحالة فقد تتبعنا تطور متغيرات الدراسة تاريخيا بدءا بسنة 1985م.

❸ **المنهج التقويمي**: حيث استخدمنا منهج التقويم لتحديد وتثمين أهم الجوانب الإيجابية الناتجة عن الإقليمية الجديدة والتكامل الإنمائي وعن خلق وتحويل التجارة ومحاولة معرفة علاقة ذلك بخلق أو تحويل التنمية الاقتصادية.

❹ **المنهج التحليلي**: استعانة بأسلوب دراسة الحالة؛ استخدمنا المنهج التحليلي بهدف قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال اقتراح عدة نماذج رئيسية وأخرى فرعية، محاولة منا لإدراك مختلف عوامل التكامل وآثاره الاقتصادية؛ واستعملنا في ذات المنهج أدوات التحليل والقياس الاقتصادي.

8.صعوبات الدراسة:

إن عملية الإنشاء ـ لا سيما البحثية منها ـ تكتنفها مصاعب عدة بدءا بطبيعة الموضوع وتشعباته وصولا لتشابك الأهداف المراد تحقيقها من وراء ذلك.وما أضاف علينا ضغطًا في إنجاز بحثنا هو غير قليل من العوامل التي تعتبر تحديا أو تهديدا يواجه المُنجِز، كضيق الوقت، وقلة المراجع ا والمعلومات باللغة العربية، وعدم كفاية الموارد والإمكانات، وغيرها.

9.محتوى البحث:

قسمنا المذكرة إلى فصلين، وُسِم الأوّل بالإقليمية الجديدة وتأصيلات خلق التجارة وتحويل التنمية، ويندرج تحته مبحثين، المبحث الأول حول التكامل الاقتصادي والتّأصيل النّظري لأثري خلق التجارة وتحويل التنمية، أما المبحث الثاني فعنونّاه بالعلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتّراث العلمي السابق، وقد تطرقنا لعشر دراسات سابقة أجنبية، وحاولنا ارتكازا عليها تشكيل العلاقة بينها وبين مشكلتنا البحثية الرئيسية.

وخصصنا الفصل الثاني لدراسة الحالة الذي عالجنا فيها قياس أثر «خلق التجارة» و«تحويل التنمية»، وقد حدّدنا في المبحث الأول الطريقة والأدوات، ومجتمع الدراسة وضبطنا فيه المتغيرات والمعطيات المجمّعة والاختبارات والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات؛ أما المبحث الثاني حاولنا فيه تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج الخاصة بالأثر الصافي لخلق التجارة،

وكـذا تقـدير النمـاذج الخاصـة بالعلاقـة بـين الأثـر الصـافي لخلـق التجـارة والأثـر الصـافي لخلـق التنميـة ومناقشتها.

أمّـا خاتمـة بحثنـا فقـد ضـمناها مـا توصـلت إليـه الدراسـة مـن نتـائج مـدعمين إيّاهـا باقتراحـات نظريـة وأخـرى عمليـة علّهـا تكـون إضـافة علميـة وعمليـة في هـذا المجـال، ومـا التوفيـق والسـداد إلا مـن عنـد الله وحده.

الفصل الأول

«الإقليمية الجديدة»

وتأصيلات «خلق التجارة وتحويل التنمية»

تمهيد

أثّرت التّحولات التي برزت في نهاية العقد الأخير من القرن الماضي بشكلٍ كبيرٍ نحو الدّفع ببعض الأفكار والطّروحات للواجهة، فبعد أن كانت للسّيادة بعدًا مقدّسًا، انهار التوازن في العلاقات الدولية، وساد نوع من الفراغ الإيديولوجي الذي حكم لمدّة طويلة توازن القوى، وفُسح المجال لمشاريع جديدة لتصبح بمثابة الضاغط على تفاعلات الدول، ومن هذا المنطلق، انبعثت الترتيبات الإقليمية الجديدة؛ فالشراكة الأورومتوسطية كفكرة وخيار أوروبي يعتبر محاولة لخلق توازن في القوى الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وبالمقابل المشروع الأمريكي المهيمن في النصف الغربي من الكرة الأرضية ممثلا في الاتفاقية الحرة لأمريكا الشمالية، وبين هذا وذاك تبقى هناك فجوة بين الدول النامية التي تسعى للتخلّص من لعنة التّخلف واللّحاق بركب الشمال المتقدّم.

وللقضاء على هاته الفجوة ومن أجل تنميةٍ عادلةٍ نجد أنّ نظرية التكامل الاقتصادي مرّت بثلاث بمراحل تنموية تتناول كل منها السياقات السياسية والاقتصادية ذات الصلة بمرور الوقت، إذ تعتبر المرحلة الأولى نظرية كلاسيكية أو ما يسمّى بالتّحليل الثابت وتشمل النظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي التي تفسر الفوائد والمكاسب المحتملة من التكامل، وتشمل المرحلة الثانية نظريات التكامل الاقتصادي الجديدة التي يشار إليها غالبا بالتحليل الديناميكي للترتيبات الاقتصادية، وإلى جانب هذين النوعين، هناك نوع ثالث من نظريات التكامل يتناول الآثار والفوائد والقيود المفروضة على ترتيبات التكامل الاقتصادي الإنمائي.

نحاول من خلال هذا الفصل دراسة الأدبيات المتعلقة بالإقليمية الجديدة وآثارها، بين خلقٍ للتجارة، وتحويلٍ للتنمية، وفي المقابل مدى مساهمة هذه الاتفاقيات في «خلق التنمية» وأثرها على زيادة ورفع كفاءة مستويات التوظيف والإنتاج باقتصاديات الدول محل الدراسة، أو ما إذا كانت سببا في «تحويل التنمية» بما تعكسه حالات الانكماش في مستويات التوظيف الناتجة عن اختفاء أو اندثار بعض الوحدات الإنتاجية على إثر المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة في الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق من الممكن أن تُعتبر قوّة «خلق التجارة» قوة ضارة بالنّظر إلى ما يُمكن أن تُؤدّي إليه من زيادة المنافسة داخل المنطقة التكاملية، وما يعقبها من اندثار الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة، وهو نفس الأثر الذي يترتب على قوّة «تحويل التنمية»، في حين أنّ قوة «تحويل التجارة» يُمكن أن تكون أمراً مفيداً، وفي هذا الخصوص يُمكن أن يلتقي كل من «خلق التنمية» و «تحويل التجارة» من حيث تشابهها في الأثر على مستويات الإنتاج والتوظيف في حالة النموذج التكاملي الإنمائي.

المبحث الأول

التكامل الاقتصادي والتأصيل النظري لأثري خلق التجارة وتحويل التنمية

يهدف هذا المبحث إلى تقديم دراسة تحليلية نظرية للأدبيات المتعلّقة بنظريات التكامل الاقتصادي الإقليمي، مع تركيز الاهتمام بالآثار الاقتصادية الساكنة والديناميكية المحتملة والفعلية لهذه الاتفاقيات خاصة في الشق المتعلق بـ «خلق التجارة أو تحويلها»، ومدى مساهمتها في «خلق التنمية» بزيادة ورفع كفاءة مستويات الإنتاج والتوظيف في حالة النموذج التكاملي الإنمائي، تأصيلاً ودعماً للدّراسة التحليليّة التطبيقيّة.

أولا. نظرية التّكامل الاقتصادي التقليدي وتأصيلات خلق وتحويل التجارة:

لقد شهد العالم في عشر السنوات الأخيرة من القرن العشرين ظهورًا للتكتلات الاقتصادية بشكلٍ بارزٍ ومؤثّرٍ، وهو في صميمه يُعبّر عن تحوّلٍ نوعيٍّ في طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، ورغم أنّ مهندسي هذه التكتلات والاتفاقيات أبرزوا في ديباجات الإنشاء أنّ هذه التكتلات لن تضرّ بمصلحة المناطق الأخرى في العالم، إلا أن بعض رواد الاقتصاد الدولي[1] ترى بأن هذه الوقائع الاقتصادية تُمثل اتجاها متصاعد نحو النزعة الحمائية ما يُشكل حجر عثرة نحو التحرير التجاري العالمي المتعدد الأطراف.

في هذا الجزء سوف يتم التطرق إلى البناء المفاهيمي للتكامل الاقتصادي التقليدي من خلال التركيز على أهم الآراء التي طرحت في هدا الموضوع وأهم مراحله، محاولين تحديد أهم مناهج ونظريات التكامل الاقتصادي، ومن ثم تسليط الضوء على فكرتي خلق وتحويل التجارة.

1. البناء المفاهيمي للتكامل الاقتصادي التقليدي:

1.1 تعريف التكامل الاقتصادي:

إنّ التكامل أو التكتل هو تقارب تدريجي يتسم بالتوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أطرافه[2]، كما يُعرّف على أنّه تنظيم يضمّ عددا من الدول تربطها مصالح مشتركة عن طريق معاهدة ليس لها صفة العدوانية[3]، ويعرفه « بالاسا *Balassa* » بأنّه: "إلغاء للتمييز داخل منطقة ما"[4]، وعرّفه « كاينرت *Kahnert*، » وآخرون على أنّه " عملية إزالة لتلك التمييزات التي تحدث على الحدود الوطنية تدريجيا"[5]، ويرى « ستالي *Staley* » بأنّ التكامل: "يتعلق بجميع الفرص الممكنة لقسيم العمل بكفاءة"[6]، أمّا « جان تنبرجن *Jean Tenbergen* » فيرى

1 . للتفصيل حول هذه القضية أنظر:

** Richard Baldwin and Elena Seghezza, Are trade blocs building or stumbling blocks? New evidence, Journal of Economic Integration, V 25, N:2, June 2010, pp276-297.(03-05-2017)*
http://graduateinstitute.ch/files/live/sites/iheid/files/sites/ctei/shared/CTEI/Baldwin/Publications/Chapters/Regionalism/Baldwin_Seghezza2010.pdf
Jagdish Bhagwati, **Termites in the Trading System How Preferential Agreements Undermine Free Trade, Oxford University Press, Oxford, July 2008*

2- السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، **مجلة السياسية الدولية**، العدد138، اكتوبر1999.

3- عبد المهدي الشريدة، **مجلس التعاون لدولة الخليج العربي: آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية**، ط 1، مكتبة مدبولي، مصر، ص09.

*4 - Bela Balassa, **The Theory of Economic Integration,** RICHARD D. IRWIN, INC, HOMEWOOD, ILLINOIS, 1961,p:171.*
http://ieie.itam.mx/Alumnos2008/Theory%20of%20Economic%20Integration%20(Belassa).pdf (12/01/2017)
5 -Kahnert, F, P. Richards, E. Stoutjesdijk, and P. Thomopoulos, Economic integration among developing countries, Development Center of the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris, 1969.
6- Staley, Charles E, Review of A history of thought on economic integration, by Fritz Machlup, Annals of the American Academy of Political and Social Science 434, 1977, p243.

"أنّ تحرير التجارة بين مجموعة من الدول يجب أن تتوفر فيها العوامل التالية: سيادة المنافسة الكاملة، اختفاء عنصر تبديل أو انعكاس كثافة عناصر الإنتاج، تشابه أنماط الطلب العالمي، غياب عناصر نفقات النقل و تشابه دوال الإنتاج عالميا"[1].

ويُمكن النظر إلى "التكامل الاقتصادي يعتبر عملا إراديا بين دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة، مع وجود فرص متكافئة".[2]

2.1 التّأصيل النّظري والإطار العام لفكر التّكامل الاقتصادي:

يجدر بنا أن نتناول الإطار العام والتأصيل الفكري الذي تدور في رحابه نظرية التكامل الاقتصادي، التي تختص بدراسة وتحليل الآثار الاستاتيكية والديناميكية وكذا الآثار الكلية لمراحل ودرجات سلم التكامل الاقتصادي، كما أنّها تناقش المشكلات المنبثقة عن اختفاء صفة القوميّة لنمط السياسات الماكرو-اقتصادية للدول الأعضاء وذوبان الفروق والاختلافات الوطنية بينها، وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية وسياسات التجارة الخارجية، وسياسات الاستثمار والصرف الأجنبي، ممّا يؤكّد العلاقة الوثيقة والرابط المتين بين نظرية التكامل الاقتصادي ونظريّة التجارة الخارجية أوّلاً، ونظرية التوطّن ثانياً، وكذا أهم المناهج التي تعتبر ركائز بنيت على أساسها، وسوف نحاول إبراز وشرح العلاقة في هذا الجزء من الدراسة.

1.2.1 مناهج التكامل الاقتصادي:

❶ **المنهج الاتحادي**: نشأت الرغبة في التوحيد كمحاولة لتجنب ما تعانيه محاولات بعض الدول الأوروبية التوسع والضم القسري لدول أخرى من إثارة للحروب التي كان لها بالغ الأثر على موارد الشعوب ومستويات معيشتها، وكان الأخذ بوحدة اندماجية يعني نقل السلطة فيها من الدول الأعضاء إلى مركز موحد بما يتفق ونظام اقتصادي يحمل المركز مسؤولية شؤون المجتمع.

❷ **المنهج التعاملي**: ويذهب أصحاب هذا النّهج إلى أنّه من غير المقبول القفز إلى خلق "سلطة مركزية" سواء كانت سلطاتها محدودة أو واسعة، ويرى أصحاب هذا المنهج وفي مقدمتهم « كارل دويتش *Karl Deutsch* » أنّ هذا الأمر سيقضي على التعقيدات التي تزيد حساسية الدول وتخوفاتها من فقدان سيادتها، وبناء عليه يفضل إتباع منهج تعاملي يعمل على تشجيع وتكثيف المعاملات بين الفئات الاجتماعية المختلفة في الدول الغنية، دون الالتزام بأطر مؤسسية معينة أو مراحل محددة خشية أن تتحوّل بذاتها إلى عقبة في وجه التكامل، مكتفياً بإقامة ما يلزم من هيئات لإدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.[3]

---

1 – سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، ج1، ط2، الدار اللبنانية المصرية، 1993، ص187.

2 – محمود حسن حسني، **دور رأس المال العربي في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية**، رسالة ماجستير مقدمة لقسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، القاهرة، 1980، ص15.

3 – آسيا الوافي، **التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلو م الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي(غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص09.

❸ **المنهج الوظيفي**[1]: يتفق أصحاب هذا المنهج مع ما نادى به "المنهج التعاملي" من التدرّج كبديل للتحول المباشر إلى حالة الوحدة السياسية، بدءًا بالنواحي الأقل إثارة للخلاف والتي يَسْهُل ظهور ثمار التكامل فيها، على أن يسحب ذلك التنازل إلى "مؤسّسات إقليميّة" تنتقل إليها شيئًا فشيئًا وظائف كانت تقوم بها حكومات الدول القطرية، ويؤدي هذا إلى ترسيخ فكرة التكامل ذاتها، وتقبل الانتقال إلى جوانب أخرى، واستكمال بناء المؤسسات الإقليمية، ويرجع الأكيد على البعد المؤسسي في رأي « ديفيد متراني *David Mitrany* » على كون النزعة الوطنية (القطرية) مجافية بطبيعتها للسّلام، ممّا يستدعي إقامة مؤسّساتٍ دوليّةٍ تجرّد الحكومات الوطنيّة من قدرتها على إثارة الفتن والحروب، نتيجة اعتقاد الجماهير أنّها أقدر من هذه الحكومات على تحقيق رفاهيتها.

❹ **المنهج الوظيفي المحدّث**[2]: جمع هذا المنهج إسهامات كلّ من « ارناست هاس *Ernst Haas* » و«ايميتاي ايتزيوني *Amitai Etzioni* » و«كارل دويتش *Karl Deutsch* » في محاولة لمعالجة القصور الذي شاب المنهج الوظيفي، حيث تجلت إضافاته في وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر نواة لحكومة إقليمية، حيث تبدأ هذه المراحل بآليات على الامتناع عن ممارسة سلطة القرار في عدد من الأمور، كتلك المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الاقتصادية، بدءًا بالتجارة وانتهاءً بحركة الأفراد ثمّ المرور إلى نوعٍ من التكامل الإيجابي الذي ينقل قدرا كبيرا من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

2.2.1 النّظريات التي يرتكز عليها الفكر التكاملي الاقتصادي:

❶ **نظريات التجارة الخارجية:** تستند التجارة على الفرق بين عوائد العوامل، أو التكنولوجيا أو الأذواق بين قطرين، ممّا يؤدّي إلى فرق في سعر السلعة النسبيّ وإلى تجارة متبادلة الميزة، ما يترجم الفرق في أسعار السلعة النسبية إلى الفرق في أسعار السلعة المكلفة بين قطرين وهو السبب المباشر لقيام التّجارة[3]، كما أنّ التجارة الحرة تؤدي إلى أكفأ استخدام للموارد العالمية ومن ثم إلى تعظيم الناتج العالمي ولهذا يعتقد الاقتصاديون الكلاسيكيون مثل آدم سميث أنّ التجارة الحرة تعظم أيضا للرفاهية العالمية[4]، وحتى في هذه الحالة ليست كل خطوة نحو تجارة أكثر حرية عندما لا يمكن تحقيق الحرية نفسها سوف تزيد بالضرورة من الرفاهية العالمية، لكن توزيع الدخل بين الأقطار جدّ مهم، لهذا تعتبر نظريّة التكامل الاقتصادي جزء من نظرية التجارة الخارجية، وتعتمد في الغالب الأعمّ على فروضها، وتستخدم أدوات تحليلها، فهي تعتمد في تحليلها على النماذج التحليلية التي تمّ بناؤها وتطويرها في رحاب نظرية النفقات النسبية أو المقارنة، سواء في صيغتها الريكاردية، أو تكلفة الفرصة البديلة أو تلك الصّياغة المطوّرة في شكل النّموذج الأساسي « هكشر–أوهلين–سام ويلسون *Samuelson – Ohlin – Heksher* » في نسب عناصر الإنتاج ، أومن نظرية لندر في تشابه هياكل الدخل أو التفضيل[5].

---

1 – محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000، ص30.

2 – عقبة عبد اللاوي، **الإقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008، ص ص57-58.

3 – دومينيك سلفادور، **الاقتصاد الدولي: سلسة ملخصات شوم نظريات ومسائل محلولة في الاقتصاد الدولي**، دار ماكجوهيل للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1985، ص46.

4- نفس المرجع، ص101.

5 – سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير**، الكتاب الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1994، ص303.

① **نظرية هكشر–أوهلين لنسب وعوامل الإنتاج:** وتتركز هذه النظرية على الفرق في العوائد النسبية لعوامل الإنتاج وأسعار العوامل بين الأقطار كأهم سبب للتجارة، وتتنبّأ بأنّ كل قطر سوف يصدّر السلعة التي يستخدم في إنتاجها عاملًا وفيرًا ورخيصًا نسبيًّا أي تماثل دوال الإنتاج عالميًّا، ويستورد السلعة التي يستخدم في إنتاجها عاملًا أكثر ندرة وتكلفة نسبيًّا، كذلك تتنبّأ النظرية بأن التجارة سوف تؤدي إلى إلغاء أو تخفيض الفروق في أسعار العوامل بين الأقطار وتصح هذه النظريات ما لم يكن لدينا عكس عامل الإنتاج، وتبين أنّ التجارة يمكن أن تستند إلى تكاليف متناقصة[1].

② **نظرية ليندر في تشابه هياكل الدخل أو التفضيل**[2]: تمثّل نظريّة تشابه هياكل الدّخل أو التفضيل تعديلا جوهريا لنموذج « هكشر–اولين *Heksher- Ohlin* » لنسب عناصر الإنتاج، فلقد قدّم الاقتصادي السويدي «ليندر *Linder* » نموذجا لتفسير التجارة الخارجية يختلف من ناحية المنهج والمضمون عن النظرية التقليدية ونظرية «هكشر–أولين *Heksher- Ohlin* »، حيث أنّه لا يكتفي بمقارنة وضع التوازن قبل قيام التجارة الخارجية وبعدها، بل يهتم أيضًا بدراسة العوامل التي تؤدّي إلى انتقال الاقتصاد القومي من وضع التوازن الأول إلى وضع التوازن الثاني، وهناك أدلة وافرة على أن نوعية السلع التي تنتجها البلدان وتستهلكها تختلف من نوعها بشكل منتظم مع مستويات دخلهم. وعلى جانب الإنتاج، ترتبط أسعار الصادرات ارتباطا وثيقا مع نصيب الفرد من دخل الفرد، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين دخل الفرد، كما يرى أنّ الدول الصناعية تتميز بمرونة الجهاز الإنتاجي، ممّا يعطيها القدرة على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية، تجاوبًا مع أي تغيّراتٍ تحدث في هيكل الأسعار وفرص التجارة الخارجية، والبلدان ذات الدخل المماثل لها أنماط إنتاج واستهلاك مماثلة – فهي تنتج وتستهلك بضائع ذات جودة أعلى ولكن النتيجة المفترضة أن البلدان المتماثلة في الدخل تزيد التجارة أكثر مع بعضها البعض فقط على مستوى القطاع، حيث يتم التحكم في محددات التجارة بين القطاعات لهذا سميت « نظرية لندر القطاعية»[3].

وعلى النقيض من ذلك تعاني الدول النامية من عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بها، وبالتالي من عدم قدرتها على إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية استجابة للتغيرات التي تحدث في هيكل الأسعار وفرص التجارة الخارجية، لأنّ هذا يؤدّي إلى اختلاف النتائج المترتبة على قيامها بين الدول المتقدمة والدول النامية، فالتشابه يكون له أثر إيجابي على التجارة – كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤخذ بعين الاعتبار– ومن شأن ذلك أن يعوق إمكانية البلدان الفقيرة والناشئة – على وجه الخصوص– في اكتساب القوة السوقية في البلدان الغنية، ورفع مستوى

1- دومينيك سلفادور، مرجع سبق ذكره، ص29.

2 - للاستزادة ينظر:

** Hendrik W. Kruse, Revisiting the Sectoral Linder Hypothesis: **Aggregation Bias or Fixed Costs?**, LIS Working Paper Series , No. 658, LIS Cross-National Data Center in Luxembourg, Luxembourg, January 2016.*
http://EconPapers.repec.org/RePEc:lis:liswps:658 (16/01/2017)
** Juan Carlos Halack, The product quality is presented by Linder's theory, **National Bureau of Economic Research** , NBER Working Paper No. 12712, NBER Working Paper No. 12712, Massachusetts Avenue Cambridge, December 2006.*
http://www.nber.org/papers/w12712.pdf (19/01/2017)

- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، ج1، مرجع سبق ذكره، ص192.

محفظة الصادرات في البلدان ذات هياكل الطلب المتشابهة التي تنتج وتستهلك بضائع ذات درجة مماثلة من الحداثة والابتكار .

كما يُمكن أن تكون الابتكارات في بلد ما أكثر استهلاكا في بلد آخر في مرحلة تطوير مماثلة، في حين أن الجودة بالتأكيد تعتبر محركا هاما للآثار عند «ليندر *Linder*»، لكنّها ليست الوحيدة فهي تضبط محددات التجارة في المنتجات المختلفة بالنسبة للدول المتقدمة، خلافا عن دورها في الدول النامية ألا وهو الحصول على قوة سوقية في الأسواق المبتكرة، فنظرية «ليندر *Linder* » تفرق بين التجارة الخارجية في المنتجات الأوّلية والتجارة الخارجية في المنتجات الصناعية، وبناءً عليه، فإنّ هذه النظرية تقدم تفسيرين للتجارة الخارجية بين الدول، يعتمد التفسير الأوّل: على التّشابه في هيكل الطّلب مقاسًا بدخل الفرد في المتوسط، ويشرح قيام التجارة الخارجية بين الدول المتقدمة، أمّا التفسير الثاني: فيعتمد على التباين في هيكل الطلب مقاسًا بدخل الفرد في المتوسط، ويقدّم تفسيرا للتجارة الخارجية في الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، وهذه خطوة أخرى سلكتها نظرية «ليندر *Linder*» نحو تفسيرٍ أكثر اقترابًا من حقائق الاقتصاد العالمي متمثّلًا في التفرقة بين مشكلات التجارة الخارجية للدول المتقدمة ومشكلات التجارة الدولية الخارجية للدول النامية.

❷ **نظرية التوطّن**[1] : مصطلح التوطّن من جوهر الجغرافيا الاقتصادية، وهو فحصٌ وتحرٍّ عن قدرة وقابلية المكان المراد قيام الصناعة به، على إمداد الصناعة أو أيٍّ من فروعها بمتطلباتها الأساسية، واختيار الموقع الذي يحقق أقصى الأرباح بأقل كلفة «للمنتجين»، والسوق الأمثل الذي يحقق أقل كلفة « للمستهلك »، واعتبر «لفوكارد *Lafourcade* » أن تكلفة النقل تلعب دورا حاسما في توطن النشاط الصناعي وأن المكان الأنسب لتوطن شركة صناعية ما، هو الذي يساعد على إنقاص هذه التكلفة، حيث صاغ نموذجًا استعان فيه بالشكل الهندسي المثلث يتوطن فيه النشاط الصناعي في نقطة ما، بين المادة الخام ومصدر الطاقة والسوق. وأضاف «ألفريد ويبر *Alfred Weber* » حول تكلفة العمل (إنّ تكلفة اليد العاملة ليست متجانسة في كل مكان وهناك أماكن تتوفر على يد عاملة وفيرة ومتنوعة ومؤهلة) أمّا عن تكلفة اقتصاد التكامل (إنّ توطن عدة مؤسسات صناعية بجوار بعضها البعض يمكنها من التعاون على إنجاز بنية تحتية مشتركة للنقل مثلًا). وتصبح هذه الأمور أكثر وضوحا إذا توسع مفهوم «تكاليف التجارة» ليشمل جميع التكاليف الخاصة بمسافات التقريب بين مواقع الصناعة و ومواقع الأسواق، وهناك توافق واسع في الآراء بين الاقتصاديين والجغرافيين للنظر في الاقتصاد المكاني، نتيجةً للعملية التي تنطوي على نوعين من القوى المتعارضة: قوى «التركّز» وقوى «التشتت» ، وبحسب «غروكمان *Krugman* » ينتج على ذلك أثر «كرة الثلج» التي تُعبّر عن الأماكن التي توطّنت فيها الشركات والمصانع الكبيرة والمكاتب

1- للاستزادة ينظر:

– سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص303.

* *Miren Lafourcade and Jacques-François Thisse, New Economic Geography: The Role of Transport Cost, **A Handbook of Transport Economic**, A Handbook of Transport Economics, Edited by André de Palma, Robin Lindsey, Emile Quinet and Roger Vickerman Edward Elgar Publishing Limited , UK, 2011, P7. (03/05/2017)*
https://www.elgaronline.com/view/9781847202031.00010.xml (12/04/2017)

* *Paul Krugman, **THE NEW ECONOMIC GEOGRAPHY: NOW MIDDLE-AGED**, Association of merican Geographers, 16 April 2010.*
https://www.princeton.edu/~pkrugman/aag.pdf

* *Dirk Ehnts et Hans-Michael Trautwein, « From New Trade Theory to New Economic geography: A Space Odyssey », **Œconomia** , 2-1, 2012, mis en ligne le 01 juin 2015,PP 35-66.*
http://oeconomia.revues.org/1616 ; DOI : 10.4000/oeconomia.1616 (12/05/2017)

حيث تجمع السكان، في حين يتحرك الناس إلى حيث يمكنهم الحصول على وظيفة، فيزيد حجم السوق ويزيد تنوع الإنتاج وترتفع المنافسة، وبالتالي تنخفض الأسعار، فترتفع الأجور الحقيقية، وتشكل المنطقة عامل جذب لتدفقات جديدة من العمال، فيؤدي إلى التكتل النهائي بين الشركات والعمال، فالتوزيع المكاني الناتج عن الأنشطة الاقتصادية هو عبارة عن توازن معقد بين هذه القوى التي تدفع وتسحب كل من المستهلكين والمنتجين، للوصول إلى الأسواق المشتتة مكانيا، وهي حقيقة تم الاعتراف بها لفترة طويلة سواء في الاقتصاد المكاني أو العلوم الإقليمية تتفق جميعها مع التنبؤ بـ «الجاذبية»، أي كثافة تدفقات الناس والسلع والأفكار بين مكانين يتأثر إيجابا بحجم كل منها وسلبا عن طريق المسافة التي تفصل بين تلك الأماكن.

إذًا تشتمل نظرية التكامل الاقتصادي على عناصر من نظرية « التوطّن أو التّركز » لأنّها تتعلّق بدراسة وتحليل قضية إزالة العقبات التي تُعيق تدفقات السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وآثارها الاقتصادية المختلفة على قضية تخصيص الموارد الاقتصادية داخل المنطقة التكاملية. وقد نجح هذا الجهد الذي يمكن من انتقاد العمل التجاري في الجغرافيا الاقتصادية الجديدة؛ ويعتبر الحصول على خبراء في الاقتصاد للتفكير في المكان والهيكل المكاني تقدما كبيرا.

2.1 مراحل التكامل الاقتصادي[1]:

قام بلاسا وفقا «للمنهج الوظيفي المحدث» للتكامل بالتدرج حسب تصاعد «درجة الإيجابية» في الأدوات المستخدمة حتى الصورة النهائية لتشمل: «منطقة التجارة الحرة»، «الاتحاد الجمركي»، «السوق المشتركة»، «الاتحاد الاقتصادي»، «التكامل الاقتصادي الكامل» أو «التام».

وبحسب « ألين *Allen*» فإنّ "المكوّن الأساسي لأيٍّ شكل من أشكال التكامل هو إزالة الحواجز أمام التجارة بين بلدين أو أكثر" وهناك عدّة أشكالٍ في عملية التكامل الاقتصادي بدْءًا بأقل صور التكامل المتمثلة في منطقة تفضيليّةٍ[2] إلى غاية استكمال التكامل الاقتصادي حيث تدمج اقتصاديات البلدان الأعضاء تمامًا.

1.2.1 منطقة التجارة التفضيلية: يصفها « باناجاريا *Panagariya* » على أنّها ترتيب بين دولتين أو أكثر، وتخضع فيه السلع المنتجة داخل المنطقة لحواجز تجارية أقل من السلع المنتجة خارج المنطقة.

2.2.1 منطقة تجارة حرة[3]: هي اتفاقية التجارة التفضيلية التي لا تفرض فيها الدول الأعضاء أيّ حواجز تجارية (تعريفات صفرية) على السلع المنتجة داخل الاتحاد، غير أن كل بلد يحتفظ بحواجز التعريفات الجمركية الخاصة به أمام التجارة مع غير الأعضاء، ويشار إلى ذلك عادة باسم «التكامل التجاري».

---

1 -Amr Sadek Hosny, Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature, ***International Journal of Economy, Management and Social Sciences****, V 2, N:5, Dadaab, Kenya, May 2013, P 133-134.*
http://www.waprogramming.com/papers/5157de7c463eb9.70128490.pdf (15/05/2017)

2. هناك من يدرج كمرحلة أولى أو مرحلة تمهيدية اتفاقيات التجارة التفضيلية كنقطة البدء، وتعني مجموع الإجراءات التي تتخذها دول معينة لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها، كأن يتم الاتفاق بين دولتين مثلاً على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية مع الإبقاء على الرسوم التعريفية، أو الاتفاق على منح امتيازات وتفضيلات جمركية متبادلة. ومن أمثلة على ذلك النظام التفضيلي بين دول الكومنويلث البريطاني الذي أنشئ عام 1936 بين بريطانيا ومستعمراتها السابقة، وفي هذه الدراسة سنعتد بالتقسيم الذي اعتبره بلاسا وفقا للمنهج الوظيفي المحدث.

3. تختلف منطقة التجارة الحرة FTA (*Free Trade Area*) عن المنطقة الحرة حيث أن هذه الأخيرة تقوم بوظائف التخزين والتصنيع والتجهيز والتصدير وإعادة التصدير وغيرها من الأنشطة التي تزيد من الاستثمارات والصادرات، وتجلب التكنولوجيا المتقدمة وغيرها. وعندما تأخذ المنطقة الحرة شكل إقامة مشروعات مشتركة متعددة الأغراض وتشترك في إقامتها عدة دول فإنها تسمى في هذه الحالة بمنطقة حرة إقليمية.

3.2.1 الاتحاد الجمركي: هو اتفاقية التجارة الحرة التي تطبق فيها الدول الأعضاء تعريفة خارجية مشتركة على السلع المستوردة من البلدان الخارجية ويمكن لهذه التعريفة الخارجية المشتركة أن تختلف، بالطبع، عبر السلع وليس عبر الشركاء.

4.2.1 السوق المشتركة: هي أهم خطوة نحو التكامل الاقتصادي الكامل، تتيح حرية حركة العمالة ورأس المال بين الدول الأعضاء ويشار إلى ذلك عادة باسم « تكامل العوامل ».

5.2.1 الاتحاد الاقتصادي: حيث يتم تنسيق السياسات النقدية والمالية للدول الأعضاء، بل وأحيانا حتى موحدة تماما، ويشار إلى ذلك عادة باسم «تكامل السياسات»، ويمكن أن تكون الحالة القصوى للاتحاد الاقتصادي هي اتحاد نقدي.

2. خلق وتحويل التجارة وأثرهما في التكامل الاقتصادي التقليدي:

1.2 نظرية «فينر » التقليدية للاتحادات الجمركية:

يتحمّل النّهج الاقتصادي التقليدي في التكامل الاقتصادي الإقليمي منافسة كاملة في الأسواق، ويُعنى بآثار تشكيل منطقة لتخصيص الموارد تفسّر الفوائد المحتملة للاندماج، ولعلّ نظرية «فينر *viner*» التقليدية للاتحادات الجمركية كانت أول دراسة لتحديد معايير ملموسة للتمييز بين المزايا والعيوب الممكنة للتكامل الاقتصادي ولقد عُرف تحليل «فينر *viner* » باسم « قانون فينر » الّذي يستمدّ جذوره من التحليل النيوكلاسيكي للتجارة الدولية معبرا عنه بشروط نموذج « هكشر وأولين–ساموبلسون » لنسب عناصر الإنتاج، ومن البديهي في ظل هذا التحليل أن يقبل قانون فينر الفروض الأساسية التي فرضتها النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الدولية وتتعلق نظرية الاتحاد الجمركي بدراسة الآثار الاقتصادية المترتبة عن إزالة التعريفة الجمركية على التجارة داخل الاتحاد وخارجه مثل التغيير في شروط التجارة ، ميزان المدفوعات ومعدل النمو الناتج القومي الإجمالي.[1]

وعلاوة على ذلك يضع «فينر *Viner* » لقانونه مجموعة الفروض الإضافية التحليلية الآتية:[2]

- ★ افترض «فينر *Viner* » في جانب الطلب عدم وجود إمكانيات للإحلال، بمعنى أن جميع المرونات السعرية للطلب مساويا للصفر أي عديمة المرونة.
- ★ افترض «فينر *Viner* » في جانب العرض خضوع الإنتاج لظروف النفقة الثابتة، بمعنى أن جميع مرونات العرض مساوية للصفر أي عديمة المرونة.

وفي هذا الإطار فرق «فينر *Viner* » بين قوتين متناقضتين ناتجتين عن قيام الاتحاد الجمركي القوة الأولى: خلق التجارة القوة الثانية: تحويل التجارة.[3]

1. سامي عفيفي حاتم، **اقتصاديات البنوك والنقود**، ط 2، دار النسر الذهبي، القاهرة، 2004، ص132.
2. محمد أحمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية 2009 ، ص 185.
3. عبد الحكيم الرفاعي، **سياسات الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية**، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع السياسي، القاهرة، 1975، ص 139.

1.1.2 مفهوم خلق التجارة وتحويل التجارة:

يرى «فينر *Viner* » أن الغرض الرئيسي من الاتحاد الجمركي هو تحويل مصادر التوريد، وبالتالي، إذا كان هذا التحول من مصدر مرتفع التكلفة إلى مصدر منخفض التكلفة، فانّ الاتحادات الجمركية تتجه نحو التجارة الحرة، أمّا إذا كان التحول في الاتجاه الآخر، فقد يُصبح الاتحاد الجمركي أداة للحماية، وعلى ذلك فإن نظرية فينر تنص على أن الدول تحفّز على الاندماج إذا كان من المرجّح أن يحقق التكامل مكاسب ثابتة أكثر من الخسائر. وبعبارة أخرى تُحقق «خلق التجارة» أكثر من «تحويل التجارة».[1]

2.1.2 خلق التجارة من منظور نظرية التكامل الاقتصادي التقليدي:

ينتج خلق التجارة عندما يستبدل الإنتاج المحلي بوارداتٍ من مُنتَج أكثر كفاءة وأقل تكلفة داخل الاتحاد الجمركي مما يزيد في الرفاهية[2]، ويحدث هذا عندما يسمح التحرير التفضيلي للبلد الشريك بتصدير المزيد إلى بلد المنشأ على حساب المشاريع غير الفعالة في ذلك البلد التي تحدث آثارًا ايجابية بسبب تمكن المستهلكين والمنتجين من التمتع بمزايا اتساع الأسواق[3]، وكمثال على ذلك: نفترض أن البلد A يدخل اتحاد جمركي مع البلد B أو C، وفي كلتا الحالتين، سيكون البلد A أفضل حالا لأن السعر المحلي للسلع X في البلد A (36) أعلى منه في B البلد (25) وC (15) عندها سوف يتحول اتجاه التجارة من عضو مرتفع التكلفة (البلد A) إلى عضو منخفض التكلفة (البلد B أو C) وهذا مثال على خلق التجارة[4]، وبهذا سوف يؤدّي خلق التجارة إلى إنتاج أكثر رشاده وكفاءة داخل الاتحاد الجمركي، وبافتراض أنّ التوظيف الكامل لكل الموارد الاقتصادية متحقّق داخل الاتّحاد الجمركي المنشئ للتجارة، فإنّ هذا يؤدّي إلى زيادة إنتاج ورفاهية أعضاء الاتحاد، ويؤدّي جزء من الزيادة في الدخل الحقيقي للاتحاد الجمركي الذي يكون فيه أثر لخلق التجارة إلى طلب أكبر على الواردات من بقية العالم ومن ثم يؤدّي إلى زيادة رفاهية العالم أيضا.[5]

3.1.2 تحويل التجارة من منظور نظرية التكامل الاقتصادي التقليدي:

يمكن أن يحدث تحويل التجارة عندما تُحوّل الواردات من منتجٍ منخفض التكلفة لبلدٍ غير عضو في الاتحاد بمنتج مرتفع التكلفة داخل الاتحاد[6] . وقد يكون هذا هو الحال إذا كانت التعريفة المشتركة بعد الاتحاد تحمي الدولة عالية التكلفة داخل الاتحاد والتي تحدث آثارًا سلبيّة نتيجة قيام المنطقة التكامليّة بتحويل التجارة من المنتجين الأقل تكلفة اللّذين يتمتعون بالكفاءة من الدول غير الأعضاء إلى المنتجين الأعلى تكلفة داخل المنطقة اللّذين لا يتمتّعون بالكفاءة وهو ما يؤثّر سلبًا على الرفاهية الاقتصادية وتحرير التجارة، وكمثالٍ يوضّح ذلك: نفترض أنّ السّعر المحلّي للسّلع X في البلد A (السعر36) أعلى منه في B البلد (السعر25) وC (السعر15) فإذا كان البلد A يفرض تعريفة بنسبة 100٪ على السلعة X، فإنه سيشتريها من البلد C وهو المنتج المنخفض التكلفة

---

1. Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P135.

2. دومينيك سلفادور، مرجع سبق ذكره، ص99.

3. عبد الحكيم الرفاعي، **سياسات الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية** ، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع السياسي، القاهرة، 1975، ص 139.

4. Amr Sadek Hosny, Loc .Cit.

5. دومينيك سلفادور، مرجع سبق ذكره، ص117.

6 . محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص71.

في هذه الحالة وإذا دخل البلد A اتحادًا جمركيًّا مع البلد B، فإن البلد ألف سيشتري السلعة X من البلد B (يبيع في 25) وليس من البلد C (يبيع في 15) ولذلك تحول اتجاه التجارة من بلد غير عضو أصلا منخفض التكلفة (البلد C) إلى بلد عضو مرتفع التكلفة (البلد B)[1]، وهذا من شأنه أن يؤدّي إلى إحلال إنتاجٍ أقلّ كفاءة داخل الاتحاد محلّ إنتاجٍ أكثر كفاءة خارجه، وحيث أنّ الموارد المحرّرة في بقية العالم يمكن أن تُستوعب في استخداماتٍ أقلّ إنتاجية فإنّ رفاهية بقية العالم سوف تنخفض بالمثل إذا كانت الموارد الاقتصادية موظفة توظيفا كاملا قبل تكوين الاتحاد فان الاتحاد الجمركي المحول للتجارة يمكن فقط أن يؤدّي رفاهية أقل فقط لأعضاء الاتحاد.[2]

4.1.2 الأثر الصّافي لخلق وتحويل التجارة في التكامل الاقتصادي التقليدي:

نتطرق لدراسة «فينر *Viner* » حول دور الاتحاد الجمركي في رفع الرفاهية الاقتصادية لشعوب العالم بشكل عام إذْ يقول: "إنّ الاتحادات الجمركية ليست مهمة، ومن غير المرجح أن تُسفر عن فائدة اقتصادية أكثر من الضرر، ما لم تكن بين بلدان كبيرة تمارس حماية كبيرة للصناعات المماثلة إلى حد كبير "، ويشار إلى هذه الدراسة بأنّها الدراسة الأولى لفوائد ومزايا التكامل الاقتصادي التي تحللها بشكل نقدي من وجهة نظر اقتصادية بحسب «كاتودال وساليرا *Catudal and Salerat* »، ومن أجل تحديد معايير محدّدة للتّمييز بين إيجابيات وسلبيات التكامل الاقتصادي وهو ما يسمى بـ «التحليل الثابت أو السكوني» للتكامل الاقتصادي والذي يميز الآثار المعروفة لإنشاء التجارة وتحويل التجارة[3] ، ويعرّف أيضا بالأثر الصافي لخلق التجارة وتحويل التجارة، وتتمثل في:

❶ آثار خلق وتحويل التجارة على الإنتاج والاستهلاك:

استخدم «فينر *Viner* » النموذج الريكاردي للإنتاج، وركّز نتيجةً لذلك على أثر تكوين الاتحاد الجمركي على الإنتاج وبالتالي أثر التغيرات التي تحدث في الإنتاج على الرفاهية الاقتصادية لاقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية[4]، وقد لاقى هذا الطرح انتقادات أدت إلى تطويره إذ يقول « ليبسي *LIPSEY* »: " إنّ «فينر *Viner* » قد خلص إلى أنّ «خلق التجارة» يعني أنّ الإنتاج ينتقل من مصدر التّكلفة العالية إلى مصدر منخفض التكلفة يعتبر "الشيء الجيد"، في حين أن تحويل التجارة يعتبر "الشّيء السّيئ" من حيث الرفاهية الاقتصادية، ومع ذلك، لا ينبغي أن يكون هذا هو الحال، لأن الرّفاه الاقتصادي يشمل كلا من أثار الإنتاج والاستهلاك" إذًا ركزّ فينر في تحليله على جانب الإنتاج فقط، مع إهمال تأثير الاستهلاك، فعندما يتشكل اتحاد جمركي، تتغير الأسعار النسبية في الأسواق المحلية للبلدان الأعضاء نتيجة لتخفيض الحواجز التعريفية فيما بينها، هذه التغيرات في الأسعار لها تأثيران، تأثير على الإنتاج كما يتضح من قانون «فينر *Viner* » ، وثانيًا، تأثير على الاستهلاك حيث من الواضح أن أعضاء الاتحاد يزيدون من استهلاكهم لمنتجات بعضهم البعض، مع تقليل

1. *Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P135.*

2. دومينيك سلفادور، مرجع سبق ذكره، ص117.

*3. Marinov, Eduard, Economic Integration Theories and the Developing Countries. Published in: Infusing Research and Knowledge in South-East Europe, **Proceedings of the 9th Annual South-East European Doctoral Student Conference**, Edited by R. Dautov, P. Gkasis, A. Karamanos, T. Lagkas, A. Prodromidou, A. Ypsilanti, SOUTH-EAST EUROPEAN RESEARCH CENTRE , Greece, September 2014, pp 164-177.*
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/63310/1/MPRA_paper_63310.pdf (02/04/2017)

4. سامي عفيفي، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الثاني، مرجع سبق ذكره، ص314.

الاستهلاك من بلدان خارج الاتحاد وفقًا لـ «شير *Sheer* »، كان الضّعف في تحليل «فينر *Viner* » هو الافتراض بأن الاستهلاك مستقل عن هذه التغيرات النسبية في الأسعار، وقد حدّد «جهرلز *Gehrels* » تأثيرات الاستهلاك كرد فعل للمستهلكين على انخفاض أسعار الواردات بسبب إزالة التعريفات الجمركية.[1]

❷ توسيع التجارة مقابل خلق وتحويل التجارة:[2]

انتقد «لهاي » فكرة «فينر*Viner* » لتحويل التجارة، القائلة بأنّ الاتحاد الجمركي يؤدي في الواقع إلى سوء تخصيص الموارد في العالم، حيث يرى أنّ الاتّحاد الجمركي يؤدّي إلى توسيع التجارة مقابل خلق التجارة وتحويلها.

وخلُص «ميد *Meade* » إلى أنّ تحليل «فينر *Viner*» صحيح فقط في ظل عدم مرونة الطلب مع إمدادات مرنة تماما وحتى إذا سمح للطلب أن يكون أكثر مرونة، فإنّ الاتحاد الجمركي قد يزيد في حجم التجارة على الرغم من وجود تحويل تجاري، حيث أن تحويل التجارة في هذه الحالة قد لا يكون ضارا، يلخص « جونسون *Johnson* »آثار قضية الإنتاج والاستهلاك على الاتحاد الجمركي بكلمات بسيطة: "إنّ تحويل التجارة قد يكون في الواقع زيادة في الرفاهية إذا أخذنا في الاعتبار آثار الإنتاج والإحلال على السواء، بمعنى أن خسائر الرفاه الناجمة عن التحويل إلى بلد منتج مرتفع التكلفة قد تفوقها مكاسب الرفاهية الناجمة عن انخفاض الأسعار إلى المستهلكين بسبب إلغاء التعريفة الجمركية على الواردات، ويرى «بومفريت *Pomfret* » أنّ هذا يؤدّي إلى زيادة فائض المستهلك سواء كانت الواردات المتزايدة من المورد الأقل تكلفة أم لا.

❸ أثر تحويل التجارة على الرفاهية الاقتصادية:

يرى « جونسون *Johnson* » أن تحويل التّجارة قد يزيد في الواقع رفاهية إذا أخذنا بعين الاعتبار آثار الإنتاج والإحلال، بمعنى أن خسائر الرفاهية النّاتجة عن التّحويل إلى بلد مورد مرتفع التّكلفة قد تفوقها مكاسب الرفاهية النّاجمة عن انخفاض الأسعار للمستهلكين بسبب إلغاء التّعريفة الجمركية على الواردات، ويضيف «بومفريت *Pomfret* » أن هذا يؤدّي إلى زيادة فائض المستهلك سواء كانت الواردات المتزايدة من المورد الأقل تكلفة أو العكس.

❹ الآثار الثانوية لخلق وتحويل التجارة:

① التخفيضات الصغيرة مقابل التخفيضات الكبيرة: ركزّ «فينر *Viner*» في تحليله للآثار الثابتة على تأثير تخفيض التعريفة الجمركية على سلعة واحدة ويرى «ميد *Meade* » وفقًا «لهوتري» أنه يمكن الحصول على رفاه إضافي إذا تم النظر في الآثار الثانوية على السّلع التّكميلية والبديلة فيجب على المرء أن يتتبع آثار هذا التّخفيض التّعريفي لسلعة واحدة على جميع كميات المنتجات المتداولة دوليا لتكون قادرة على تقييم الأثر الفعلي لهذا التّغيير على الرفاهية الاقتصادي للبلاد، فالتّخفيض الطّفيف في التّعريفات ينبغي أن يرفع مستوى الرفاهية، في حين أن التخفيض الكبير قد يرفعه أو يخفضه، ويشاطر هذا الرأي كلٌّ من «ميد *Meade* » و« ليبسي *LIPSEY* »، و«دي ميلو *De Melo* »، و«باناغاريا *Panagariya* » و«رودريك *Rodrik* » ومن المرجّح أن ترتفع الرفاهية في حالة تخفيض التعريفات فقط، من إزالتها تماما.

1. *Amr Sadek Hosny, Op.Cit, P135..*
2 . *Ibid.*

② **التخفيضات التدريجية للتعريفات:** تناول « ليبسي *Lipsey* » و« لانكستر *Lancaster* » عواقب تخفيضات التعريفة التدريجية، وخلصوا إلى أنّ المراحل الأولى من التخفيضات الجمركية تزيد من الرفاهية، حيث يكون أثر خلق التجارة أكبر من تحويلها، في حين أنّ المراحل النهائية يكون العكس.

③ **تأثير شروط التجارة:** بحسب «كراوس *Krauss* » فإنّ الدّراسات التي تحلّل آثار خلق وتحويل التّجارة للتكامل الاقتصادي التقليدي حتى الآن افترضت أن البلد المعني هو بلد صغير ليس له تأثير على الأسعار العالمية، وإذا كان البلد كبيرا بما فيه الكفاية ويفرض تعريفة جمركية فإنه سوف يتسبب في تغيير الأسعار العالمية، وهذا سيخفض من الطلب على الواردات، وبالتالي سوف يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة في الأسواق العالمية بالنسبة إلى صادراتها، وبالتالي تحسين شروط المعاملة.

④ **التكامل بين البلدان التنافسية مقابل البلدان التكميلية:**

يرى كلٌّ من «فينر *Viner*» و«ماير *Meyer* » و«ليبسي *Lipsey* » أنّ المكاسب ستنشأ بين بلدان الاتّحاد إذا كانت تنتج نفس السلعة، أمّا «ماكور *Makower* » و«مورتون *Morton* » فيريان أنّ هذه المكاسب ستكون أكبر كلما كان هناك فرق بين التكاليف التي تنتج بها نفس السلعة في بلدان الاتحاد، على افتراض الطلب الثابت، أما «ميد *Meade* » فيرى أن الاتحاد الجمركي قد يشكل رفاهية متزايدة إذا كانت البلدان الشريكة قادرة على المنافسة بالفعل، ولكن يمكن أن تكون هذه البلدان مكملة إذا كانت مستويات التعريفة الأولية مرتفعة جدا، وكان كل شريك هو المورد الرئيسي للشريك الآخر في المنتجات المتداولة.

⑤ **التجارة بين بلدان متماثلة في الدخل مقابل مستويات مختلفة:** يشير نموذج هيكشر-أوهلين لنسب العوامل إلى أنه عندما يمتلك بلدًا ميزة نسبية فإنه يميل إلى تصدير المنتجات التي تتطلب عوامل إنتاج وفيرة نسبيا، وبالتالي رخيصة داخل حدودها، فمن المتوقع أن تتفاعل البلدان ذات عوامل الإنتاج المختلفة وعلى مستويات مختلفة من التنمية -دخل الفرد مختلف- مع بعضها البعض، وأن أسعار عوامل الإنتاج سوف تميل إلى التقارب بين البلدين بعد حدوث التجارة أو الاندماج.

⑥ **التوطن أو التخصص داخل الصناعة :** حيث يرى «ليندر» أنّه إذا كانت الميزة النسبية مرتبطة بأفضليات الطلب؛ ينبغي أن تحدث التجارة على الأرجح بين بلدان هياكل الطلب المماثلة، وأن نصيب الفرد من الدخل يمكن اعتباره مؤشر لأفضليات الاستهلاك أو محدد أساسي لهياكل الطلب.[1] ولذلك، فإن استنتاج «ليندر» الرئيسي هو أن البلدان ذات الدخل الفردي المتماثل (الطلب المتماثل) سوف تطور صناعات متماثلة، وأنها سوف تتمتع بقدر أكبر من إمكانات التجارة مع بعضها البعض في منتجات مماثلة ولكن متباينة.[2]

⑦ **التجارة داخل الصناعة والتجارة بين الصناعة:** تشير فرضية «ليندر» إلى التجارة داخل الصناعة مقابل التجارة بين الصناعة، حيث تختلف التجارة داخل الصناعة عن التجارة بين الصناعات، وتشير التجارة داخل

1. *Bhagwati, Jagdish, Review of An essay on trade and transformation, by S. B. Linder,* ***The Journal of Political Economy*** *, V70, N5, Chicago 1962, p517.*
http://www.journals.uchicago.edu/doi/10.1086/258712 (06/05/2017)
2. *STAFFAN BURENSTAM LINDER,* ***An essay on trade and transformation****, Almqvist & Wiksells , SWEDEN, 1961, P: 100.*
https://ex.hhs.se/dissertations/221624-FULLTEXT01.pdf (01/05/2017)

الصناعة إلى التجارة بين بلدين من المنتجات التي تنتمي إلى نفس الصناعة، في حين تشير التجارة بين الصناعة إلى التجارة بين بلدين من منتجات الصناعات المختلفة.

⑧ **ربط دخل الفرد بنمط التجارة:** وتميل التجارة داخل الصناعة إلى الانحدار بين البلدان التي تتمتع بموارد مختلفة من العوامل التي تبررها الاختلافات في نصيب الفرد من الدخل، والمهم هنا هو الصلة بين دخل الفرد ونمط التجارة، إلا أنه كلما زاد التداخل في الأفضليات في الطلب –تشابه نصيب الفرد من الدخل– بين الشركاء التجاريين المحتملين، كلما زاد نطاق التجارة داخل الصناعة.[1]

من خلال ما سبق نتوصل إلى هذين الاستنتاجين المثيرين للاهتمام:

الأول: بالنظر إلى حجم التجارة الدولية للبلاد، فإن الاتحاد الجمركي سوف يحقق على الأرجح المزيد من خلق للتجارة كلما ارتفعت نسبة التجارة مع الدول الأعضاء في الاتحاد وانخفضت مع بقية العالم.

الثاني: البلدان التي يرجّح أن تستفيد من التكامل الاقتصادي بخلق التجارة هي التي تحقق نسبة عالية من إنفاقها الإجمالي على التجارة المحلية، وبانخفاض حجم التجارة الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.[2] وقد لخص «ميد Mead »كل ذلك عندما كتب ما يلي: "يجب أن يكون استنتاجنا الرئيسي هو أنه من المستحيل الحكم على الاتحاد الجمركي بشكل عام، وقد تكون أو لا تكون أدوات تؤدي إلى استخدام اقتصادي أكثر للموارد، وكل ذلك يتوقف على الظروف الخاصة للبلدان"[3] .

ثانيًا. إسهامات خلق وتحويل التجارة في ظل الإقليمية الجديدة:

1. مفهوم الإقليمية الجديدة:

الإقليمية الجديدة هي ظاهرة جديدة اقتصاديا طبعت نهاية القرن الماضي، وطرحت نفسها كآلية معبرة عن العولمة بمختلف تجلياتها، فلقد بزغت التوجهات المبكرة للإقليمية في شقها السياسي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة وقد قامت أساسًا على فكرة التّكتّل وتقسيم العالم إلى كتلتين، ولقد خرجت نزعة الإقليمية من إفرازات هذا التقسيم وتزامنه مع عصر ثورات التحرير التي اجتاحت مختلف دول العالم النامي، وبداية تنامي النّزعات الوطنية ثم اتّساع نطاقها لتتحوّل إلى انتماءات قوميّة إقليمية رأت الدول النامية فيها سبيلا فعالا لتحقيق مصالحها الذاتية، ففي نصف الكرة الغربي، كانت الإقليمية الجديدة أكثر وضوحا، وبسبب مشاركة الولايات المتحدة وكندا، اكتسبت سمعة كبيرة، وفي الواقع أن هذه الموجة الجديدة من الإقليمية لم تغيّر العلاقات الاقتصادية الإقليمية في هذه القارة فحسب، وإنما غيّرت أيضًا الأهمية النسبية للإقليم في السيناريو العالمي العام، كما أن البيئة التنافسية لهذه الإقليمية الجديدة وعملية التكامل الإقليمي الحالية في العالم قد غيرت أيضا مفاهيم التكامل الإقليمي نوعيا.

---

*1. Don P. Clark and Denise L. Stanley , Determinants of intra-industry trade between developing countries and the United States, **Journal of Economic Development** , V24, N2, Chung-Ang University , Republic of Korea , December 1999, p 91. http://www.jed.or.kr/full-text/24-2/clark.PDF (09/04/2017)*

*2 . Lipsey, R. G, The theory of customs unions: A general survey, **The Economic Journal** , Vol 70 , No 279, Royal Economic Society London,Sep 1960, pp.508-509 . http://www.development.wne.uw.edu.pl/uploads/Courses/lipsey_CU_survey.pdf (13/04/2017)*

3. Rosseaux, Paul. 1957. Review of The theory of customs unions, by J. E. Meade. Economica 24 (93): p75. http://www.development.wne.uw.edu.pl/uploads/Courses/lipsey_CU_1957.pdf (16/04/2017)

وعادة ما كانت اتفاقات التكامل الإقليمي تقتصر في معظمها على تشكيل اتفاقات التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، وبهذه الطريقة فهي في الأساس مشاريع اقتصادية، غير أنّ مفاهيم التكامل الحديثة أي في التّسعينات تستهدف في معظم الأحيان أن تصبح مجالات من التكامل الأعمق، وهدفت هذه الموجة الإقليمية إلى فرض الصناعات لتكون أكثر قدرة على المنافسة في السلسلة الدولية من خلال تحسين الأسواق المتكاملة، بحيث تنطوي على محتوى سياسي أعلى بكثير من الاتفاقات السابقة، وعلاوة على ذلك، يمكننا القول بأن الإقليمية الجديدة سياسية واقتصادية على حد سواء وهذا ينطبق أيضا على الإقليمية الأمريكية، سواء في الشمال (نافتا *NAFTA*)، وفي الجنوب (السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي *MERCOSUR* ، وجماعة دول الأنديز *Andean* ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى *CACM* ، والجماعة الكاريبية *Caricom*).[1]

وقد ظهر هذا النوع الجديد من الترتيبات الإقليمية تُكرّس عدم التكافؤ والتمايز في درجات النمو وذلك بسبب سيادة القوى الكبرى، هذه الترتيبات المبشرة بتكامل منفتح على الخارج يتم مع واحدة أو مجموعة من هذه القوى، مُسلماً بما يسود بينها من تفاوت في مستويات النمو. بل لعلّ هذا أصبح واحد من شروطها، بحيث تعمل الدول الأعضاء المتقدمة «كقاطرة» تشدّ الدول الأقل نموا نحو الإطار العالمي، باعتبارها أعضاء أساسيين فيه. بالإضافة إلى أنها تعمد على التأكيد على تحرير الخدمات وانتقال رؤوس الأموال، وما يطلبه ذلك من تعديل في السياسات الاقتصادية الوطنية، وهو ما يُطلق عليه البعض تعميق التكامل[2].

وهكذا تنشأ «إقليمية جديدة» (*new*-regionalism) تتمحور فيها مجموعة من «الدول النامية» حول إحدى دول «المركز»، تُعيد صورة الإقليمية المتمحورة حول دول «المركز الاستعماري» لكن هذه المرة على نحو «طوعي»* لا «قسري»، وهي تختلف بالتالي عن التكامل الإقليمي بالمعنى التقليدي بين مجموعة من الدول المتقاربة في أوضاعها الاقتصادية[3]. وبذلك نشأت ترتيبات إقليمية من نوع جديد تلتف أو تُلف فيه مجموعة من الدول «النامية» حول «دولة متقدمة» (أو مجموعة من الدول) تتولى قيادة المجموعة، وهو ما يجعلها تجمعاً بين إقليمين أو أكثر وليس لإقليم واحد، بالمعنى التقليدي؛ أي أن المعيار فيها هو تباين مستويات النمو أملاً في زيادة القوة التصديرية البينية. لذلك فإن مثل هذه التجمعات لا تستهدف تحقيق وحدة بين أعضائها، نظراً لأنها تُجيز التمايز في الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، بينما الأطراف المتقدمة ليست على استعداد لتحمل أعباء تحقيق تجانس اجتماعي مع الأطراف الأقل نموا، وبالتالي فإنّها تضع حدودا على عمليات انتقال البشر، خاصة مع تصاعد معدلات البطالة فيها. وبينما كان الهاجس السياسي الذي ساد في الماضي هو توفير السلام والأمن، وإنهاء

---

*1 - Aycil YUCER and Kabeer MUHAMMAD, **Impact of Regional Trade agreements: Trade creation and Trade diversion in Western Hemisphere**, University Paris-Dauphine, 2010, p06.*
http://www.etsg.org/ETSG2009/papers/muhammad.pdf (17/04/2017)

2. محمود محمد الإمام، مرجع سبق ذكره، ص45.

★. في واقع الحال ورغم حرية الدول في اختيارها للانضواء في «اتفاقيات إقليمية»، هذا الاختيار الذي يعطيها صبغة الطوع، إلا أن صبغة القسر تكون ملازمة لهذه الاختيارات كونها لا تنفك عن الضغوط التي فرضها الواقع، بحيث يمثل الانضمام مشكلة وعدم الانضمام مشكلة أخرى، كما أن عدم تكافؤ الأطراف في حالة «الإقليمية الجديدة» يولد تبعية للأطراف الأضعف، وانحياز لمصالح الأطراف الأقوى، فالقوانين والبنود التي تنظم هذه الاتفاقيات كتبت بمداد الدول المتقدمة، لتصب في صالحها ولخدمة مصالحها. مما يصبغها بصفة «الطوع القسري»، لذلك فإن انضمام العديد من الدول لهذه الترتيبات الإقليمية قد يورث من المغارم أكثر ما سيحقق من مغانم.

3. محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص14.

الحروب التي أنهكت العالم (بالنسبة للدول المتقدمة) أو تأمين أعضاء التجمع من تبعات الاستعمار، وتحقيق التنمية المتكافئة لدول نامية حصلت عن استقلالها. تأخذ الدوافع السياسية في «التجمعات الجديدة» التي تفرضها الدول الأعضاء المتقدمة شكل العمل على دعم استقرارها السياسي، بإيقاف الهجرة إليها من الدول الأقل تقدما، والقضاء على ما قد تتعرض له هذه الأخيرة من عوامل تذمر قد تتحول إلى حركات أصولية تغذي مشاعر الكره للدول الأغنى وشعوبها[1].

2. الفرق بين الإقليمية الجديدة والتكامل الاقتصادي التقليدي:

أشارت عدد من الدراسات الحديثة إلى الآثار والتطورات الثابتة لنظرية التكامل الاقتصادي حتى الآن «الإقليمية القديمة »، في حين أن «الإقليمية الجديدة» ممثلة بآثار ديناميكية مثل زيادة المنافسة والاستثمار والتدفقات ووفورات الحجم ونقل التكنولوجيا، وتحسين الإنتاجية. [2]

ويقول «جولدشتاين *Goldstein* »: إنّ اتفاقات التكامل هي الآن أكثر بكثير من مجرد تخفيض للتعريفات الجمركية والحصص". [3] فالقوى الحالية التي تقود الآن نظريات التكامل الإقليمي الجديدة ظهرت مع تغير البيئات والأوضاع الاقتصادية وتختلف جذريا عن تلك التي تدفع الموجات السابقة من الإقليمية التقليدية ، فقد أشار «لورانس *Lawrence* » إلى أهم القوى التي تقود هذا التيار: "قد ساهمت قضايا مشاركة القطاع الخاص، والمنافسة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة أهمية الخدمات، في تغيير المشاهد من تلك التي سادت خلال فترة فينر والفترة الوجيزة بعده"[4].

وسوف نلخص الفرق بين الإقليمية القديمة والجديدة من خلال نموذج «لورانس *Lawrence* » كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم: 1.1

الفرق بين الإقليمية القديمة والجديدة من خلال نموذج «لورانس *Lawrence* »

الإقليمية القديمة (التكامل الاقتصادي التقليدي)	الإقليمية الجديدة (التكامل الاقتصادي الحديث)
• إحلال الواردات	• التوجه نحو التصدير
• التخطيط لتخصيص الموارد	• تخصيص الموارد بالاعتماد على السوق
• بقيادة الحكومات	• بقيادة الشركات الخاصة
• المنتجات الصناعية أساسا	• الاستثمار وجميع السلع والخدمات

*Lawrence, Robert Z, **Preferential trading arrangements: The traditional and the new**, Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements, edited by Ahmed Galal and Bernard Hoekman, Center for Economic Policy Research (CEPR) and the Egyptian Center for Economic Studies (ECES),1997, p19.*

1. محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص48.

*2- David Greenaway, "Identifying the Gains from Pure Intra-Industry Exchange", **Journal of Economic Studies**, Vol. 9 Issue: 3, 1982, pp.40-54, p47.*
http://dx.doi.org/10.1108/eb002545 (08/04/2017)

3- Goldstein Andrea, The new regionalism in Sub-Saharan Africa: More than meets the eye? OECD Development Center policy Brief, Organization for Economic Co-operation and Development, no 20, France, 2002, p11.
http://dx.doi.org/10.1787/744208327104
http://www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/%7B7127A424-6894-40B4-BCB5-0AE37953E1B7%7D_ECESWP6e.pdf (04/04/2017)

3. القوى الحالية التي تقود الإقليمية الجديدة:

لقد برزت نظريات التكامل الإقليمي الجديدة مع تغير البيئات والأوضاع الاقتصادية وقد أشار لورانس إلى أن القوى الدافعة للتطورات الحالية للتكامل تختلف اختلافا جذريا عن تلك التي كانت تقودها موجات الإقليمية التقليدية، فقضايا مشاركة القطاع الخاص، والمنافسة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة أهمية الخدمات، ساهمت كلها في تغيير المشاهد من تلك التي سادت عند «فينر»، وفي ما يلي نقدم شرحًا موجزًا لهذه القوى:

1.3 وفورات التوسع كمقياس اقتصادي:

عرض "كوردن *Corden*" مفهوم وفورات الحجم في نظرية الاتحاد الجمركي، فاقتصاديات الحجم بمعنى تخفيضات المدخلات لكل وحدة من الناتج، ناتجة عن الاستخدام الفعال لعوامل الإنتاج في عمليات الإنتاج الكبيرة[1] فالأسواق الصغيرة تزيد التكاليف، وتحدّ من مدى تخصص المنتج، وتقلل المنافسة، وتقلل من الحوافز للتّحسينات التكنولوجية.

2.3 زيادة أهمية مشاركة القطاع الخاص:

وثمة حقيقة مثيرة للاهتمام، هي أن الموجة الحالية من الإقليمية أو الاندماج مدعومة بالفعل بالشركات الخاصة، ويمكن رؤية ذلك من حالة نافتا، حيث كانت غرفة التجارة الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية، ورابطة المصنعين الكندية في كندا هما المؤيدان الرئيسيان لإبرام هذه الاتفاقية التجارية.

3.3 زيادة أهمية الخدمات:

فقد ازداد قطاع الخدمات العالمية ازدهارا من حيث مساهمته في التجارة العالمية والناتج المحلي الإجمالي العالمي، فإن حصة قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي العالمي آخذة في التزايد باطراد خلال العقود الثلاثة الماضية، وعلاوة على ذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات يتزايد بسرعة أكبر مما هو عليه في السلع، ومع انتقال شركات التصنيع إلى بلدان أخرى، تقدم شركات خدمات أخرى مدخلات وخدمات تكميلية مثل الخدمات المصرفية، والإعلانات، ويرافقها النقل، وقد أدت الأهمية المتزايدة لقطاع الخدمات إلى تغيير كبير في البيئة الاقتصادية العالمية وخلقت حوافز جديدة للتكامل.

4.3 زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر وفقًا لـ «إيثير *Ethier* »[2] هو في الوقت الحاضر أكثر وضوحا بكثير، وينمو أسرع من التجارة، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت الحاضر حافزا رئيسيا للاندماج بين البلدان، لا سيما إذا كان التكامل بين البلدان النامية، بسبب ارتباطه بمتغيرين هامين؛ أن الاستثمار الأجنبي والصادرات الأجنبية أصبحت أنشطة تكميلية على نحو متزايد، وأن العلاقة بينهما قد تعمل في كلا الاتجاهين، ويرى البعض أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي إلى تحسين فوائد التكامل الاقتصادي من حيث توسيع التجارة، في حين

*1. Melvyn B. Krauss, Recent developments in customs union theory: An interpretive survey, **Journal of Economic Literature**, American Economic Association, Vol 10, No. 2, Jun 1972, p465.*
http://www.jstor.org/stable/2721464 (09/03/2017)
*2 . Wilfred . J. Ethier, The new regionalism, **The Economic Journal** , Volume 108, Issue 449, July 1998 , p 1150.*
http://dx.doi.org/10.1111/1468-0297.00335 (12/04/2017)

يرى البعض الآخر أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يعزز خطط التكامل القائمة على السوق، لأنه يخلق مجالا أوسع للتجارة المتبادلة ويزيد من درجة انتشار السوق.[1]

4. خلق وتحويل التجارة وآثارهما في الإقليمية الجديدة:

1.4 خلق وتحويل التجارة في الإقليمية الجديدة:

تظهر مكاسب خلق التجارة التي تم تحديدها في القسم السابق حتى في ظل المنافسة الكاملة لأن الموارد يعاد تخصيصها داخل البلد الأصلي بما يتماشى مع ميزتها النسبية، وفي التحليل الأحدث لآثار الرفاهية الاقتصادية، تم تخفيف الافتراض المثالي للمنافسة في النماذج التي تسمح بالمنافسة غير الكاملة، وفورات الحجم، والتمايز بين المنتجات، وتؤكد هذه النظريات التحليلية الجديدة المتعلقة بتكامل الأسواق على الآثار التنافسية التي تنجم عن الأسواق الكبيرة بدلا من الميزة النسبية، وتشمل المصادر الإضافية لمكاسب الرفاهية في ظل المنافسة غير الكاملة، ويطلق عليها بالآثار الديناميكية.

1.1.4 الآثار الديناميكية مقابل الآثار الاستاسيكية:

نستهلّ مناقشتنا للتحليل الديناميكي باستنتاج «هاسون *hasson* » الذي أشار إلى الآتي: "إنّ التحليل الثابت لتحويل التجارة وخلق التجارة غير كاف"[2]، ويتجلّى تبرير هذا الاستنتاج في أنّ أغلب الدراسات خلُصت إلى أن سياسة التعريفة غير التفضيلية (التجارة الحرة) تفوق الاتحادات الجمركية، وهو جهاز لتحرير التجارة، أي أنّ الحجة القائلة بأن السبب وراء تكوين الاتحادات الجمركية هو تخصيص أفضل للموارد لم يعد صالحا، وبالتالي، ينبغي للمرء أن يتوقف عن تحليل آثار الرفاهية في الاتحاد الجمركي باستخدام التحليل الثابت واستبدالها حسب «بلاسا *Balassa*»و «كوبر *Cooper* » و«ماسيل *Massell* » ، بأداة أخرى وهي: التأثيرات الديناميكية في تحليل آثار الرفاهية للتكامل الاقتصادي، باعتباره السبب الاقتصادي الأكثر كفاءة أو الأساس المنطقي لتشكيل الاتحادات الجمركية أو اتفاقيات التكامل الاقتصادي بشكل عام.[3]

وقد أضاف «بلاسا *Balassa*»: "إنّ التحليل الثابت من حيث خلق التجارة وتحويل التجارة هو ببساطة لا يكفي لاستيعاب أو تحليل مكاسب الرّفاه الاقتصادي" ولهذا أدرج الآثار الديناميكية الأساسية للتكامل، التي يعرفها «شيف *Schiff* » و«وينترس *Winters* » على أنّها "أي شيء يؤثر على معدّل النّمو الاقتصادي في البلاد على المدى المتوسّط"،[4] كالاقتصاديات واسعة النطاق، والتغير التكنولوجي، فضلا عن تأثير التكامل على هيكل السوق والمنافسة ونمو الإنتاجية والمخاطر وعدم اليقين والنشاط الاستثماري، فهو يفترض أن التكامل يرفع الاستثمار ويقلل المخاطر، ويفسر ذلك بكون السوق الأكبر سيزيد من العائد المتوقع على الاستثمارات ويقلل من

1 .Inotai, Andras. 1991. Regional integration among developing countries, revisited. Policy, Research, and External Affairs Working Paper no. 643.Washington, D.C.: World Bank.pp.19.35.

*2. hasson, Joseph A, Review of The theory of economic integration, by Bela Balassa, **The Journal of Political Economy** , N70,1962, p 614.*

*3.Cooper C. A, Benton. F. Massell, A new look at customs union theory, **The Economic Journal** , Vol 75, No 300, Institute for Development Studies, University College, Nairobi, 1965, p743.*

*2- Schiff Maurice, L. Alan Winters, Dynamics and politics in regional integration arrangements: An introduction, **World Bank Economic Review** , Volume 12, Issue 2, May 1998 p179.*
http://elibrary.worldbank.org/doi/abs/10.1093/wber/12.2.177 (16/04/2017)

عدم اليقين من خلال تمكين الشركات من خفض تكاليفها نتيجة لزيادة وفورات الحجم، وتجمع أكبر عدد من المستهلكين، ومن خلال تحسين القدرة التنافسية للمنتجين داخل الاتحاد، يسهم هذا التأثير في زيادة تخفيض التجارة مع بقية البلدان خارج الاتحاد.[1]

2.1.4 الآثار الديناميكية في الإقليمية الجديدة : [2]

يأتي التحليل الديناميكي لآثار التكامل الاقتصادي في الإقليمية الجديدة من خصائص الاقتصاد الحر اليوم وبسبب تأثيرها الديناميكي الأوسع نطاقا يكون لها تأثير أكبر على العمليات الاقتصادية من تلك الثابتة، ويتجلى فيما يلي:

❶ **خلق الاستثمار وتحويل الاستثمار:**

عرضت الدراسات التي أجراها «بلدوين *Baldwin*» و« فورسليد *Forslid,* » و«هالاند *Haaland* » عام 1995، و «دونينغ *Dunning* » و«روبسون *Robson* » العام 1998 مفاهيم خلق الاستثمار وتحويله امتدادا لنظرية «فينر *Viner*»، وقام كلٌّ من «دي *Dee* » و«غالي *Gali* » سنة 2003، و«كالوتي *Kalotay* » سنة 2007، بتطبيق هذه المفاهيم على حالة الاتحاد الأوروبي، فعند إزالة الحواجز الاستثمارية، يحدث إنشاء الاستثمار بانتقال الإنتاج من مصدر مرتفع التكلفة إلى مصدر أقل تكلفة في الاتحاد، ويحدث تحويل الاستثمار عندما ينتقل الإنتاج من بلد غير عضو منخفض التكلفة إلى بلد عضو أعلى تكلفة في الاتحاد نتيجة لاتفاق التجارة التفضيلية.

❷ **أثار اتّساع السّوق:** ينجم عن اتّساع حجم السّوق التّالي:

★ الاستفادة من وفورات الحجم الخارجية والداخليّة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف والأسعار للمستهلكين المحليين؛

★ زيادة التبادل التجاري والقضاء على مخاطر العمليات التجارية بين الدول المتكاملة؛

★ زيادة النشاط الاستثماري وارتفاع معدلات النمو وذلك بزيادة الاستثمارات في صناعات التصدير وتشجيع رأس المال الأجنبي الخاص على الاستثمار الأجنبي؛

★ الأسواق الكبيرة قد تزيد من نطاق وتنوع المنتجات المتوفرة للمستهلكين، وفي اتحادات جمركية متكاملة تماما مثل الاتحاد الأوروبي، يأخذ جزء كبير من الزيادة في التجارة داخل المنطقة شكل التجارة داخل الصناعة (تبادل منتجات مماثلة مثل سيارات رينو لمركبات مرسيدس بين فرنسا وألمانيا) بدلا من الكلاسيكية.

❸ **المنافسة المتزايدة:** وفي العديد من البلدان الصغيرة، قد لا يدعم السوق المحلي عددا كبيرا من الشركات، وبالتالي هناك تتجه الشركات إلى التواطؤ ورفع الأسعار على حساب المستهلكين، وقد يؤدي تقليص الحواجز التجارية إلى تشجيع الشركات على التخلص مما يسمى بـ «عدم الكفاءة»، فضلا عن إجبارها على زيادة سعرها

*1. Brada, Joseph C., and Jose A. Mendez. 1988. An estimate of the dynamic effects of economic integration, **The Review of Economics and Statistics** , Vol. 70, No. 1 , The MIT Press , Feb 1988, PP163-168.*
https://www.jstor.org/stable/1928166?seq=1#page_scan_tab_contents
*2- Alan Matthew, **Regional Integration and Food Security in Developing Countries**, Prepared for the Agricultural Policy Support Service Policy Assistance Division, **Food and Agriculture Organization of the United Nations**, **Rome, 2003** , pp165-167.*
http://www.fao.org/docrep/004/y4793e/y4793e00.htm (01/04/2017)

بما يتماشى مع التكلفة الحدية، بحيث يزيد عدد المنافسين من مرونة الطلب على منتجات الشركة ويجعلها أكثر صعوبة وذلك لتحصيل هوامش تزيد عن التكاليف الحدية.

❹ **آثار تراكم النمو**: وإذا كان التكامل يحسن الكفاءة، فمن المرجح أيضا أن يحفزّ الاستثمارات، وفي حين أن هذا الاستثمار الإضافي يجري، فإن البلدان قد تواجه آثار النمو متوسط الأجل، وإذا كان هذا الاستثمار مرتبطا بتقدم تقني أسرع أو تراكم رأس المال البشري على النحو المحدد في نماذج النمو الداخلي الجديدة، يمكنه أيضا تحسين معدلات النمو على المدى الطويل.

❺ **الآثار على العمالة والأجور**: يعمل التكامل الاقتصادي على توظيف عناصر الإنتاج غير المستغلة وذلك في إطار حرية انتقال عناصر الإنتاج والتي تؤدي بالإضافة إلى تنسيق السياسات الإنتاجية إلى التخصص وتقسيم العمل بناء على المزايا النسبية، كما أن التكامل يعمل على تحسين الإنتاج وزيادته مما يزيد من نسبة توظيف عناصر الإنتاج والعوائد التي تحصل عليها.

❻ **الآثار على الاستهلاك وتوزيع الدخل**: يؤدي التكامل إلى انخفاض أسعار بعض السلع ورفع مستوى الاستهلاك نتيجة توسع الإنتاج وطبيعة السلعة وحجم التحول في الأسعار والدخول، وتؤدي هده الآثار على الأسعار والدخول إلى التأثير على الأفراد داخل منطقة التكامل وداخل كل قطر بطرق مختلفة مما يؤدي إلى إحداث توزيع الدخل بين الأقطار المتكاملة بدرجات مختلفة.

❼ **الآثار على التبادل مع العالم الخارجي**: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى إحلال التبادل التجاري بين الدول التي تحقق بينها التكامل محل التبادل التجاري الخارجي مع الدول الأخرى إلى حد ما، كما أن التكامل يؤثر على هيكل الصادرات من حيث التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي، فتزداد نسبة السلع المصنعة ونصف المصنعة على حساب السلع غير المصنعة والمواد الأولية واكتساب هذه السلع أسواقا جديدة، كذلك فإن الدول المتكاملة تستطيع معا الحصول على أسعار وشروط أفضل.

❽ **زيادة المصداقية واليقين**: العديد من الآثار التي تم تحديدها في النظرية الحديثة، وخاصة تلك المتعلقة بالاستثمارات أو تَطَلُّب الاستثمار، تفترض أن جهود التكامل ذات مصداقية ولن يتم إلغاؤها وإذا كانت المصداقية ناقصة، وهناك عدم يقين بين المستثمرين، فمن غير المرجح أن يكون سلوكهم مؤثرًا، ويفترض التركيز على المصداقية بتوفير آليات لضمان تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها البلدان عندما تنضم إلى خطة التكامل الإقليمي.

وباختصار يمكننا تلخيص الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي الحديث على النحو التالي: زيادة الإنفاق الاستثماري، وزيادة الطلب المستدام، وتوطيد الإنتاج وزيادة تخصصه، وتحسين تنظيم وإدارة تكنولوجيا الإنتاج والإنتاج، وترشيد التوزيع والاستخدام الإقليميين والموارد، وزيادة كفاءة الإنتاج، وخلق النمو الاقتصادي.

ثالثًا. التكامل الإنمائي بين خلق التنمية وتحويل التجارة:

1. البناء النظري والتأصيل الفكري للتكامل الاقتصادي الإنمائي:

1.1 مفهوم التكامل الإنمائي:

تهاجم الدّول النّامية النّظرية التقليدية للتجارة كنظرية سكونية تمامًا، وتشعر بأنّ هذه النظرية– التي تعتبر المكاسب المتحققة من التكامل دالّة في درجة التخصّص والتوسّع التجاري، وفي الوقت نفسه، تعتبر كلًّا من درجة التخصّص والتوسّع التجاري دالّة في هيكل الإنتاج ومرحلة النمو الاقتصادي للدولة العضو– قد تكون مفيدة لتحديد الميزة النسبية لبلدٍ ما ونمط التجارة في ظل الظروف القائمة، بيد أنّ التنمية تنطوي على التغيّر وليس مجرد التكيّف مع الظّروف القائمة ، فالميزة النسبية لبلد ما ليست أمرًا يتقرّر إلى الأبد[1]، بل يمكن تطويعها بشكل يأخذ بعين الاعتبار التّحديات الهيكلية والزمنية التي تحتمها الفجوة المتنامية الاتساع بين دول الشمال المتقدم، ودول الجنوب التي يقول عنها سامي عفيفي:" الدول التي كتبت عليها إرادة السّماء حتمية الخطو بمعدّلات سريعة على طريق النّماء الاقتصادي" ممّا أوجد الحاجة إلى التفكير بنظرية جديدة للتكامل الاقتصادي بين الدول الآخذة في النمو ألا وهي «نظرية التكامل الاقتصادي الإنمائي»، التي تعتبر منهاجًا: لتحويل استراتيجيات التنمية من النّطاق القطري الضيق إلى النطاق الإقليمي الأكثر اتّساعًا، وتهيئة الطّريق للاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل الإقليمي، وتوجيه دفّة التنمية الإقليمية للدول الأعضاء لتفادي الآثار السلبية التي صاحبت استراتيجيات التصنيع ذات التوجّه الدّاخلي[2] ، فإذا سار تراكم رأس المال رفقة اكتساب المهارات والتكنولوجيا بشكل سريع فان الميزة النسبية للدول النامية سوف تنتقل بعيدًا عن المنتجات الأولية إلى سلع مصنعة بسيطة في البداية ثمّ إلى سلع أكثر تعقيدا وتطورا فيما بعد.

2.1 مزايا التكامل الإنمائي[3]:

يمكن طرح مجموعة من مزايا التكامل الإنمائي في ما يلي:

- اغتنام مزايا التخصص الأكثر كفاءة لمواردها الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية لاحتياجات التنمية الاقتصادية من الموارد لتضييق الفجوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف؛
- رفع مستويات الكفاءة لقطاعات الإنتاج القائمة على الإحلال محل الواردات، وهي القطاعات التي تم إنجازها خلال الفترة (1960-2002)، واتصفت حتى الآن بتدني مستويات الكفاءة الاقتصادية داخل هذه القطاعات، فالبعد الإقليمي لهذه الاستراتيجيات المزدوجة قادر على فتح أسواق الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ويُمدها بالتالي بالاحتكاك التدريجي قبل دخولها ساحة الأسواق الدولية، المعروفة بشدّة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المنتمية إلى مختلف دول العالم التي يتألف منها الاقتصاد العالمي.
- توفير الحد الأدنى من الكفاءة الاقتصادية في قطاعات الإنتاج التصديرية من خلال اتساع دائرة

1. دومينيك سلفادور، **الاقتصاد الدولي**، مرجع سابق، ص ص92-93.
2. سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 362.
3. نفس المرجع، ص ص118-119.

التخصص وتقسيم العمل بين الدول النامية الأعضاء في المنطقة التكاملية.

3.1 محددات استصواب التكامل الاقتصادي الإنمائي:

يرى «ماير *Meyer* » أن تحليل «فينر *Viner*» محدود ولا صلة له بالتكامل فيما بين البلدان النامية، ويجد «بلاسا *Balassa*» أن الأدبيات النظرية حول قضايا التكامل الاقتصادي تناقش الاتحادات الجمركية فقط في البلدان الصناعية،[1] ولا ترتبط مشاكلهم وبيئتهم بالتنمية الاقتصادية، ويتطلّب الوصول إلى النظرية الجديدة لقضية التكامل الاقتصادي بين الدول النامية مناقشةً مستفيضةً للتراث الذي خلّفته جهود واستراتيجيات التنمية في العقود الماضية، وتقييم استراتيجيات التصنيع التي اتبعتها الدول النامية، وتحديد عوامل ومحددات استصواب التكامل الاقتصادي الإنمائي، لنتوصّل إلى رؤية واضحة لتجارب التنمية في الفترة المنصرمة، ونتجنّب الدخول في سخريّات الأيديولوجيات المتنافرة، من حيث المكاسب المتوقّعة والعواقب السّلبية المخيفة على حدٍّ سواء، ولهذا سوف نناقش خمس مجموعات رئيسة مقسمة كما يلي: المحدّدات الاقتصادية العامة والمحدّدات المتّصلة بالسّوق والمحدّدات المتّصلة بالتّجارة وآثارها، والمحدّدات السّياسية، وبعض النظريات التي تناسب التكامل الإنمائي.

1.3.1 المحددات الاقتصادية العامة لاستصواب التكامل الإنمائي:

❶ **الحاجة إلى منظور التنمية:** نظرية التكامل الاقتصادي تركّز على تخصيص الموارد بشكل أفضل في حين أن نظرية التنمية تركّز أكثر على الفوائد من النمو الاقتصادي بشكل أسرع على المدى الطويل والاستفادة من الموارد العاملة والعوامل الإنتاجية التي لا تتوافر على الإطلاق.[2] وقد جادل عدد من الدراسات بأن التكامل الاقتصادي في حالة البلدان النامية يجب أن يعامل كنهج للتنمية الاقتصادية، وليس كمسألة إزالة أو تخفيض تعريفة جمركية[3]، وهكذا فإن جهود التكامل في العديد من البلدان النامية تستهدف أو تركز أكثر على تنفيذ المشاريع المشتركة في مجال التنمية والحد من الفقر ودعم تطوير نظم الرعاية الصحية والتعليم، وإنجاز الأمن الإقليمي والحفاظ عليه.

❷ **تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي:** يرى بعض الباحثين[4] أنه حتى لو تم الوفاء بجميع الشروط التجارية عندما يتم توقيع اتفاق التكامل بين البلدان النامية، فإن تباين سياساتها الاقتصادية الكلية، إلى جانب انعدام التنسيق فيما بين الدول الأعضاء، يمكن أن يقلل من المكاسب المحتملة للاندماج، لا سيما فيما يتعلق بزيادة التجارة الإقليمية، ولا تقتصر المجالات الاقتصادية التي ينبغي مواءمتها على سياسات الاقتصاد الكلي فحسب، بل يمكن أن تشمل أيضا السياسات الصناعية والاجتماعية والنقل والبيئية وما إلى ذلك حسب حجم الدول المشاركة.

❸ **آثار التكامل بالنسبة للبلدان الصغيرة:**

يرى «كرينين *Kreinin* » أنه يمكن ملاحظة المكاسب المحتملة من التكامل الاقتصادي بدقة في الدول الأعضاء الصغيرة والمتوسطة الحجم، أمّا إذا كان التكامل (والتجارة ككل) ينفذ بين بلد صغير وآخر كبير، فإن

---

*1. Balassa, B, **Economic development and integration**, Centro de Estudios Monetario Latinoamericanos, Mexico, 1965, p16.*

*2 . Shams Rasul , **Regional integration in developing countries: Some lessons based on case studies**, HWWA Discussion Paper no. 251, Hamburg, Hamburg Institute of International Economics, Germany, 2003, p31.*
https://www.econstor.eu/bitstream/10419/19223/1/251.pdf (17/04/2017)

*3 . Khazeh, Khashayar, Don P. Clark,1990. A case study of effects of developing country integration on trade flows: The Andean pact, **Journal of Latin American Studies**, Vol 22, Issue 1-2, Cambridge University Press, Mars 1990, p 317.*
https://doi.org/10.1017/S0022216X00015479 (12/04/2017)

4. Ibid.

الفوائد للصغار هي أكبر لأن هناك طلبا أكبر على صادراتها. ويكون أفضل لو كان البلد الصغير بلدا ناميا، والبلد الكبير هو بلد متقدم، مع ارتفاع القوة الشرائية، ويعزز «فيلكو مارينوف *Velko ،Marinov* » هذا الرأي حيث يرى أنّ المزايا النسبية للاقتصاديات الوطنية الصغيرة تتجلى في طبيعتها النقية، وفقا لمن هو في بيئة سوق أكبر، فهي تحسن هيكلها الإنتاجي والسوقي وتزيد من كفاءتها. "إن الآثار الإيجابية لمشاركة البلدان الصغيرة في التكامل الاقتصادي تتحقق في الأجلين المتوسط والطويل ... فهي تقيم الآثار الديناميكية الإيجابية بقدر أكبر بكثير مما يبرر الخسائر الثابتة على المدى القصير".[1]

❹ النهج الثابت مقابل الديناميكي:

لقد اقترح العديد من الباحثين ضرورة التركيز على التأثيرات الديناميكية وليس الثابتة في تقييم مدى استصواب التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، لأن الآثار الدينامية من التكامل الاقتصادي هي أهم بكثير من الآثار الساكنة.[2] وقد تؤدي الآثار الدينامية للتكامل الاقتصادي إلى ارتفاع معدلات النمو واستغلال القدرات الاقتصادية غير المستخدمة، الأمر الذي قد يؤدي بدوره إلى تحويل صندوق الشراكة الاقتصادية نفسه. ومن الواضح أن مكاسب أكبر من الاندماج ستتحقق إذا تحولت الجبهة الشعبية بأكملها إلى الخارج بدلا من الحركات على طول الجبهة نفسها، بيد أن العيب الواضح للنهج الدينامي بالمقارنة مع النهج الساكن لتقدير الآثار الاجتماعية للتكامل الاقتصادي هو أنه لا توجد طريقة موثوقة لتحديد الآثار الدينامية، على عكس الآثار الثابتة.

❺ مقياس التخصص الاقتصادي:

من المعروف أن البلدان النّامية عمومًا متخصصة في المنتجات الأولية، وهذا التّوجه مقبول، إذا كان من الممكن إعادة توزيع الفائض الاقتصادي من القطاع الأولي أو إعادة استثماره بشكلٍ منتجٍ في قطاعاتٍ أخرى، ومع ذلك، ونظرا لأن هذه الافتراضات بعيدة كل البعد عن الواقع، فقد دعت البلدان النامية إلى سياسة التنويع، واستبدال الواردات بمراحل مختلفة في محاولة للتعجيل بالنمو الاقتصادي[3]. ويمكن تحقيق نمو متوازن من قبل البلدان النامية الصغيرة من خلال زيادة حجم السوق بالاستفادة باستغلال عدد سكانها الكبير، والاستفادة من وفورات الحجم، وتوسيع المعاملات بين الصناعات، فالتنمية الاقتصادية يمكن أن تتحقق للبلدان النامية من خلال التكامل الاقتصادي وهو ما أكدته دراسة « بيرسون وإنغرام *Ingram et Pearson* » من خلال المكاسب الناتجة عن التكامل الصناعي بين غانا وساحل العاج.[4]

1. Eduard Marinov, Op.Cit, p13.

*2 . Fernando Rueda-Junquera , **European integration model: Lessons for the Central American common market**, Jean Monnet/Robert Shuman Paper Series, Vol 6, N 4, Florida: University of Miami, 2006, pp05-06.*
http://www6.miami.edu/eucenter/Ruedafinal.pdf (26/04/2017)

*3.Abdel Jaber, T. (1971) A review article: The relevance of traditional integration theory to less developed countries, **Journal of Common Market Studies (JCMS)** , Vol 9, N 3, pp. 256-257.*
doi:10.1111/j.1468-5965.1971.tb01001.x

4 - Pearson, Scott R., and William D. Ingram. 1980. Economies of scale, domestic divergences, and potential gains from economic integration in Ghana and the Ivory Coast. The Journal of Political Economy 88 (5): pp. 1006-1007.

2.3.1 المحددات المتصلة بالسوق المتعلقة بالتكامل الإنمائي:

❶ الآثار الاجتماعية للتكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية:

لا تقتصر آثار التكامل الإنمائي على تلك المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك، بل تتعداها لتشمل أيضا الأثر الإيجابي المحتمل على العمالة، والإنتاجية، ومستوى الدخل، والتخصص، والقدرة التنافسية.

❷ آثار العمالة والإنتاجية:

تعاني معظم البلدان النامية من انخفاض الإنتاجية بالإضافة إلى البطالة المتصاعدة، فعندما يكون هناك تحويل تجاري يؤدي إلى نقل القوة العاملة من البلدان المنخفضة الدخل، والقطاعات والأنشطة الإنتاجية إلى القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى، فإنّ الرفاهية الاقتصادية والرّعاية الاجتماعية سوف تزيد، ومن ثمّ تكون مزايا الاندماج في التوظيف أكثر وضوحاً، فمن ناحية، فهي ترتبط بحقيقة أن التّغيرات في التّوزيع الجغرافي للإنتاج تؤثر على الطّلب على العمالة، ومن ناحية أخرى، تؤثر تدفقات العمال الأكبر على إمدادات القوى العاملة،[1] مما يزيد من فرص العمل ومعدلاته، وتخصص الإنتاج، ولكي تتحقق هذه الآثار، يجب الالتزام القوي من الناحيتين الاقتصادية والسياسية.

❸ حماية التنمية الصناعية:

وفقا لـ«فينر *Viner* » فإنّ التكامل الاقتصادي يمكن أن يكون خطوة نحو التجارة الحرة، ولكن في بلدان أخرى هو المزيد من الحماية[2] خاصة لصناعات الناشئة، ويمكن أن تكون أنظمة التجارة في مجال الحماية مفيدة للبلدان النامية، لأن الهدف الرئيسي لاتفاقات التكامل بين البلدان النامية هو دعم تنميتها الصناعية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الحماية، فهي أداة لدعم التنمية الصناعية. فعند تقييم آثار الاتحاد الجمركي على كل دولة عضو في التكامل، يجب ألاّ يؤخذ التّغير في الدّخل القومي فحسب، بل أيضا يؤخذ تطور قطاع الصناعة وحجمه في كل بلد بعين الاعتبار ، ومع ذلك، إذا كان هذا التحويل التجاري يقترن بتعريفة خارجية مشتركة تحمي الصناعة المحلية، فانّه سوف يؤدي إلى تطوير توسيع القطاع الصناعي في كل من الدول الأعضاء .[3]

أمّا « إلكان *Elkan* » فيرى أن الفوائد من التكامل فيما يتعلق بالإنتاج الصناعي في البلدان النامية توزع بشكل غير متساو بين الدول الأعضاء ويدعو هذا التأثير إلى "الغسل العكسي" حيث يتركز جزء كبير من الفوائد الاقتصادية للتكامل في عدد صغير من الدول الأعضاء[4] بينما تحقق البلدان الأضعف اقتصاديا والبلدان النائية جغرافيا فوائد أقل مقارنة بشركائها في المجتمع.

❹ القدرة التنافسية الدولية في الماضي:

سعت البلدان النامية إلى التحفيز على تحقيق التكامل الاقتصادي في الفوائد الناجمة عن تحويل التجارة والتصنيع بالاستعاضة عن الواردات، وفي وقت لاحق، ومع الأخذ بأفكار الآثار الدينامية للتكامل، وجدت

1 - Longi, S and P. Nijkamp. (2007) Economic Integration and Labour Markets: Ways Forward.In: Regionalization, Growth and Economic Integration. Physica-Verlag, p03.
2 - Viner, J. (1950) The Customs Union Issue. New York: Carnegie Endowment for International Peace.PP.41-49.
3 - Cooper, C. A., and B. F. Masselll. 1965b.Toward a general theory of customs union for developing countries.The Journal of Political Economy 73(5):p456.
4 - Elkan, Peter G. 1975. Measuring the impact of economic integration among developing countries. Journal of Common Market Studies 14 (1): pp. 58.

حجج للتكامل في اقتصاديات الحجم، وخلق الاستثمار، ونقل التكنولوجيا، وما إلى ذلك، بيد أن مبادرات الاندماج في البلدان النامية تتجاوز في الوقت الحاضر تلك الحجج – ومعظمها يتبع سياسات تحرير التجارة وإلغاء الضوابط التنظيمية كجزء من برامجها الشاملة لتحقيق الاستقرار المتفق عليه مع المنظمات الدولية.

ويهدف هذا النهج إلى جعل سياسات التكامل الاقتصادي متوافقة ومتكاملة مع السياسات الأخرى من أجل تعزيز القدرة التنافسية الدولية. ولذلك، فإن معظم البلدان النامية تعتبر التكامل الاقتصادي أداة لزيادة القدرة التنافسية في الاقتصاد العالمي.[1]

❺ القدرة التنافسية والتكامل:

أورد كلّ من « فينر ولبسي *Viner and Lipsey*» أن المزيد من فوائد التكامل الاقتصادي يعود إلى البلدان المنافسة (البلدان المنتجة لمنتجات مماثلة) أكبر منه في البلدان التكميلية (البلدان التي تنتج منتجات مختلفة)، وأضاف «ماكور *Makower*» و«مورتون *Morton*» أن هذه المكاسب من التكامل ستكون أكبر كلما زادت فروق التكلفة في إنتاج نفس السلعة في البلدان الأعضاء المحتملة في الاتحاد.[2]

بينما يرى « غرينواي وميلنر *Greenway and Milner*» أن إحدى المشكلات الهامة التي تواجه مشكلة ضعف أداء التجارة والتكامل بين بلدان الجنوب هي أنها في مراحل متماثلة من التنمية، وبالتالي لديها هياكل إنتاج متماثلة، ويفترض التكامل بين بلدان تنافسية أن التجارة ستأتي من التخصص داخل الصناعة، وقد التوسع التجاري واضحا في حالة البلدان الصناعية المتقدمة، حيث يدعم التخصص في الصناعة حجم ودخل السوق، ومع ذلك، فمن الواضح أن هذا الأمر أقل احتمالا في حالة الأسواق الأصغر والأكثر فقرًا التي تميز أسواق البلدان النامية.[3]

وحسب « بلاسا *Balassa* » فإن الفهم السابق لمعيار التنافسية والتكامل لا يتصل على الإطلاق بقضية البلدان النامية في الواقع، ويضيف « ميكيسيل *Mikesell*» أن الدّول النامية يجب أن تهدف إلى الوصول إلى درجة كبيرة من التكامل بينها، وينبغي أن يكون هدفها في الواقع تحقيق درجة كبيرة من التكامل، مما يزيد من حجم التجارة داخل المنطقة، وتكامل وتنوع الهياكل الاقتصادية.[4]

3.3.1 المحددات المتصلة بالتجارة المتعلقة باستصواب التكامل الإنمائي

❶ فوائد تحويل التجارة:

يرى « لينـدر *Linder*» أنّ تحويل التجارة قد يكون مفيدا بالفعل في حالة البلدان النامية أولا، سيوسع حجم السوق ويساعد على خفض التكاليف بسبب وفورات الحجم. وثانيا أن الاستعاضة عن الواردات على

[1] -Hosny, A.S,**Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature**, International Journal of Economy,P: 143.
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/63310/1/MPRA_paper_63310.pdf (10/04/2017)
[2] - Marinov, Eduard ,op cit.PP.169-170.
[3] - Greenway, David, and Chris Milner.1990. South-South trade: Theory, evidence, and policy. The World Bank Research Observer 5 (1): p59.
documents.worldbank.org/curated/en/.../pdf/multi-page.pdf (12/04/2017)
4 - Inotai, A. (1991) Regional integration among developing countries, revisited. Policy, Research, and External Affairs Working Paper no. 643. Washington, D.C: World Bank.
documents.worldbank.org/curated/pt/.../pdf/multi0page.pdf (13/04/2017)

مساحة أوسع ستمكن المنطقة المتكاملة ككل من إنفاق نسب أعلى من النقد الأجنبي على واردات السلع الرأسمالية، مما يسهم في زيادة مستويات الاستثمار والاقتصاد.[1]

وثمة حجة أخرى لتحويل التجارة هي أنها ستسمح للمستهلكين بشراء الواردات بأسعار أقل بعد إلغاء التعريفات الجمركية، مما يزيد من فائض المستهلكين. ومع ذلك، وكما يُشير « إلكان *Elkan* »، لا بد من موازنة ذلك مقابل عوائد الرسوم الجمركية المفقودة في هذه العملية. وقد يكون ذلك ذا أهمية خاصة للبلدان النامية، حيث يعتمد معظمها على إيرادات التعريفات كمصدر أساسي لإيرادات الحكومة العامة.[2]

❷ كفاءة تحويل التجارة وفوائدها:

قدّم «ليندر *Linder*» و« ساكاموتو *Sakamoto* » مصطلح مثير للاهتمام، وهو « كفاءة تحويل التجارة »، ويعني أنّه إذا حدث التكامل الاقتصادي بين مجموعة من البلدان النامية وأدّى إلى تحويل التجارة، فإنّه لن يؤدّي بالضرورة إلى تخفيض الرفاهية، بل سوف يتحول الإنتاج من بلد متقدم (بلد ثالث) إلى البلدان النامية ذات الكفاءة النسبية داخل الاتحاد الجديد، مما يضع جانبا الآثار المتوقّعة على العمالة والدخل.[3]

❸ نسبة التجارة (التجارة البينية) مع الدول الأعضاء:

حسب «ليبسي *Lipsey*» فإن الاتحاد الجمركي من المرجح أن يحقق مكاسب الرفاهية كلما ارتفعت نسبة التجارة بين الأعضاء، ومع بقية العالم. وقد ثبت أن التجارة بين البلدان النامية على مر السنين كانت صغيرة نسبيا بالمقارنة بالتجارة بين البلدان المتقدمة مما يعني ضمنيا أن مكاسب الرفاهية في التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية ستميل إلى أن تكون صغيرة. ومع ذلك، فإن الدراسات التي أجراها «بلاسا *Balassa*» و «عبدل جابر *Abdel Jaber*» ترى بأن هذه الآثار لا ينبغي أن تؤخذ على النحو المعطى، وتورد هذه الدراسات عدة عوامل تحد من التجارة بين البلدان النامية، وتوضح أنه في حالة إزالة هذه العقبات من المرجح أن تزداد التجارة بين البلدان النامية التي تدخل في اتفاق تجاري، وتشمل هذه العوامل ما يلي:

- انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية؛
- عدم كفاية مرافق النقل؛
- ضوابط الصرف الأجنبي وقيود الاستيراد الأخرى؛
- عدم كفاية التسويق؛
- عدم وجود مواصفات موحدة.

❹ وضع التجارة الإقليمية المتنامية كهدف:

إن أفضل مؤشر لنجاح التكامل هو زيادة حصة التجارة البينية فيما بين الأقاليم في إجمالي التدفقات التجارية للدول الأعضاء. على الرغم من أن هذا الجانب مهم من التكامل ،إلاّ أنّه لا ينبغي أن ينظر إليه على أنه

1 - Linder, S. B. (1966) Customs unions and economic development. In Latin American Economic Integration, edited by Miguel S. Wionczek. New York: Praeger.P:39.
2- Elkan, P. G. Measuring the impact of economic integration among developing countries. Journal of Common Market Studies 14 (1), (1975): p:59.
3 - Amr Sadek Hosny, op cit,P: 148.

الوسيلة النهائية والوحيدة، فالتنمية الصناعية، والهياكل الأساسية الملائمة، وزيادة المستوى التكنولوجي لها أهمية مماثلة، وعلاوة على ذلك، قد يكون نمو التجارة الإقليمية نتيجة لتحويل التجارة من بلدان متقدمة أكثر كفاءة وتنافسية ولذلك لا يمكن اعتبار التجارة الإقليمية المتنامية أمرا إيجابيا إلا إذا اقترن بتحسن القدرة التنافسية الشاملة في الأسواق العالمية.[1]

❺ حجم التجارة الخارجية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

ما سبق فإن الاتحاد الجمركي سيحقق على الأرجح مكاسب الرفاهية، بنسبة أقل في التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، وهذا العامل له أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية لأن التجارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للفئات ذات الدخل المنخفض كانت دائما أقل من نسبة الدخل المرتفع، رغم أن هذه النسبة قد ازدادت في السنوات القليلة الماضية، غير أنه يجب توخي الحذر لأن المجموعات القطرية المتوسطة الدخل والبلدان الأقل نموا على حد سواء لديها نسب مئوية من الناتج المحلي الإجمالي التجاري أعلى منه في البلدان ذات الدخل المرتفع، ومن ثم يمكننا أن نخلص إلى أن هذا المعيار ليس له أي أثر نهائيا، إذ أن المجموعات الفرعية داخل البلدان النامية قد تكون لديها نسب أعلى أو أدنى من التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمجموعات الدخل المرتفع.[2]

❻ تغيير هيكل التجارة مع الدول المتقدمة:

يرى « ميكسل *Mikesell* » و« ساكاموتو *Sakamoto*» أنّ معظم واردات البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية تتكون من السلع الرأسمالية، وفي التحليل الديناميكي للعرض يتطلب التكامل بين الدول النامية استثمارات كبيرة، فمن المرجح أن حجم واردات البلدان النامية تنمو على المدى الطويل من التكامل بين البلدان النامية، ولا ينبغي أن يكون التكامل لخفض التجارة مع العالم الخارجي، وإنما لتغيير في هيكل تجارتها.[3]

❼ معدلات التعريفات الأولية:

فقد أشار « ميد *Meade*» و« هيلمان *Hillmann* » أنه كلما ارتفعت معدلات التعريفة الأولية بين الدول التي تدخل في اتحاد جمركي، تكون المكاسب المتوقعة من التكامل الاقتصادي بين هذه البلدان أكبر وهذا أمر جيد بالنسبة للبلدان النامية، لأن التعريفات المحلية الأولية لمعظم البلدان النامية مرتفعة جدا، إما بسبب الإيرادات أو لأغراض الحماية.

❽ البنية الأساسية للمواصلات (المسافة و تكاليف النقل):

تميل تكاليف النقل إلى تقليل المكاسب المحتملة من التكامل التجاري بين أي مجموعة من البلدان، وعلاوة على ذلك، خلص « كلارك *Clark* » و« ستانلي *Stanley* » إلى أن المسافة تؤثر سلبًا على التّجارة داخل الصناعة بوجه خاص، ويكتسب ذلك أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تدخل في اتفاقات تجارية مع

1- *Marinov, Eduard,op cit.P:173.*
2- *Amr Sadek Hosny, op cit,P:144.*
3- *Marinov, Eduard,op cit.P:173.*

بعضها البعض لسببين على الأقل، الأول هو أن فرضية « ليندر *Linder* » تناقش بوضوح أن البلدان ذات الدخل الفردي المماثل تميل إلى الاعتماد على التجارة داخل الصناعة، والثاني هو أن مرافق النقل بشكل عام سيئة نسبيا، أو حتى غائبة، بيد أنّ بعض الهياكل الأساسية للنّقل لأغراض تجارية قد تكون موجودة في البلدان النامية.[1] ولكن كما يقول «بهامبري *Bhambri*» فإن هذه المرافق صممت أصلا لتشجيع نقل صادرات المنتجات الأولية للبلدان النامية إلى البلدان الصناعية في أوروبا والشمال أمريكا وهكذا، وكما يقول «بالاسا *Balassa* » فإن تكاليف النقل بين بلدين ناميين متجاورين قد تكون أعلى بالفعل منها مع بلد متقدم بعيد، ويجب أن تؤخذ هذا بعناية عند مناقشة التكامل الاقتصادي الإنمائي، ويُقترح أن مسألة تحسين مرافق النقل القائمة ينبغي أن تدرج وتشدد في مخططات التكامل الاقتصادي والاستعدادات بين البلدان النامية.[2]

4.3.1 المحددات السياسية المتعلقة باستصواب التكامل الإنمائي:[3]

أنه يجب النظر إلى التكامل الاقتصادي على أنه جزء من عملية تحدد فيها النتائج النهائية أساسا بالعوامل السياسية، إذ يقول « غرومان *Krugman* » و« هلبيمان *Helpman*» إن السياسة هي الجواب على السؤال عن سبب التبشير بالتجارة الحرة ولكن نادرا ما تمارس، ويُشير «ألين *Allen* »: "... وليس من الممكن حقا فصل العناصر الاقتصادية عن عناصر التكامل السياسي، فالخسائر الاقتصادية والمكاسب الناتجة عن الاندماج ترتبط في بعض الحالات بشكل منهجي بالعوامل السياسية ..." والمسؤولون السياسيون هم الذين يوقعون في النهاية اتفاقات التكامل الاقتصادي، ولذلك، فإن الدوافع والحوافز السياسية هي عوامل حاسمة في الختام، فالغرض من التكامل غالبا ما يكون سياسيا، أمّا العواقب الاقتصادية – الجيدة أو السيئة – هي الآثار الجانبية للقرار السياسي.

❶ المفاوضات الدولية:

إن أحد المكاسب المحتملة للاندماج هو قدرة الدول الأعضاء على استخلاص مصطلحات أفضل إذا كانت تتفاوض معا في المفاوضات الدولية، وتعتبر زيادة القدرة التفاوضية كحافز على الاندماج.

❷ دعم مجموعة الاهتمامات أو جماعات الضغط:

وقد جادلت دراسات عديدة بأن الموظفين العموميين قد يدخلون في اتفاقات تجارية للحصول على دعم بعض جماعات المصالح أو جماعات الضغط، سواء كانت قطاعات موجهة نحو التصدير أو منافسة للواردات، أو غيرها مثل بعض النقابات العمالية أو المسؤولين عن الاستدامة المالية التي تخشى من خسائر رسوم الاستيراد، ومع ذلك، فإنه يكاد يكون من المستحيل على اتفاق تجاري واحد تلبية رغبات جميع القطاعات أو الفاعلين السياسيين، ولهذا السبب يقوم المسؤولون بتعديل أو استبعاد القطاعات الحساسة لفترات طويلة من اتفاق التكامل، فالمنتجين يمثلون جماعات ذات مصالح أكثر قوة من جماعات المستهلكين، وفقا لهذه الحجة ستحظى منطقة التجارة التفضيلية بوجه عام بالعلاقة السياسية وهذا من شأنه أن يحد من تعرض المنتجين للمنافسة، لحصولهم على حماية خارجية عالية، وسيحصلون على فرصة أكبر لتحقيق مكاسب أو أرباح، وإذا كان المنتجون

1 - *Don P. Clark and Denise L. Stanley , op cit,p:91*
2- *Amr Sadek Hosny, op cit,,P:147.*
3- *Amr Sadek Hosny, op cit,,P:149.*

في بلد ما ينتجون في الأصل بتكاليف منخفضة (فعالة) قبل الاندماج، فإنهم سيواصلون إنتاجها وبيعها إلى بلدها الشريك بعد الاندماج، ولكن إذا كانت تنتج بتكاليف عالية (غير فعالة) فتحويل التجارة يحدث بعيدا عن بقية العالم، ويترتب على ذلك أنه كلما زاد حجم تحويل التجارة، زاد احتمال حصول السياسيين على الدعم من جماعات المصالح مثل المنتجين.

❸ القيادة السياسية الإقليمية:

وقد أكدت العديد من المقالات على أهمية القيادة السياسية في أي مبادرة للتكامل الاقتصادي، فإن الوجود غير الواضح لزعيم إقليمي في أي خطة تكامل إقليمي قد يكون نكسة لجهود التكامل برمتها. ويذكر مثالا على حالة السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، حيث كان الافتقار إلى زعيم إقليمي سببا رئيسيا وراء ضعف تنفيذه.

❹ الأنظمة أو المؤسسات السياسية:

ومن الواضح تماما أن البلدان التي لديها أنظمة ومؤسسات سياسية مختلفة ستواجه على الأرجح صعوبات أكبر في تشكيل تكامل فعال، ويرى « مانسفيلد *Mansfield* » و« ميلنر *Milner* » أنه من أجل نجاح التكامل، هناك حاجة إلى عدم تجانس مؤسسي كبير.

❺ النظام القانوني والمؤسسي «التكامل الضحل» و «التكامل العميق»:

أظهرت دراسة أجراها «لورانس *Lawrence* » أنّ « التكامل الأعمق » أصبح الآن أكثر أهمية من «التكامل الضحل» البسيط، ويعني التكامل الضحل أنه بعد إبرام اتفاق تجاري، فإن الشيء الوحيد الذي تغير هو التعريفة أو ما يُسمى الحواجز الحدودية، أما التكامل العميق فيشير إلى ضرورة زيادة "الحواجز الأخرى" مثل التوفيق بين الممارسات الوطنية المختلفة والقواعد المشتركة وآليات التنفيذ فوق الوطنية، وسياسة المنافسة، والسياسة الضريبية، والإجراءات الإدارية، وسياسة الاستثمار، ومعايير العمل والبيئة، وهو ما يعرف بـ "الموجة الثانية من الإقليمية" التي تركّز بشكل إضافي على تنسيق الإطار القانوني والمؤسسي بأسره في البلدان الأعضاء.

❻ التكامل من أجل الأمن:

إن العديد من خطط التكامل الاقتصادي الرائدة أنشئت أصلًا لتشجيع الأمن داخل المنطقة، ويقال إنّ زيادة التجارة نتيجة للتكامل تقلّل من مخاطر الصّراع الداخلي، بوصفها تجارة عبر وطنية، وكمثال عن ذلك، تضمنت معاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مبادئ بشأن التعاون السياسي والحفاظ على السلام والأمن الإقليميين، فهي تتصرف كمنظمة أمنية، أكثر منها منظمة اقتصادية.

وبالمثل، فإن البلدان قد تدخل أيضا في اتفاقات إدماج من أجل الأمن خارج المنطقة ومن الأمثلة على ذلك تشكيل مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 ردا على الهيمنة الإقليمية لإيران والعراق وإسرائيل، وتشكيل الآسيان ردا على الشيوعية المنتشرة في المنطقة.

❼ الانتماء الديني:

يحتل الانتماء الديني مركزا هاما في تشكيل الخصائص السياسية والاقتصادية والثقافية للبلدان، فالدين كان عاملا هاما في تعزيز التعاون والتكامل على الصعيدين الوطني والعالمي، ومن الأمثلة الواضحة في هذا الصدد البروتوكول المتعلق بنظام التعريفة التفضيلية لمنظمة التجارة العالمية بين منظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي التي تضم جميع الدول الإسلامية في العالم، ومن الواضح أن الحافز وراء تشكيل هذا الاتفاق سياسي، حيث أن المعيار الوحيد الذي يوافق على عضوية بلد ما هو الدين الإسلامي، وليس أي معايير اقتصادية كما هو الحال مع اتفاقيات التجارة التفضيلية الأخرى في العالم.

❽ الهجرة غير المشروعة:

اتفاقات التكامل الاقتصادي بين الدول المجاورة –على وجه الخصوص– يمكن أن تقلل من احتمالات الهجرة غير المشروعة للحدود وجميع المشاكل المرتبطة بها، والحالة الأكثر وضوحا لهذه الحجة هي « النافتا *NAFTA*»، حيث كان أحد أهم الأسباب التي أدت إلى توقيع الولايات المتحدة على هذه الاتفاقية مشاكلها الحدودية مع جارتها الجنوبية الأقل تقدما في المكسيك.

❾ الاقتصاد السياسي الدولي:

فإن مصطلح الاقتصاد السياسي الدولي يصف كيف تتخذ الاقتصاديات الفردية قرارات حول علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى من حيث الاقتصاد السياسي، ومن حيث التحليل الاقتصادي، فالحلفاء من حيث السياسة الدولية قد يكونون على استعداد لتكوين ترتيبات التكامل الاقتصادي.

4.1 نظريات تؤثر في استصواب التكامل الإنمائي:

1.4.1 نظرية التبعية:

تعتبر نظرية التبعية حجة هامة تؤيد الحماية في مخططات التكامل الاقتصادي الإنمائي، وقد يشجع السياسيون والاقتصاديون في البلدان النامية فعلا خطط التكامل الاقتصادي مع البلدان النامية الأخرى كوسيلة للتخلص التدريجي من الاعتماد الاقتصادي والهيكلي العميق التاريخي لبلدانها على العالم المتقدم، مما يعزز اعتمادها على الذات، ويحسن وضعها الاقتصادي والتجاري الجماعي ضد البلدان المتقدمة. ومع ذلك، لم تكن هذه النظرية ناجحة جدا، حيث أدى التنفيذ الفعلي إلى زيادة أوجه القصور، وانخفاض جودة الإنتاج، وفقدان القدرة التنافسية. ولا يمكن تفادي الاعتماد الخارجي لأن البلدان النامية تفتقر إلى الموارد المطلوبة والتدفقات المالية والمهارات التكنولوجية والإدارية. وحتى الروابط التجارية مع العالم الخارجي لا يمكن التغاضي عنها لأنها تتألف من سلع مصنعة ورأس مالية أساسية مجهزة لا يمكن للبلدان النامية أن تنتجها بكفاءة.

2.4.1 نظرية أرض التدريب:

تستند هذه النظرية إلى فرضية أنه من خلال المراحل الأولى من التكامل بين البلدان النامية، يمكن تحسين قدرتها التنافسية الدولية تدريجيا، إذا كانت تعتمد على السوق الإقليمية في المرحلة الأولى من التصنيع،[1] وينبغي أن

1 - Inotai, Andras, Interrelations between subregional co-operation and EU enlargement..P:07.

توفر التجارة الحرة بين الدول الأعضاء، جنبا إلى جنب مع التعريفات الجمركية المرتفعة لواردات البلدان النامية، حماية مؤقتة للصناعات الناشئة، فضلا عن سوق كبير بما فيه الكفاية لدعم التنمية الصناعية في المستقبل، ويشار إلى هذه العملية بـ "التصنيع المستبدل للاستيراد"[1]، مما يتيح وقتا كافيا لتنمية القطاعات الصناعية في البلدان النامية، ويمكن تحقيق الانفتاح على الأسواق العالمية في مرحلة لاحقة عندما تصل البلدان النامية إلى درجة معينة من الكفاءة والتطور التكنولوجي، ولذلك يمكن اعتبار التكامل الاقتصادي الإنمائي مرحلة انتقالية نحو اقتصاد مفتوح ومنافسة مع بقية العالم بعد فترة من التدريب، وبالتالي وعلى ذلك أُصطُلِح على النظرية «أرض التدريب ».

3.4.1 نظرية نهج الحزم:

وهي طريقة أخرى معقدة لتنفيذ التكامل الإنمائي، ويهدف نهج الحزم تحديدا وبشكل صريح إلى تسهيل عملية التكامل وتعزيز استقرار اتفاق التكامل، من خلال ضمان أن كل دولة عضو تعتبر المسؤولة عن تنفيذ مشروع دمج واحد ضمن مجموعة مشتركة من هذه المشاريع، ويمكن أن تشمل مشاريع التكامل النقل، والاتصالات، والمرافق العامة، والتعليم والبحوث، والزراعة، أو التعدين والصناعة، بيد أن هناك شرطا هاما للتطبيق الناجح لنهج المجموعة هو أنه ينبغي إتاحة معلومات شاملة عن توزيع الاستحقاقات والتكاليف لكل مشروع على كل بلد عضو، على الرغم من أن هذا النهج قد يبدو معقولا، فقد تنشأ مشاكل مثل التمويل والرصد والمراقبة.

إنّ الأساس المنطقي وراء التكامل الاقتصادي الإنمائي لا يمكن تعريفه وشرحه فقط بالآثار الثابتة والدينامية التي تحدد التكامل بين الاقتصاديات المتقدمة ومع بعض البلدان النامية، بل هناك عدة عوامل أقوى، في حين أن بعض العوامل الأخرى لها تأثير أضعف على استعدادها للمشاركة في اتفاقات التكامل.

وقد تعرضنا لأهم محددات التكامل الاقتصادي الإنمائي، وعلاقاتها المتبادلة مع الأساس المنطقي الاقتصادي، وأهم الأسباب المنطقية والواقعية التي تؤدّي إلى عدم ملائمة التكامل الكلاسيكي والتكامل في الإقليمية الجديدة لاقتصاديات الدول النامية، وكيفية تعديل واستصواب نظريات التكامل الاقتصادي بما يتواءم مع الدول النامية.

2. خلق التنمية مقابل خلق التجارة في التكامل الاقتصادي الإنمائي:

1.2 التأصيل النظري لفكرتي خلق التنمية وتحويل التنمية:

في سياق تقييم النتائج المتوصل إليها في التحليل الاقتصادي لاستراتيجيات التصنيع[2] التي انتهجتها الدول النامية خلال الفترة 1960-2000، فإنّه يُمكن القول بأنّ النتيجة الرئيسية لاستراتيجيات التنمية ذات التوجه الداخلي، والتي اتبعتّها الدول النامية منّذ الحرب العالمية وحتى مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أدّت إلى مُساهمة إيجابية في مجالات التوسع الصناعي بهذه الدول من ناحية، ومُساهمة سلبية في مجالات تخصيص الموارد الاقتصادية وتنمية الصادرات الصناعية من ناحية أخرى، وتُبّرر هذه النتيجة الدعوة إلى ضرورة إتباع الدول النامية استراتيجية مُزدوجة للتنمية الاقتصادية خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، هذه الاستراتيجيات

1 - Rueda-Junquera, F. (2006) European integration model: Lessons for the Central American common market. Jean Monnet/Robert Shuman Paper Series 6 (4) Florida:University of Miami.P:04. www6.miami.edu/eucenter/Ruedafinal.pdf. (23/04/2017)

2. أهم استراتيجيات التصنيع المتبعة ما يلي: استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي، استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الخارجي، سياسات الإحلال محل الواردات.

المزدوجة تتكون من شقّين رئيسيين هما على الوجه الآتي[1]:

الشق الأول: يرتكز على البعد الخارجي لاستراتيجية التنمية، وهو البعد القائم على ضرورة إعادة تشكيل استراتيجية التنمية في هذه الدول، لكي تتوجه بصادراتها نحو الأسواق العالمية وفقاً لاعتبارات الميزة والنفقة النسبية والميزة التنافسية، التي تم تأصيلها في الفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية؛

أمّا الشق الثاني: فيَلحم البُعد الأول بترتيبات التكامل الاقتصادي الإقليمي بين هذه الدول، بعبارة أخرى إيجاد نوع من التزاوج والتفاعل بين البعد الدولي والبعد الإقليمي لاستراتيجية التنمية الخاصة بالدول النامية خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين.

ومما ورد آنفًا، فإنّ إتباع الدول النامية لنفس منهج التكامل الاقتصادي المتبع بين الدول المتقدمة، أي انتهاج « المدخل التجاري » لتحقيق التكامل الاقتصادي (التكامل الاقتصادي السالب)، لم يكن مواتياً لتحقيق أيّ درجة من درجات سلم التكامل الاقتصادي السالب، وبالتالي فإنّ الجهود التكاملية التي اختارت هذا السبيل قد أعاقت محاولات التكامل أكثر من محاولة دعمها[2].

وفي هذا السياق يقترح كلّ من «لندر –حاتم *Linder- Hatem*» منهجًا جديدا للتكامل الاقتصادي الإنمائي، يرتكز على الفرضيتين التاليتين:

الفرضية الرئيسية الأولى: هي عدم كفاية النماذج التكاملية السابقة لتحليل وتفسير ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول النامية، وبالتالي فإنّ نقطة البداية في النظرية الجديدة للتكامل الاقتصادي الإنمائي هي عدم صلاحية المفاهيم الخاصة بـ «خلق التجارة» و«تحويل التجارة»، التي ارتكز عليها النموذج الأساسي النيوكلاسيكي للاتحادات الجمركية، وهو بصدد تحليله لظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين الدول المتقدمة في أوربا الغربية وأمريكا الشمالية خلال النصف الثاني من القرن العشرين[3].

الفرضية الرئيسية الثانية: ترتكز على إحلال فكرتين جديدتين محل فكرتي «خلق التجارة» و«تحويل التجارة»، وتتعلق بفكرتي «خلق التنمية» و«تحويل التنمية».

2.2 مفهوم خلق التنمية وتحويل التنمية:

1.2.2 خلق التنمية: وهي الفكرة التي تُشير إلى القوة الإنشائية للتنمية الاقتصادية، التي يُمارسها التكامل الاقتصادي الإقليمي في مجال زيادة ورفع كفاءة مستويات التوظيف والإنتاج باقتصاديات الدول التي تتألف منها المنطقة التكاملية. ويعكس هذا التوسّع في مجالات الإنتاج والتوظيف تحولاً واضحاً في استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي، بحيث تحل استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الإقليمي محل استراتيجيات التصنيع القطرية ذات التوجه الداخلي.

2.2.2 تحويل التنمية: وتُشير إلى حالة الانكماش في مستويات التوظيف والإنتاج الناتج عن تكوين التكامل

1. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص117-118.
2. نفس المرجع، ص 125.
3. سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 129.

الاقتصادي بين مجموعة من الدول النامية، وفي هذا الخصوص، فإنّه يُمكن إرجاع حالة الانكماش في مستويات التشغيل والإنتاج إلى اختفاء أو اندثار بعض الوحدات الإنتاجية على إثر المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ومن المعروف أنّ زيادة حدّة المنافسة ترجع إلى تحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء.

3.2.2 خلق وتحويل التنمية مقابل خلق وتحويل التجارة

إنّ تكوين إحدى درجات سلّم التكامل الاقتصادي بين الدول النامية، سوف تكون مفيدة لأنّها سوف تؤدّي إلى خلق التنمية، وتصبح ضارة من وجهة نظر تحويل التنمية، فإذا كان خلق التنمية أكبر من تحويلها فإنّ الأثر الصّافي سوف يكون موجبًا، وعلى العكس منه إذا كان تحويل التنمية أكبر من خلقها، فإنّ الأثر الصّافي سوف يكون سالبًا، ممّا يدل على الاختلاف الجذريّ والجوهري بين نظرية التكامل الإنمائي في إطارها الجديد ونظرية التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدّمة التي تناقش آثار خلق التجارة وتحويلها، ويكمن الاختلاف في عدّة نقاط أبرزها:

- يعتبر خلق التجارة من وجهة نظر التكامل الكلاسيكي أمرا مفيدا من حيث تأثيره على مستوى الرفاه الاقتصادي للدول الأعضاء في حين أنّ تحويل التجارة أمر ضار.
- يمكن أن يكون خلق التجارة في التّكامل الإنمائي قوة ضارة، فقد تؤدي زيادة المنافسة إلى اندثار الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة، وبالتالي تنخفض مستويات الإنتاج والتشغيل، وهو نفس الأثر الذي يترتب عن قوة تحويل التنمية، وعلى ذلك يجتمع أثر خلق التجارة وتحويل التنمية في التكامل الإنمائي، وهو ما لم تنص عليه التأصيلات النظرية في التكامل الاقتصادي الكلاسيكي.
- يعتبر تحويل التجارة في النموذج التكاملي الكلاسيكي قوة ضارة، بسبب تحويل التجارة من المصادر الإنتاجية الأكثر كفاءة من خارج المنطقة التكاملية إلى الأقل كفاءة داخلها، أما في التكامل الإنمائي، يمكن أن يكون تحويل التجارة مفيدا لتحريره واردات الدول الأعضاء من السلع الوسيطة والرأسمالية اللازمة لدوران العملية الإنتاجية من كل قيود الصرف الأجنبي والقيود المفروضة عليها قبل تحقيق التكامل، إذًا من الممكن القول أن خلق التنمية وتحويل التجارة يلتقيان من حيث تشابههما في الأثر على مستويات الإنتاج والتشغيل في التكامل الإنمائي، وهو ما لا يمكن حدوثه في التكامل الكلاسيكي.

3.2 نموذج التكامل الاقتصادي الإنمائي:

من أجل أن يكتمل البناء النظري للتكامل الاقتصادي الإنمائي اقترح "سامي عفيفي" نموذجًا من أجل الأخذ بيد الدول السّائرة في طريق النمو نحو التّنمية الحقيقية، والارتقاء في درجات سلّم التّطور، بدلًا من البقاء في حلقات التّخلف، وللنّموذج المقترح مرتكزات هامة تضبط تحدد عناصره ومكوناته نذكرها فيما يأتي:

1.3.2 مرتكزات نموذج التكامل الاقتصادي الإنمائي:

- عدم الالتزام في تجهيز بناء النموذج بالانتقال تصاعديا مع درجات سلم التكامل الاقتصادي، والهدف من هذا هو البحث عن مراحل التي يدعم بعضها البعض، والتي تنفذ آنيا وبطريقة عملية في بداية تكوين التكامل.
- تعتبر المرحلة الأولى مرحلة انتقالية، فعند بلوغ أعضاء التكامل مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي يتحتم الانضباط بالانتقال التصاعدي في سلم درجات التكامل.
- أهمية التزاوج بين عناصر التكامل الاقتصادي السالب، وعناصر التكامل الاقتصادي الموجب، أي الجمع بين عناصر تنافسية وعناصر تعاونية.

2.3.2 مكونات وعناصر نموذج التكامل الاقتصادي الإنمائي:

العنصر الأول: إقامة منطقة تجارة حرة تتكفل بتحرير التجارة البينية من القيود المفروضة عليها بين الدول الأعضاء، وفي الوقت نفسه إقامة منطقة استثمار حرة، تفسح الطريق أمام انتقالات وتحركات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، مما يساعد في توسيع دائرة التخصص الصناعي داخلها.

العنصر الثاني: التنسيق بين السياسات الاقتصادية وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية، مما يعظّم من الآثار الموجبة لخلق التنمية، والحد من الآثار السلبية لتحويل التنمية، ويعتبر هذا العنصر مهما لرأب الصدع الناشئ عن المواجهة بين خطط وبرامج التنمية الاقتصادية القطرية من جهة، وإزالة الأخطار المتولدة عن تباين سياسات التنمية الاقتصادية القطرية من جانب آخر، ومن أهم المجالات التي يجب أن يشملها التنسيق هي:

- الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والائتمانية؛
- التنسيق الضريبي لتجنب توزيع عبء الضرائب غير العادل بين مواطني الدول الأعضاء؛
- التنسيق في مجالات التنمية بين الدول الأعضاء في ظل استراتيجية موضوعة للتنمية الإقليمية؛
- التنسيق بين الدول الأعضاء للقيام بأنشطة جماعية في قطاع البحوث والتطوير، نظرًا للنفقات العالية والاستثمارات الكبيرة التي تتطلبها هذه الأنشطة؛
- الاتفاق بين الدول الأعضاء على طبيعة الفلسفة الاقتصادية التي ستختارها منهاجا لتنظيم حياتها الاقتصادية وأسلوبا لتحديد كيفية سير نظمها الاقتصادية المختلفة؛
- إيجاد آلية تكاملية إقليمية بين الدول الأعضاء، حتى لا يتم استقطاب للنمو داخل بعض الدول على حساب دول أخرى في المنطقة التكاملية.

المبحث الثاني:

العلاقة الوظيفية بين إشكالية البحث والتراث العلمي السابق

من أهم خصائص البحث العلمي التراكمية أو الاعتمادية، وعلى ذلك فإن من أهم الركائز العلمية التي يعتمد عليها الباحث في بلْورة مشكلة بحثه وتحديد أدبياتها ونظرياتها، الاطّلاع الواسع على ما قد كُتب من دراساتٍ وأبحاث، والبحثُ والتّمحيص في الدراسات السابقة التي تشكل تراثاً هاماً ومصدراً غنياً لا بد من الاستناد إليه، لإغناء مشكلة البحث بالمعارف والفرضيات والمسلّمات والنتائج التي توصّل إليها الآخرون، مما يؤدي إلى إثراء معلومات البحث معرفياً. ووفقا للمنهجية المعتمدة خصّصنا هذا المبحث لعرضٍ مختصر للدراسات السابقة في جزئه الأول، ثم إبراز نقاط القوة فيها ومناقشة أهم نقاط التقاطع مع الجهود السابقة والجوانب التي ستُرَكّز عليها هذه المذكرة بالنظر إلى الجهود السابقة.

أوّلا– الدراسات السابقة:

حظيت نظريات التكامل الاقتصادي باهتمام عديد الباحثين والدارسين، فشهدت نظرياته تطورات عدّة، بحسب تعدّد الحوافز الدافعة لخلق التكتلات الاقتصادية، بين منافع التوسع التجاري، والانتفاع بأسواق أكثر اتساعا تساهم في زيادة الإنتاجية وبالتالي تعزيز موقفها التنافسي، وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية، وبين رغبة الدول النامية في تقليل تبعيتها للدول الصناعية وخلق تنمية حقيقية، وفيما يلي سوف نستعرض بعضا من هذه الدراسات التي ركّزت أساسا على آثار خلق التجارة وتحويلها في الاتفاقيات التجارية:

1. دراسة "عديتيا ماتو وألين مولابديك وميشيل روتا" (2016) [1]: المعدّة للبنك الدولي تحت عنوان "خلق التجارة وتحويل التجارة في الاتفاقات العميقة" حيث قام الباحثون بدراسة الآثار الناجمة عن اتفاقيات التجارة العميقة على الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء، وشملت الدراسة جميع أنواع الاتفاقيات مثل الاتحادات الجمركية، اتفاقيات التجارة الحرة، الأسواق المشتركة، وكذلك تم التطرق إلى الاتفاقيات الثنائية والاتفاقيات المتعددة الأطراف ومنظمة التجارة العالمية، وتناقش الدراسة الزيادة الكبيرة في اتفاقيات التجارة التفضيلية منذ عام 1990 حيث بلغت العام 2016 حوالي 297 اتفاقية ؛كذلك تعرض الباحثون إلى التغير في طبيعة هذه الاتفاقيات، حيث شملت عددا أوسع من التدابير التي تتجاوز التعريفات، كذلك تم التطرق إلى تأثير الاتفاقات العميقة على الأعضاء في المنطقة التكاملية على غير الأعضاء، عن طريق تقدير مستوى خلق التجارة في اتفاقيات التجارة

1 - *Aaditya Mattoo. Alen Mulabdic. Michele Ruta .* ***Trade Creation and Trade Diversion in Deep Agreements*** *.World Bank Group. November 29th2016,pp:1-25.*
http://pubdocs.worldbank.org/en/113441480467913122/5-Mulabdic.pdf (08/03/2017)

"العميقة" على الدول الأعضاء ومقدار زيادة التبادل التجاري بين الأعضاء وخفض التكاليف التجارية للبلدان غير الأعضاء، ومدى تخفيف الأثر السلبي لتفضيلات التعريفة وحجم تحويل التجارة، مستخدمين نموذج الجاذبية لقياس آثار الاتفاقيات العميقة. وقصد الباحثون بالعمق عمق الالتزامات وآثارها في كل مجال من المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية. وفيما تعلق بظاهرتي خلق التجارة وتحويل التجارة تركّزت الدراسة على 297 اتفاقية دولية تنطوي تحتها 95 دولة وامتدت فترة الدراسة من سنة 1951 إلى غاية 2015، وقد خلُصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- اتفاقيات التجارة العميقة نجحت في تعزيز التجارة بين الدول الأعضاء.
- لا يوجد أي دليل على أن اتفاقات التجارة التفضيلية العميقة تؤدي إلى تحويل التجارة.
- إدراج أحكام الدولة الأولى بالرعاية يزيد التجارة مع البلدان غير الأعضاء ويقلل من الأثر السلبي لتفضيلات التعريفة النسبية.

2. دراسة إدوارد مارينوف (2014)[1]: حيث قام الاقتصادي مارينوف بدراسة مسحية تحليلية لنظريات التكامل الاقتصادي والدول النامية، فقد ركّزت هذه الدراسة على البناء النظري للتكامل الاقتصادي ومناقشة الأدبيات الخاصة بتطور نظرياته، وقد حظيت نظرية فينر للاتحادات الجمركية بالجزء الأكبر من التحليل ، وحجم المكاسب أو الخسائر المحققة للمنطقة التكاملية من خلال قوة خلق التجارة وقوة تحويلها وأثرهما الصافي، وقد تناول الباحث في المرحلة الأولى النظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي، التي تفسّر الفوائد المحتملة للاندماج وغالبا ما يشار إليها بالتحليل الثابت، أما الجزء الثاني فقد تطرق من خلاله الباحث لنظريات التكامل الاقتصادي الجديدة التي يشار إليها غالبا بالتحليل الديناميكي للترتيبات الاقتصادية، وإلى جانب هذين النوعين، هناك نوع ثالث من نظريات التكامل يتناول الآثار والفوائد والقيود المفروضة على ترتيبات التكامل الاقتصادي للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، في محاولة للتمييز بين عوامل وآثار اتفاقات التكامل الاقتصادي ذات الصلة بالبلدان النامية، قام الباحث بتلخيص المحددات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لاتفاقات التكامل التي تؤثر على دوافع البلدان النامية على المشاركة في الاندماج، من حيث المكاسب المتوقعة والعواقب السلبية المخيفة على حد سواء، في محاولة للتوصل إلى نظريات تتواءم مع التكامل الإنمائي، انطلاقا من نظريات التكامل الكلاسيكي ونظريات التكامل الجديدة والتوفيق بينهما، ومما توصل إليه نذكر:

- إنّ الأساس المنطقي وراء التكامل الاقتصادي الإنمائي لا يمكن تعريفه وشرحه فقط بالآثار الثابتة والدينامية التي تحدد التكامل بين الاقتصاديات المتقدمة ومع بعض البلدان النامية.

*2 - Marinov Eduard, **ECONOMIC DETERMINANTS OF REGIONAL INTEGRATION IN,** Economic Research Institute at BAS, South-East Europe Research Centre September 2014,pp:363-379.*
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/60321/1/MPRA_paper_60321.pdf (19 /02/2017)

◆ يمكن أن يكون تحويل التجارة في الواقع مفيدا للدول النامية، فالتكامل يزيد من حجم السوق، ويساعد على خفض التكاليف من خلال وفورات الحجم ، مما تساهم في زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي.

◆ أن تحويل التجارة قد يكون مفيدا في حالة البلدان محل الدراسة، حيث سيوسع حجم السوق ويساعد على خفض التكاليف بسبب وفورات الحجم، وتتم الاستعاضة عن الواردات على مساحة أوسع ستمكن المنطقة المتكاملة ككل من إنفاق نسب أعلى من النقد الأجنبي على واردات السلع الرأسمالية، مما يسهم في زيادة مستويات الاستثمار والاقتصاد .

◆ من فوائد تحويل التجارة أنها ستسمح للمستهلكين بشراء الواردات بأسعار أقل بعد إلغاء التعريفات الجمركية، مما يزيد من فائض المستهلكين.

◆ لتقييم فوائد وتكاليف الاندماج بالنسبة للبلدان النامية، يجب الأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها، كمرحلة التنمية الاقتصادية، وهيكل الاقتصاد، وخصائص الإنتاج، أفضليات الطلب، ونظم وسياسات التجارة، وما إلى ذلك.

◆ الأساس المنطقي للتكامل الاقتصادي في البلدان المتقدمة يأتي من مجموعات اقتصادية ومن أصحاب المصلحة، أما عمليات التكامل في البلدان النامية غالبا ما تبدأ في البداية بوصفها هدفا وجهدا سياسيين، مما يؤدي في معظم الحالات إلى نتائج اقتصادية غير مرضية.

3. دراسة "سونام تشودري، مورالي كالومال وبورنيم فارما" (2013)[1]: يُمثل هذا العمل ورقة عمل بحثية مقدمة لمركز دراسات منظمة التجارة العالمية، وتتركّز حول دراسة آثار خلق التجارة وتحويل التجارة في اتفاق التجارة الحرة بين الهند وسريلانكا على المستوى القطاعي، والقطاعات الرئيسية التي تم اختيارها للتحليل هي: المنسوجات والمعادن الأساسية ومعدات الآلات. وقد افتتحت الدراسة بمراجعة الأدبيات العامة حول خلق التجارة وتحويلها وآثارهما على المنطقة، ثم عرّج الباحثون إلى مناقشة البيانات والمنهجية المستخدمة لتحليل الاتفاقية، والجدير بالذكر أن التحليل الخاص بقطاعات محددة –الذي اعتمد في هاته الدراسة– هو خروج عن الدراسات الحالية التي تحلل آثار خلق التجارة وتحويلها على التجارة، أما عن الأساليب التي تم الاعتماد عليها في تحديد القطاعات هي عدة مؤشرات مثل كشف الميزة النسبية، خلق التجارة الداخلية وقيم وحدة الصادرات والواردات (التي اتخذت كبديل لأسعار التصدير والاستيراد) والاتجاهات في التدفقات التجارية، وبعد تحديد القطاعات التي تتطلب تدقيقا تجريبيا،

[1] - *Uther (S) Chowdhury. Sonam. Kalomal. Morali. Varma. Bourneme Bob.* ***Trade creation and trade transformation. In the India-Sri Lanka Free Trade Agreement: a specific analysis of the sector****, Journal of Economic Policy and Research.Mar2013. vol .08.No.01.p.36,pp:1-24.*
wtocentre.iift.ac.in/workingpaper/working%20paper%2011.pdf *(05/02/2017).*

تم استخدام نهج النمذجة الجزئية لنموذج النمذجة (سمارت موديل) لمحاكاة احتمال خلق التجارة وتأثيرات تحويل التجارة في إطار سيناريوهات خفض التعريفات المقترحة.

وتوجت الدراسة بنتائج نوردها تباعًا:

◆ أدّت الاتفاقية المبرمة بين الهند وسريلانكا إلى خلق تجارة كبيرة بين البلدين العضوين من تحويل التجارة بين البلدان غير الأعضاء.

◆ وقد بينت نتائج التحليل المستخدم وتحليل قيمة الوحدة أيضا أن الاتفاق قد مهّد الطريق أمام تنويع كبير في المنتجات فضلا عن رفع مستوى الجودة.

◆ إنّ آثار خلق التجارة يهيمن على آثار تحويل التجارة، في معظم المنتجات، وخاصة الملابس والإكسسوارات.

◆ خلق التجارة بين البلدين حيث أنّ الهند وسّعت سوقها في سريلانكا من خلال تصدير حصة أكبر من المنسوجات.

◆ تسهم عدة مركبات مثل مخزونات السكك الحديدية أو التراموای، وقطع الغيار والملحقات في خلق تجاري كبير، حيث أن صادرات الهند من هذه المنتجات إلى سريلانكا تحسنت بشكل ملحوظ على مر السنين.

◆ إن اتفاق التجارة الحرة بين سريلانكا والهند خطوة هامة اتخذتها البلدان لتحسين أوجه التكامل الاقتصادي فيما بينهما.

◆ في حالة المعادن الأساسية والمنتجات الهندسية التي تعد من بين أهم السلع المتداولة بين البلدين ، لم تسجّل تحسّنًا في الأداء التجاري فحسب، بل يبدو أن نوعية المنتجات التي جرى تداولها قد تحسنت أيضا.

◆ الاستفادة من الصناعات مثل المنتجات المعدنية، والمعدات الإلكترونية والمعدات الكيميائية والآلات والمعدات نتيجة لتنفيذ الاتفاق.

4. دراسة "فيكتور غوتو" (2012)[1]: قدّم الباحث غوتو دراسته الموسومة بتحليل اقتصادي لتوليد التجارة وتحويل التجارة في "ميركوسور *MERCOSUR* ": حالةباراغواي، وتقدم هذه الورقة تحليلا للآثار التي خلفتها "ميركوسور *MERCOSUR* " على تدفقات واردات باراغواي باستخدام قيم تجارية تفصيلية لتحديد أنماط خلق التجارة وتحويل التجارة على السلع المجمعة والمصنّفة، ومن المعروف أن حصة التجارة الخارجية فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي أكبر بالنسبة للبلدان الصغيرة، وبالتالي، فإن آثار اتفاق التجارة بين البلدان الكبيرة والصغيرة هي من المرجح أن تكون أكبر منها في الاقتصاديات الصغيرة، كانت نتائج الدراسة كما يلي:

1 .Victor f.Gauto, ***An Econometric Analysis of Trade Creation and Trade Diversion in Mercosur : the case of paraguay,*** *Selected Poster prepared for presentation at the International Association of Agricultural Economists (IAAE) Triennial Conference, Foz do Iguaçu, Brazil, 18-24 August, 2012.pp:1-22.*
http://ageconsearch.umn.edu/bitstream/126864/2/Gautopaper.pdf (15/01/2017).

◆ زاد إنشاء "ميركوسور *MERCOSUR* "من تدفقات الواردات إلى باراغواي، ولا توجد أية أدلة على تحويل التجارة في باراغواي.

◆ هناك خلق وإنشاء للتجارة في جميع فئات السلع الأساسية، وهو ما تبين من خلال نتائج القيم التجارية الكلية.

◆ السلع الوحيدة التي يلاحظ فيها انخفاض في الواردات من البلدان غير الأعضاء هي الوقود المعدني ومواد التشحيم والزيوت الحيوانية والنباتية والدهون أمّا الزيادات في مستويات الواردات من البلدان الأعضاء فكانت في المشروبات والتبغ والزيوت الحيوانية والنباتية والدهون.

◆ إن توسع باراغواي في الواردات يعود إلى السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وهو يفوق كثيرا الخسائر الضئيلة التي تعزى إلى تحويل التجارة، فمن الواضح أن هذه التطورات مفيدة ويعتبر التوسع في واردات السلع المصنعة من السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي أقل تناسقا، ومن المحتمل أن يخفف من ذلك أن العديد من المنتجات في هذا القطاع لا تزال معفاة من مركز التجارة الدولية.

5. دراسة "اوراتا شوجيرو وأوكابي ميسا" (2010) [1]: تركّز موضوع الدراسة حول آثار خلق التجارة وتحويل التجارة للاتفاقات التجارية الإقليمية بشأن تجارة السلع الأساسية، اعتمادا على نموذج الجاذبية وتقدير معادلة السلع، والتعامل مع تدفق التجارة، ومشاكل التجانس، لتحليل أثار خلق وتحويل التجارة في اتفاقيات التجارة الإقليمية، وبالتحديد الاتفاقات الجزئية للاتفاقات التجارية الإقليمية واتفاقيات التجارة الإقليمية بين البلدان النامية، تضمنت عينة الدراسة 67 دولة، على طول سلسلة زمنية مدتها 28 سنة، محصورة ما بين 1980 و2006، لتحليل تجارة 20 سلعة أساسية، وكانت أهم النتائج تشير إلى:

◆ أنّ تحويل التجارة من المرجح أن يكون ناجما عن التعريفات المتبقية على الواردات من غير الأعضاء، في حين أن خلق التجارة سيكون ناجما على عوامل مختلفة إلى جانب تخفيض معدلات التعريفة الجمركية.

◆ أنّ الاتحاد الأوروبي له تأثير على التجارة في السلع الزراعية، في حين أن منطقة التجارة الحرة لآسيا ومنطقة التجارة الحرة واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لهما آثار لخلق التجارة في جميع أنواع تجارة الآلات، ما تشير إلى أن شبكات الإنتاج والتوزيع الإقليمية في الآلات قد صيغت بفضل تخفيض التعريفات الجمركية بموجب اتفاقات التجارة الإقليمية.

*2. URATA Shujiro and OKABE Misa, **Trade Creation and Diversion Effects of Regional Trade Agreements on Commodity Trade**, RIETI Discussion Paper Series 10-E-007 , January 2010,pp:1-9.*
www.rieti.go.jp/jp/publications/dp/10e007.pdf(23/11/2016).

◆ إنّ آثار اتفاقيات التجارة الإقليمية على التدفقات التجارية تختلف باختلاف أنواع السلع وأنواع اتفاقيات التجارة الإقليمية.

◆ أن اتفاقيات التجارة الحرة تولد كل من خلق التجارة وتحويل التجارة في كثير من السلع في حالة اتفاقيات التجارة الحرة، في حين تم العثور على خلق التجارة وتحويل التجارة في عدد أقل من السلع في حالة الاتحاد الجمركي.

◆ إن اتفاقيات التجارة الإقليمية متعددة الأطراف تسببت بتحويل التجارة في العديد من السلع بالمقارنة مع حالة اتفاقيات التجارة الإقليمية الثنائية.

◆ إن اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول المتقدمة تولد تأثير خلق التجارة في كل السلع تقريبا باستثناء الخشب والمواد الكيمائية العضوية، في حين لم يتم العثور على أثر تحول للتجارة .

◆ إن اتفاقيات التجارة الإقليمية بين الدول النامية لديها تأثير خلق التجارة في 12 سلعة في حين أنها تؤدي إلى تأثير تحويل تجارة في 16 سلعة مع احترام الواردات من الدول المتقدمة .

◆ إن ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الدول غير الأعضاء في البلدان النامية هي العامل الرئيسي في تحويل التجارة.

◆ إن اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تنطوي على البلدان النامية التي لديها تعريفات أعلى من الدول المتقدمة تؤدي إلى تحويل التجارة في العديد من السلع.

6. دراسة "أيسل يوسر وكبير محمّد" (2010)[1]: والموسومة بـ "التكامل في النصف الغربي من الكرة الأرضية" وتقدم هذه الدراسة تقييما للاتفاقات التجارية الإقليمية لمعرفة ما إذا كانت تؤدي إلى خلق التجارة أو تحويلها، بحيث تقدر أثر الاتفاقات التجارية الإقليمية على التدفقات التجارية وتحدد هذه الآثار الثابتة محددات التدفقات التجارية التي تدرج عادة في مواصفات نموذج الجاذبية والتحكم في الصدمات السنوية التي تتعرض لها البلدان، باستخدام البيانات السنوية من 38 بلدا تغطي ستة اتفاقات تجارية إقليمية في نصف الكرة الغربي للسنوات 1986-2005، وتظهر التقديرات أن متغيرات خلق التجارة كبيرة وإيجابية باستثناء اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا *NAFTA* "ورابطة التكامل لأمريكا اللاتينية و "ليا *LAIA*" ، في حين أن آثار تحويل التجارة من اتفاقيات التجارة الإقليمية المذكورة تختلف بشكل ملحوظ، ويبدو أن عدم أهمية متغير خلق التجارة في نافتا يرجع إلى عدم وجود عدد كاف من الملاحظات نظرا لوجود ثلاثة بلدان أعضاء فقط، والهدف من هذه الدراسة هو الحكم على

1 . AYCil YOUCER and Kabeer MUHAMMAD, ***Impact of Regional Trade agreements: Trade creation and Trade diversion in Western Hemisphere,****pp:1-19.*
www.etsg.org/ETSG2009/papers/muhammad.pdf (18/01/2017).

تـأثير اتفاقـات التجـارة الإقليميـة علـى التـدفقات التجاريـة، باسـتخدام تحليـل البيانـات المجمعـة فكانـت النتـائج المعروضة في هذه الدراسة على النقيض من الأدبيات السابقة تبين أن إضافة التأثيرات الثابتة زادت الآثار المقدرة للاتفاقات الإقليمية بشأن التجارة وخصائص الزمان القطري المتغيرة التي تقلل من حجم التجارة في حالة نصف الكرة الغربي، وهي كالآتي:

◆ جميـع اتفاقـات التجـارة الإقليميـة تـؤدي إلى تعزيـز المزيـد مـن التجـارة، وكـذلك تعزيـز الرفاهيـة باسـتثناء "ليـا *LAIA*"و"نافتا *NAFTA* ".

◆ كلّ من "ليا *LAIA*"و "نافتا *NAFTA* "و "ميركوسور *MERCOSUR*" تظهر تأثيرا كبيرا على تحويل التجارة.

◆ مجموعة دول الأنديز "أنديان *CAN Andean* " والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى "*CACM* " لهما معامل إيجابي كبير في تحويل التجارة.

◆ أن اتفاقيات التجارة الإقليمية لا تساعد فقط في تعزيز التجارة داخل المنطقة، بل تسهم أيضا في تنمية التجارة العالمية الشاملة، ويمكن أن يكون هذا تعزيزا للتجارة العالمية من خلال سياسة موجهة نحو أفضل الاتفاقيات خطوة إلى الأمام نحو العولمة.

7. **دراسة "هو سزي يين، وإيريس" (2010)**[1]: الموسومة بـ" آثار خلق وتحويل التجارة في منطقة التجارة الحرة للآسيان *AFTA* " من أجل معرفة ما إذا كان تشكّيل منطقة التجارة الحرة للآسيان أدى إلى خلق التجارة بين الدول الأعضاء أو تحويلها، واستخدم الباحثان في هذه الدراسة نموذج الجاذبية على مدار 16 سنة بداية من 1988 إلى غاية 2004 وقد تُوجّت الدراسة بالنتائج الآتية:

◆ أن اتفاقية الآسيان خلقت التحيّز للتجارة داخل المنطقة وليس لها أية آثار لتحويل التجارة .

◆ تقلب سعر الصرف لا يلعب دورا كبيرا في التأثير على التجارة، ومعظم الاقتصاديات في شرق آسيا تتبنّي سياسة "تعويم" العملة التي تعود بالنفع في تحقيق الأهداف والغايات.

◆ يتعرض مقدار خلق التجارة وتحويلها إلى التغيرات في البيئة الاقتصادية الخارجية بحيث خلقت رابطة التجارة الحرة الأمريكية تحيزا تجاريا داخل المنطقة ولم تحدث أي آثار لتحويل التجارة.

◆ أدى تفشي مرض السّارس إلى إضعاف التحيز التجاري داخل المنطقة، وتحويل التجارة السلعية للصادرات، وتحويل التجارة السلبي إلى الواردات، حيث تعرضت سنغافورة وفيتنام –داخل الكتلة– لضرر شديد من السارس، ويمكن تفسير الانخفاض في إنشاء التجارة داخل المنطقة بزيادة التجارة بين البلدان غير الأعضاء ويفضل أعضاء

1. *Ho Sze Yin, Iris,* ***Trade Creation and Diversion Effects of ASEAN Free Trade Area (AFTA),*** *An Honours Degree Project Submitted to School of Business in Partial Fulfillment of Graduation Requirement for Degree of Bachelor of Business Administration (Honours) , Hong Kong Baptist University , Hong Kong , April 2010,pp:4-29.*
http://lib-sca.hkbu.edu.hk/trsimage/hp/07009186.pdf(29/01/2017).

رابطة التجارة الحرة الأمريكية الاستيراد والتصدير مع الأعضاء بدلا من غير الأعضاء لأن انتشار الأمراض يؤدي إلى آثار سلبية على اقتصاديات هونغ كونغ والصين وهما شريكان تجاريان رئيسيان.

◆ مع انتشار اتفاقيات التجارة الحرة في شرق آسيا، يحتاج أعضاء منطقة التجارة الحرة لأفريقيا إلى أخذ "أثر طبق المعكرونة الطويلة" حسب "بجاواتي *Bhagwati*" في الاعتبار حيث أن اتفاقات التجارة الحرة المتعددة والمتداخلة تؤدي إلى قواعد المنشأ المتنوعة ومعايير المنتجات ومتطلبات المطابقة التي من شأنها أن تعرقل عملية الإنتاج وزيادة تكلفة المعاملات.

◆ يشكل تشكّيل منطقة التجارة الحرة لأفريقيا الوسطى معلمًا هامًّا يعزّز التعاون الاقتصادي مع اقتصاديات مختلف مراحل التنمية، وينبغي أن يكون هناك تعزيز لآثار خلق التجارة وتأثيرات تحويل التجارة مع تيسير التجارة بين منطقة التجارة الحرة لأمريكا الوسطى.

8. دراسة "كورينك و ميلاتوس" (2009) [1]: وتقدم هذه الورقة دراسة معمقة "للآثار التجارية لاتفاقات التجارة الإقليمية المختارة في الزراعة " باستخدام نموذج الجاذبية لتقدير درجة خلق التجارة وتحويل التجارة الناشئة عن إنشاء ثلاث اتفاقيات تجارية إقليمية: اتفاق التجارة الحرة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (آفتا*AFTA*) والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (الكوميسا *COMESA*)، والسوق المشتركة للمخروط الجنوبي (ميركوسور *MERCOSUR*) في القطاع الزراعي، وتحتوي الدراسة على بيانات ثنائية سنوية تشمل جميع المنتجات الزراعية للفترة من 1981 إلى 2006، وقد تم إدخال متغيرات وهمية للسيطرة على التأثيرات المحتملة للاتفاقيات التجارية الإقليمية بين البلدان في المجموعة الضابطة من المصدرين الزراعيين. وتشير نتائج نموذج الجاذبية إلى أنّ:

◆ إنشاء اتفاقية التجارة الحرة للجنوب الأفريقي و السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا والمخروط الجنوبي قد زاد من خلق التجارة في المنتجات الزراعية بين البلدان الأعضاء فيها، ولا توجد مؤشرات قوية على تحويل التجارة فيما يتعلق بالواردات من خارج المنطقة، وبالتالي يمكننا القول بأن الاتفاقات الإقليمية تخلق صافي التجارة، غير أنه ليس هناك مؤشر قوي على وجود تجارة قوية مع الدول غير الأعضاء في حالة أي من الاتفاقات التجارية الإقليمية قيد الدراسة.

◆ إن نقص الهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، بالإضافة إلى القيود المفروضة على العرض، يقلل من تأثير الاتفاقية على تدفقات التجارة، فتكاليف التجارة مثل النقل والخدمات اللوجستية تظل عوامل هامة في تحديد تدفقات التجارة الزراعية.

*1 . Korinek, J. and M. Melatos, "**Trade Impacts of Selected Regional Trade Agreements in Agriculture**",OECD Trade Policy Working Papers, No. 87, OECD publishing, © OECD. 2009,pp:4-34.*
www.oecd.org/agriculture/agricultural-trade/42770785.pdf(01/12/2016).

◆ إن الآثار المترتبة عن عمق التكامل من الاتفاقية مهم في تحديد مدى خلق وإنشاء التجارة فجميع اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تم فحصها في الدراسة أدّت إلى خلق التجارة، والنتائج التي تم الحصول عليها من النموذج المقدر لا توحي بتحويل صافي التجارة، وتتراوح بين تأثيرات سلبية إلى تأثيرات إيجابية قوية وبالنظر إلى التنوع الواسع في النتائج المتعلقة بتحويل التجارة، يمكن أن القول أنه لا توجد مؤشرات قوية على أن التجارة قد حُولت بقوة بعيدا عن بلدان الاتفاقات الثلاثة المدروسة.

◆ لا توجد أيضا مؤشرات قوية بوجه خاص، بين جميع المواصفات النموذجية وفي الأدبيات أن الواردات من بلدان الاتفاقات الثلاثة قد ازدادت زيادة كبيرة، وهو ما كان سيحدث لو أن الاتحاد الجمركي قد خلق فرصا متزايدة للاستثمار والتجارة من خلال الوصول إلى أكبر سوق، إلا أنه في حالة السوق المشتركة للمخروط الجنوبي لم يكن هذا صحيحا عمليا بسبب ازدواجية الشحن للتعريفة الخارجية المشتركة.

◆ إنّ زيادة فرص السوق في منطقة متكاملة من شأنها أن تجذب التجارة والاستثمار، ولم تتمكن البلدان من خارج المنطقة من الوصول إليها بسبب ازدواجية شحنها – وهذا ينعكس في نتائج نموذج الجاذبية بأثر أقل من قوته على الواردات من السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي.

◆ لم يكن لاتفاق السوق المشتركة للمخروط الجنوبي أثر كبير على الميزة النسبية للمنتجات التصديرية للبلدان في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في قطاعي الأغذية والزراعة، حيث تتمتع بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي بميزة نسبية مماثلة إلى حد كبير في تصدير مجموعة متنوعة من المنتجات الزراعية مثل البذور الزيتية اللينة ولحم البقر واللحوم المحفوظة والتبغ والبن والسكر والعسل وعصائر الفاكهة.

◆ إن جميع اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تم فحصها في هذه الورقة أدّت إلى خلق التجارة.

9. دراسة "سليمان كوليبالي" (2004) [1]: المعنونة بـ "آثار التجارة لتطوير اتفاقيات التجارة الإقليمية" وهي دراسة قياسية ركّزت على تحليل آثار اتفاقيات التجارة الإقليمية على الدول النامية، درست 98 دولة بين الدول المتقدمة والدول النامية، بحيث استخدم "نموذج الجاذبية" لقياس التدفقات التجارية على امتداد 30 سنة ابتداء من سنة 1970-2000 وتحصل الباحث على النتائج الآتية:

◆ اتفاقيات التجارة الإقليمية والسياسات المتعلقة بالتجارة مكرسة ليس فقط لتشجيع التجارة بين أعضائها ولكن أيضا مع بقية العالم .

◆ إنّ الأزمات الإقليمية و العالمية تؤثر على أداء هذه المناطق المتكامل تأثيرا سلبيا.

1 . *Souleymane Coulibaly,* ***On the Assessment of Trade Creation and Trade Diversion Effects of Developing RTAs****, University of Lausanne, University of Paris 1 Panthéon-Sorbonne Preliminary draft. 8December, 2004, pp:2-14.*
https://www.ethz.ch/content/dam/ethz/special.../ws.../078.pdf (03/02/2017).

◆ أهمية الجغرافيا في تحديد الأماكن الصناعية والمسافات بين الدول، وجودة شبكات الطرق والسكك الحديدية الإقليمية للتقليل من تكاليف الإنتاج بالتالي المساهمة في خلق التجارة بين الدول الأعضاء.

◆ حققت اتفاقيات التجارة الإقليمية تحسن في نسبة الصادرات العالمية لبعض البلدان النامية، بالرغم من البيئة الاقتصادية غير المواتية والعوائق الهيكلية المتنوعة.

◆ جميع الاتفاقات التجارية الإقليمية أدت إلى خلق التجارة داخل الكتلة التكاملية، ولا أثر لتحويل التجارة.

◆ تطوير اتفاقيات التجارة الإقليمية بين البلدان النامية يحتاج لدعم منظمة متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لمساعدة هذه البلدان النامية في جهودها الرامية إلى زيادة حصتها في تدفقات التجارة العالمي.

◆ التنسيق متعدد الأطراف يساعد على الوقاية من الظروف البيئة الاقتصادية غير المواتية : مثل الحروب وقواعد المنشأ المعقدة للغاية، والأزمات المالية .

◆ التغلب على العوائق الهيكلية من خلال الاستثمار في التجارة، وتسهيل إجراءات النقل وتطوير البنى التحتية.

10. دراسة "ديفيد كاريميرا وكالو أوجاه" (1998)[1]: والموسومة بـ"تحليل صناعي لآثار خلق التجارة وتحويلها من نافتا*NAFTA* " حيث تم تجميع بيانات مصنفة من ثلاثة أرقام للسلع الصناعة مجمعة في إطار التجارة الدولية الموحدة ويستخدم التصنيف لتقييم الفوائد الاقتصادية في الشمال لاتفاقية التجارة الحرة الأمريكية "نافتا *NAFTA* " وتقدير الآثار المحتملة للتكامل الاقتصادي باستخدام البيانات المجمعة أو شبه المجمعة، كما استخدمت مرونة الطلب على الواردات من نموذج الطلب الديناميكي لتقدير كل من خلق التجارة وتأثيرات تحويل التجارة لإزالة جميع الحواجز الجمركية من بين بلدان "نافتا *NAFTA* " – الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، آثارها على الرفاهية الاقتصادية للتكامل الاقتصادي وتشير النتائج إلى:

◆ استفاد كل من المنتجين والمستهلكين في بلدان نافتا من التغيرات الاقتصادية التي تعزى إلى التجارة الحرة، وكانت الولايات المتحدة أكثر المستفيدين من الآثار التجارية الأولية من نافتا.

◆ إن إزالة جميع الحواجز الجمركية من بين بلدان نافتا زادت من تجارة بلدان نافتا بنحو 2 مليار دولار لـ 6-10 مجموعات من السلع الأكثر تداولا.

◆ توسع التجارة بشكل مختلف بين البلدان والصناعات، حيث شهدت بعض الصناعات زيادة في التجارة، بينما شهد البعض الآخر انكماشا تجاريا.

*1- David Karemera and Kalu **Ojah** Industrial analysis of the effects of trade creation and transformation of NAFT, Saint Louis University. Journal of Economic Integration 13(3), September 1998;(400 – 425)*
www.e-jei.org/upload/V7PMYP7R97A906QN.pdf.(28/01/2017)

◆ من بين بلدان نافتا الثلاثة كان تطور الولايات المتحدة وكندا ذات التكنولوجيات المتقدمة والتراث الثقافي المماثل أكبر، في حين أن المكسيك دولة نامية ذات تكنولوجيات أقل تقدما، ولكن تتميز بسوق داخلية كبيرة.

◆ أن الولايات المتحدة استفادت أكثر من التجارة الأولية ومن بين السلع التي تم تحليلها، فإن إزالة الحواجز الجمركية كان تأثيرها أكبر على الواردات الأمريكية من الخضروات من كندا، والغاز الطبيعي، والمصنوعات من المكسيك.

◆ إنّ آثار نافتا أكبر على الواردات الكندية من النفط الخام من الولايات المتحدة ومعدات معالجة البيانات الأوتوماتيكية، وفقد استفادت الشركات الكندية من منتجات لب الورق والورق المقوى من التجارة مع المكسيك، كما هو الحال في التجارة مع الولايات المتحدة.

◆ أكبر الصناعات المستفيدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك هي أجهزة استقبال التلفزيون وكذلك مجموعات السلع الأساسية كالخضروات والمنتجات الطازجة.

◆ إن اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية "نافتا *NAFTA* " يولد المزيد من خلق التجارة أكثر مما يثير تحويل التجارة ويشير هذا إلى أن بلدان "نافتا *NAFTA* " وخاصة الولايات المتحدة وكندا كانت لديهما بالفعل تعريفة منخفضة مع الدول غير الأعضاء في "نافتا *NAFTA* " من خلال مختلف اتفاقيات التجارة الثنائية.

ثانيا: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة:

إن الحاجة إلى الدراسات والبحوث العلمية تزداد يوماً بعد آخر، فالعلم في سباق محموم للحصول على أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المستمدة من الأبحاث العلمية التي تسعى لتوفير الراحة والرفاهية للإنسان، وتضمن له التفوق على غيره، فالوظيفة الأساسية للبحث العلمي هي تقدم المعرفة، من أجل توفير ظروف أفضل لبقاء الإنسان وأمنه ورفاهيته، هذا ما لمسناه ونحن نتصفح الدراسات التي اطّلعنا عليها قبل أن نلخّصها ونناقش نتائجها، فكانت كلّ واحدة منها إضافة علمية إلى حقل التكامل الاقتصادي وخاصة من ناحية خلقه للتجارة أو تحويله لها، كما نطمح ونسعى أن تكون دراستنا هذه كذلك إضافة علمية ولو بسيطة في هذا الحقل، فلقد تميزت دراسة "عدييتا وزملائه" بالبحث عن آثار خلق التجارة وتحويلها في التجارة العميقة فلم يجد ما يدل على تحويل تجاري، إلا أنّ تحليل هذه النتيجة لم يكن وافيًا، أما دراسة "تشودري ورفقائه" فتوصل إلى أنّ آثار خلق التجارة تهيمن على تحويل التجارة في قطاع المنسوجات بين الهند وسريلانكا على المستوى القطاعي، ولأن الهند وسريلانكا من الدول النامية التي يطلق عليها الدول الناشئة، فقد كان التحليل القطاعي مناسبا بحسب نظرية «ليندر Linder»، وما لاحظناه هو أنّ النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة لم تشتمل على حلول مناسبة للقضاء أو حتى التخفيف من الآثار الضّارة لتحويل التجارة أو خطط لتنمية اقتصاديات الدول محل الدراسة، وهو ما

لاحظناه أيضا في دراسة "كورينك و ميلاتوس" حيث كانت دراسته تمس قطاع الزراعة والاختلاف بينهما يكمن في عدم وجود أية أدلة على تحويل التجارة.

أمّا "إدوارد مارينوف" فقد كانت دراسته مسحية تحليلية لنظريات التكامل الاقتصادي والدول النامية، يغلب عليها المنهج الأدبي، حيث تميزت دراسته بالتطّرق إلى مصطلحي كفاءة تحويل التجارة وفوائد تحويل التّجارة في الاتّفاقيات التجارية بين الدّول النامية، وكان تحليله وافيا مقنعًا، إلا أنه لم يعطي تفسيرا دقيقا، وافتقرت دراسته إلى الجانب القياسي الذي يعطي تصديقًا أكبرا للنتائج، بينما كل من "أيسل ومحمّد" و"فيكتور" و"اوراتا وأوكابي" فقد توصّلوا إلى أن التّكامل بين الدول المتقدمة والدول النامية سوف يؤدي إلى تحويل التجارة وإلحاق ضرر على البلدان النامية أكبر ممّا هو على البلدان المتقدمة، كما يزيد في هيمنة وقوة الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، ولم يقترحوا علاجاتٍ مناسبة وحلولا تنموية للنهوض باقتصاديات الدول النامية.

إن الرابط الأساس بين إشكاليتنا البحثية والدراسات السابقة يتمثل في معرفة أثر الإقليمية الجديدة ومساهمتها من خلال أثرين أساسيين: خلق التجارة وتحويل التنمية، ومدى إيجابية أو سلبية الآثار المترتبة عن كل واحدة منهما؛ ثم علاقة ذلك كله بخلق التنمية الاقتصادية الحقيقية في الدول النامية، وبناء على ما تم مناقشته في الدراسات السّابقة وما بدى أنه تغليبٌ لتوجه تحليلي دون آخر، فقد جنحت غير قليل من الدراسات إلى البحث في عمليتي خلق وتحويل التجارة دون التفرقة بين دولة نامية وأخرى متقدمة، وحتى وإن تمّت الإشارة للشريك الناشئ إلا أن الحلول التنموية لعلاج التخلف لم تكن بالقدر الكافي.

وما سنحاول التركيز عليه اعتمادًا على الدراسات السابقة هو قياس مدى مساهمة «الإقليمية الجديدة» في «خلق التجارة» أو «تحويل التنمية» في كلٍّ من منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) مع المكسيك، و«الشراكة الأورو-متوسطية» مع كلٍّ من تونس والجزائر.

كما سنحاول من خلال عدّة متغيرات اقتصادية معرفة مساهمة هذه الاتفاقيات في «خلق التنمية» من خلال الزيادة ورفع كفاءة مستويات التوظيف والإنتاج باقتصاديات الدول محل الدراسة، هذا كتأثير إيجابي، مع البحث في الآثار السلبية المحتملة التي سببتها «تحويل التنمية» من انكماش في مستويات التوظيف الناتجة عن اختفاء أو اندثار بعض الوحدات الإنتاجية على إثر المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة في الدول الأعضاء.

ولقد حاولنا تسليط الضوء على نظريات التكامل الإنمائي الموجّهة والمصوّبة لمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو تنمية حقيقية، ودراسة آثارها، ومستوى خلق التنمية من تحويلها في اتفاقيتي النافتا والشراكة الأورومتوسطية، كنموذج عن الإقليمية الجديدة، ودراسة أثر كفاءة تحويل التجارة ومدى توافقها مع خلق التنمية من خلال اتفاقيتي رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كنموذج عن التكامل

الإنمائي، من خلال دراسة قياسية، حيث تم الاعتماد على برنامج Eviews9، لدراسة استقرارية المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشترك والتوزيع الطبيعي وكذا تقدير النماذج. ونموذج الجاذبية لتقدير أثر التدفقات التجارية، بالاعتماد على متغيرات خلق وتحويل التجارة متمثلة في: قياس أثر صافي خلق التجارة؛ نمو الناتج المحلي الإجمالي؛ الواردات؛ خلق التجارة؛ تحويل التجارة؛ ثم قياس أثر خلق التجارة أو تحويل التجارة الناتجة عن هذه الاتفاقيات على متغيرات التنمية الاقتصادية بالاعتماد على نمو الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي، مؤشر الصادرات عالية التقنية، مؤشر التنمية البشرية، بالإضافة إلى مؤشرات مفسرة مكملة منها: نمو الإنفاق الحكومي، والاستهلاك العائلي والناتج المحلي الإجمالي، وكان اختيارنا لمؤشر الواردات على خلاف جلّ الدراسات التي قمنا بتحليلها كونَ الجزائر والمكسيك دولتان مصدرتان للبترول وتعتمدان أساسًا عليه، وباعتبارهما منضمتان لاتفاقيات متنوعة منها الإقليمية الجديدة ومنها التكامل الإنمائي.

خلاصة الفصل الأول:

بناء على دراستنا للإطار العام والتأصيل الفكري الذي تدور في رحابه نظريات التكامل الاقتصادي، خلصنا إلى أنّ التكامل الاقتصادي عبارة عن ترتيب اقتصادي بين مختلف الدول، يتسم بتخفيض الحواجز التجارية أو إزالتها، وتنسيق السياسات النقدية والمالية، إن نظرية التكامل الاقتصادي تطوّرت عبر مراحل تتناول كل منها السياقات السياسية والاقتصادية ذات الصلة بمدى تحقق الرفاهية الاقتصادية، وتعتبر المرحلة الأولى نظرية كلاسيكية أو تحليل ثابت وتشمل النظريات التقليدية للتكامل الاقتصادي التي تفسّر الفوائد المحتملة للتكامل، حيث خلص «فينر» إلى أنّ خلق التجارة يعني انتقال الإنتاج من مصدر عالي التّكلفة إلى مصدر منخفض التكلفة يعتبر "الشيء الجيد"، في حين أن تحويل التجارة يعتبر "الشّيء السّيئ" من حيث الرفاهية الاقتصادية.

وتشمل المرحلة الثانية نظريات التكامل في الإقليمية الجديدة التي يشار إليها غالبا بالتحليل الديناميكي للترتيبات الاقتصادية، فقد أصبحت اتفاقيات التكامل الآن أكثر من مجرد تخفيض للتعريفات الجمركية والحصص وزيادة حجم التجارة، فالقوى الحالية التي تقود نظريات التكامل الإقليمي الجديدة ظهرت مع تغير البيئات والأوضاع الاقتصادية وتختلف جذريا عن تلك التي تدفع الموجات السابقة من الإقليمية التقليدية ، فقد ساهمت قضايا مشاركة القطاع الخاص، والمنافسة، والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة أهمية الخدمات، في تغيير المشاهد التي سادت خلال فترة «فينر» والفترة الوجيزة بعده، ويعتبر التحليل الديناميكي كل شيء يؤثر على معدّل النّمو الاقتصادي في البلاد على المدى المتوسّط كالاقتصاديات واسعة النطاق، والتغير التكنولوجي، فهو يفترض أن التكامل يرفع الاستثمار ويقلل المخاطر، وإلى جانب هذين النوعين، هناك نوع ثالث من نظريات التكامل يتناول الآثار والفوائد والقيود المفروضة على ترتيبات التكامل الاقتصادي للبلدان النامية وأقل البلدان نموا.

وتطرقنا إلى أجزاء من نظريات التكامل الكلاسيكية والجديدة تنطبق على ترتيب التكامل الإنمائي، فقد يكون تحويل التجارة مفيدا بالفعل في حالة البلدان النامية فيلتقي مع قوة خلق التنمية، ويؤدّي إلى توسيع حجم السوق، ويساعد على خفض التكاليف بسبب وفورات الحجم، مما يسهم في زيادة مستويات الاستثمار والاقتصاد، في حين تشير قوة تحويل التنمية إلى حالة الانكماش في مستويات التشغيل والإنتاج إلى اختفاء أو اندثار بعض الوحدات الإنتاجية على إثر المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة في الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية.

وقد تسابقت الدول والحكومات للانضمام في شتى أشكال التكامل الاقتصادي، واهتم عديد الباحثين بدراسة نظريات التكامل الاقتصادي بأنواعه الثلاث، وتحليل الآثار الاستاتيكية والآثار الدينامكية، وتعديلها

وتطويرها بحسب تغير الأوضاع والبيئات الاقتصادية، وقد تطرقنا لتحليل عدّة دراسات، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الدراسات التي اطلعنا عليها تناولت هذا الموضوع قد ركّزت على دراسة الأثر على الصادرات من خلال استخدام نموذج الجاذبية المفسّر لتدفقات التجارة الدولية؛ إلا أنّنا سنعتمد في النموذج المقدّر في هذه الدراسة على متغير الواردات، فمتغير الواردات يكون أكثر تعبيرا عن أثري خلق التجارة وتحويل التجارة بالنسبة لدولة الجزائر والمكسيك، وهو ما سوف نسلط عليه الضوء في دراستنا الميدانية التي يحتويها الفصل الثاني.

الفصل الثاني

«قياس أثر خلق التجارة وتحويل التنمية»

تمهيد

أدت الإقليمية الجديدة إلى تغيير مرتكزات نظريات التكامل الاقتصادي التقليدي، حيث ساهمت في تغيير المبادئ والقيم التي تقوم عليها العلاقات والمبادلات الدولية في إطار هذا التكامل، وخاصة الاقتصادية منها، وعليه فإن اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) كاتفاقية ثلاثية بين دول متقدمة ودولة نامية، تعتبر بادرة على صعيد التعاون الإقليمي في النصف الغربي من الكرة الأرضية، حذت حذْوها اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية، بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط النامية في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، ويعتبر التكامل الاقتصادي عملًا إراديًا بين دولتين لتحقيق أهداف محدّدة، تتجلى في الآثار الاستاتيكية والديناميكية للتكامل وما ينتج عنه من خلق أو تحويلٍ للتجارة.

وقد أشار فينر منذ أكثر من نصف قرن مضى، إلى أنّ اتفاقيات التجارة الإقليمية يمكن أن تكون مفيدة أو ضارة للدول المشاركة ارتباطا بمنظور خلق التجارة أو تحويل التجارة.

وفي سياق تأصيل التكامل الإنمائي يمكن أن يكون تحويل التجارة مفيدا ويتفق مع قوة خلق التنمية، وقد تطرقنا إلى هاته المفاهيم في الشّقّ النظري، وإنّه من خلال الدراسة القياسية التجريبية سوف نحاول الإجابة على المسألة الأساسية المتعلقة: إذا ما كان خلق التجارة يفوق تحويل التجارة في الإقليمية الجديدة، وما إذا كان تحويل التجارة يعتبر قوة مفيدة للاقتصاد تتفّق مع قوة خلق التنمية في التكامل الاقتصاد الإنمائي وإيجاد المبرّرات والتفسيرات المناسبة، من خلال مبحثين: تناولنا في المبحث الأول الطريقة والأدوات، مبينين مجتمع الدراسة ومتغيراتها، وطريقة جمع المعطيات ومصادرها، والأدوات والطرق الإحصائية والقياسية التي تم اعتمادها، أمّا المبحث الثاني فقد خصصناه لتقدير النماذج واستخلاص النتائج وتحليلها.

المبحث الأول

الطريقة والأدوات

أولا. مجتمع الدراسة " الدول النامية محل الدراسة"

1. تناظر اتفاقيات التجارة الحرة بين الشراكة الأورومتوسطية واتفاقية النافتا:

تتجه البلدان المتقدمة نحو عقد اتفاقيات ثنائية، تحاول بموجبها تحقيق مصالحها التي فشلت في تحقيقها من خلال النظام المتعدد الأطراف، ممثلة في منظمة التجارة العالمية؛ وكثيرا ما تتجاوز أحكام الاتفاقيات الثنائية التجارة في السّلع لتشمل الاستثمار، والمشتريات الحكومية، والمنافسة. وتميل اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية إلى اتفاقيات غير متكافئة، تتخذ بصورة متزايدة شكل اتفاق اقتصادي واجتماعي وبيئي، حيث أنّه من المهم أن تؤدي الاتفاقيات التجارية إلى خلق المزيد من التجارة كما ينبغي أن تكون أداةً لخلق التنمية، ولهذا ينبغي على البلدان العربية أن تحدّد أهدافها وأن تضع استراتيجيات واضحة للدخول والتموقع في النظام التجاري الجديد المتطور على نحو يضمن لهم القدرة على تحقيق التنمية مع تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

وتعد الشراكة الأورومتوسطية تجسيدا للإقليمية الجديدة في النصف الشرقي من الكرة الأرضية، لدمج دول الاتحاد الأوروبي بدول جنوب المتوسط وبالتحديد الدول العربية النامية، في منظومة اقتصادية وتجارية تخلق لهم المزيد من التجارة والتنمية، مقتدين في ذلك بالمشروع الأمريكي المهيمن على النصف الغربي من الكرة الأرضية ممثّلًا في اتفاقية النافتا، مع الشريك السائر في طريق النمو ألا وهو المكسيك، إذ تتقاطع الجزائر والمكسيك وتونس كونها دولًا تعاني التخلف والتبعية الاقتصادية لدول الشمال المتقدم، وكذلك الاعتماد الكبير على الصادرات من البترول والغاز والفوسفات أي اعتماد اقتصادياتها على الموارد الناضبة.

إن انضمام الجزائر وتونس لاتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تعتبر محاولة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي في شكله الإنمائي بغرض التّغلب على الصعوبات الاقتصادية في تكتلٍ إقليميّ يضمن الحد الأدنى لمواجهة ضعف التجارة البينية والتبعية الاقتصادية والحد من المديونية وغيرها؛ لهذا ضم مجتمع الدراسة كلّ من دولة الجزائر وتونس ممثلتان بالشراكة الأورومتوسطية ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ ودولة المكسيك ممثّلةً في اتفاقية التجارة الحرة النافتا، واتفاقية رابطة امريكا اللاتينية.

2. الجزائر:

1.2. اقتصاد الجزائر وارتباطه بالباطن:

منذ الاستقلال سنة 1962م والجزائر ومن خلال مخططاتها التنموية تسعى نحو تقوية البنية التحتية لتكون رافد حقيقا للتنمية الاقتصادية، وارتبطت المخططات التنموية بمصدر تمويل أساسي وهو ما جاد به جوف الأرض من غاز وبترول، وصُنف الاقتصاد الجزائري ريعيٌّ بامتياز؛ وما أصاب السوق العالمية النفطية من هزات في الأسعار جعل من الدول مشابهة التصنيف أن تبحث على فرص للتنويع الاقتصادي الذي يحقق قيما مضافة خارج قطاع المحروقات، متجهة نحو تعزيز التعاون وتفعيل الاتفاقيات الرامية لخلق التجارة والدفع بالاستثمارات المحلية والأجنبية في شتى القطاعات لتحقيق نسب النمو المستهدفة في هيكل الناتج الوطني.

2.2. قراءة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي "GDP" للجزائر:

لقد مكنت الطفرة النفطية الحكومة الجزائرية من تحقيق العديد من المنجزات الكبرى، منها سداد ديونها، والاستثمار في مشاريع البنية التحتية، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، وقد حققت الجزائر تحسينات عدة في مؤشرات التنمية البشرية الرئيسية، وأدّت عمليّة الانتقال الحضري التي بدأت في الفترة 1987-1988 إلى تركّز 70 في المائة من السكان البالغ عددهم 40 مليون نسمة في المناطق الحضرية بحلول عام 2015.

ونشير هنا إلى أن الجزائر ونتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل أسعار النفط بداية الالفية الثالثة شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في اتباع سياسة مالية ترتكز على التوسع في النفقات العامة، تجسدت بالخصوص في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة -2005 2009،والبرنامج الخماسي 2010-2014 .وفي ظل ظروف الانخفاض الحاد والمستمر في أسعار النفط تم التوجه الحالي نحو سياسة تقشف مع برنامج خماسي للفترة 2015-2019.[1]

وكان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2015 بنسبة 3.9٪، مقابل 3.8٪ في عام 2014، مدفوعا في معظمه بالزراعة، وخاصة إنتاج الخضروات، وبانتعاش ملحوظ في نشاط النفط والغاز في الربع الرابع من عام 2015[2].

وإجمالا يمكن رصد تطور الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر: منذ سنة 1970م إلى سنة: 2015م، من خلال المنحنى البياني الآتي:

---

[1] - العمرية لعجال، محمد يعقوبي، تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية – عدد 05 / ديسمبر2016، ص: 203.

متاح على:https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/AREDIMAGE/AREDN05/ARED0514.pdf

2- African Economic Outlook (AEO) ,SPECIAL THEME: Sustainable Cities and Structural Transformation, 12/05/2017, https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/AEO_2016_Report_Full_English.pdf

الشكل رقم: 2-1

تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP بالجزائر للفترة 1970-2015

(الوحدة: مليون دولار بالأسعار الجارية)

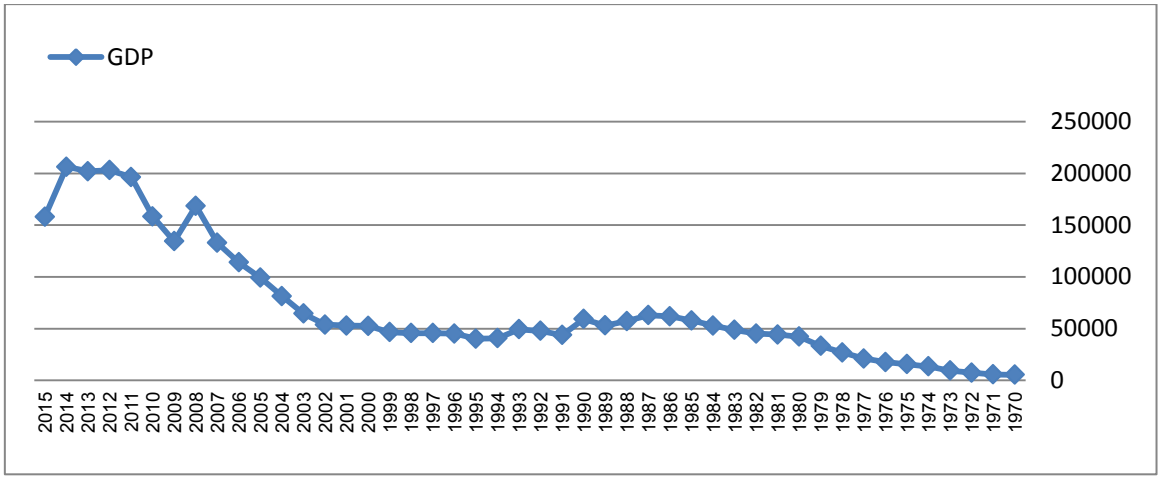

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على:

- *Gross domestic product: GDP by type of expenditure, VA by kind of economic activity, total and shares, annual, 1970-2015, 15/05/2017, http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95*

وشهدت الفترة ما بين 1985-2015 نموا متفاوتا في الناتج المحلي الإجمالي إلا انه لوحظ تباطؤ في الفترة ما بين 1991-1994، ويتبين أن قطاع المحروقات والصناعات النفطية يُشكّل النسبة الأكبر من القيمة المضافة المكونة للناتج مقارنة ببقية القطاعات، ويُعتبر قطاع المحروقات القاطرة التي تجر نمو الناتج المحلي الإجمالي الجزائري، ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا القطاع، ورهينا بمستويات الأسعار وتقلباتها، ومرتبطا بالنمو العالمي والطلب عليه.

3.2. البحث عن تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات:

إن التوسّع في الصّادرات النفطيّة كمنتج أساسي قد يتسبب في ما يسمّى بالعلة الهولندية وهو الاعتماد الشديد على عائدات الصادرات الهيدروكربونية الذي يؤدي إلى انخفاض الصادرات في الإنتاج من القطاعات غير النفطية. فهناك علاقة مباشرة بين استقرار عائدات تصدير النفط والاستقرار في الدخل المحدد في الجزائر[1].

وعلى الرغم من الطابع الاستراتيجي الذي تمثّله الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن الصادرات خارج مجال المحروقات لم تتجاوز لعقود من الزمن عتبة 2.5%، فالمرحلة الطويلة من الرتابة التي ميزت هذا القطاع -رغم حيويته في اقتصاد كل بلد- أدّى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له، وبالرغم من المساعي والخطط والاستراتيجيات والسياسات العديدة الرامية إلى تشجيع الصادرات خارج مجال المحروقات إلّا أنّ النتائج

1 *Mohamed ELAFIF.INTRA-ARAB TRADE AND THEIR ECONOMIC INTEGRATION School of Economics and Finance. University of Western Sydney.P.02. 13/05/2017, repo.uum.edu.my/2442/1/Mohamed_Elafif.pdf*

ضعيفة جدا في مجال الصادرات خارج المحروقات، ما أدى إلى بقاء الصادرات الجزائرية مرتبطة بشكل مزمن بهذا القطاع.

حيث قدرت قيمة مؤشر تركّز الصادرات لسنة 2015 ب (0.48) مما يشير إلى أن صادرات الدولة تتركز حول منتجات محددة وقد بلغ مؤشر درجة حرية التجارة (60.8) مما يعني وجود درجة معتبرة من حرية التبادل التجاري، وفي العام 2015 شكلت الصادرات 42.32 % والواردات57.68 % من إجمالي التجارة الدولية.

وبالنسبة لأبرز المجموعات السلعية الرئيسية التي تصدرها الجزائر فهي: المحروقات بنسبة: 94.54% ، المواد نصف المصنّعة بنسبة 4.48%، السلع الغذائية بحصة 0.62%، المواد الخام بحصة % 0.28 وسلع المعدات الصناعية و السلع الاستهلاكية غير الغذائية بـ:0.05% و 0.03 %، على التوالي، وأهم الشركاء في الصادرات: الاتحاد الأوروبي، تركيا، الولايات المتحدة، البرازيل والصين.

ومن أبرز المنتجات الرئيسية المستوردة من طرف الجزائر: سلع المعدات بنسبة: 34,39% السّلع الموجهة للإنتاج 30,84 % ، السلع الغذائية 18,09 % وسلع الاستهلاك غير الغذائية 16,69 % ، أما الموردين الرئيسيين فهم: الصين، الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا والأرجنتين.[1]

والمضلعات التكرارية الموالية توضح تطور قيم الصادرات والواردات إلى سنة 2015:

الشكل رقم: 2-2

تطورات الصادرات والواردات بالجزائر للفترة 1986- 2015

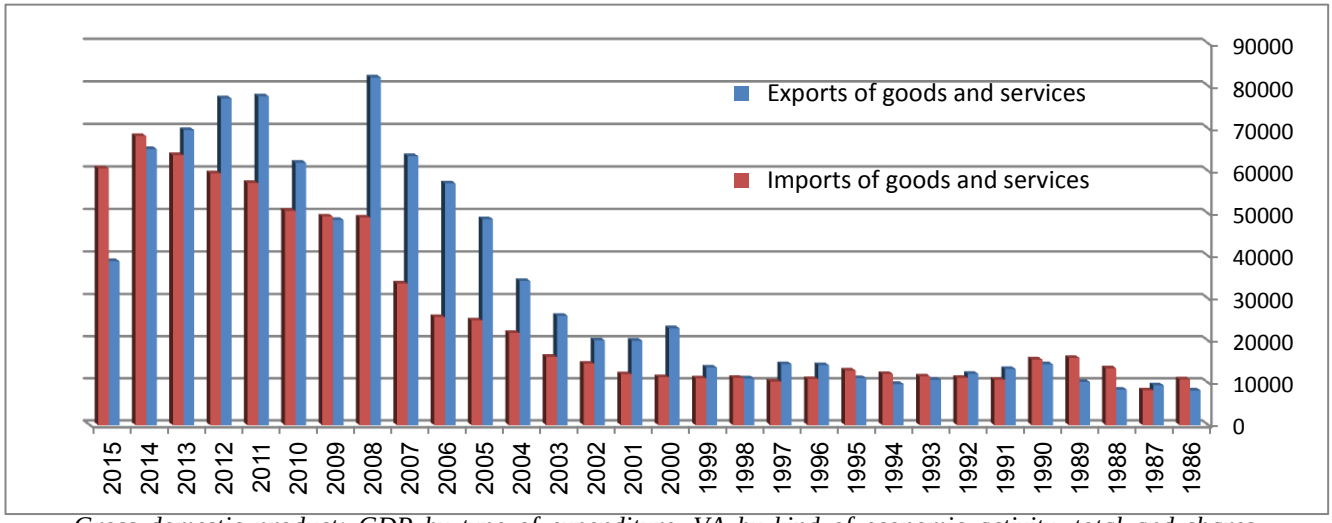

- Gross domestic product: GDP by type of expenditure, VA by kind of economic activity, total and shares, annual, 1970-2015, 15/05/2017,
http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95

1 *National Agency for Investment Development 10/05/2017, http://www.andi.dz/index.php/fr/statistique/bilan-du-commerce-exterieur*

4.2. الاتفاقيات الدولية والإقليمية المنضوية تحتها الجزائر:

1.4.2. اتحاد المغرب العربي: هو تكامل شبه إقليمي واقتصادي، أنشأته ليبيا والجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا في عام 1989، وهو المجال الاقتصادي الذي يتمتع بحرية الانتقال لعوامل الإنتاج مثل العمالة والسلع والخدمات ومنتجات الطاقة في المنطقة.

ويتطلع أعضاء اتحاد المغرب العربي إلى زيادة النمو الاقتصادي، وتعزيز اقتصادياتهم وعلاقاتهم الثقافية، وضمان الاستقرار الإقليمي وزيادة التبادل التجاري فيما بينهم. ومن ناحية أخرى، وبغية تيسير العمليات المشتركة بين المصارف داخل المنطقة، وقّع مسؤولوا المصارف المركزية للدول اتفاق مدفوعات متعدد الأطراف، حيث يعمل الاتفاق كطرق للدفع بين المصارف المركزية، لكي يتم توحيدها، فضلا عن توفير أرصدة شهرية وأرصدة تسوية بين البلدان من دون فوائد. وقد أتاحت الترتيبات الثنائية اتخاذ ترتيبات بين البلدان المشاركة حيث تنص على إمكانية الانضمام إلى الدول العربية الأخرى وكذلك الاتحاد الأفريقي في مرحلة لاحقة.

ويعكس التبادل التجاري بين دول اتّحاد المغرب العربي نسبة متدنّية جدًّا، ولا تعكس أيّ تطورٍ حقيقي، فحجم المبادلات التجارية المغاربية البينيّة شهدت ارتفاعا بين أعوام: 2006 و2009 بانتقالها من (2.4) إلى (4.5) مليار دولار فحسب، حيث لم تتجاوز 3% من نسبة التجارة الخارجية لدول الاتحاد، كما تمتاز هذه المبادلات بـ"نقص التنوع" نظرا لتشابه المنتجات، "حيث يشكل قطاع المواد الكيماوية والبلاستيكية حوالي 61% من المبادلات التجارية المغاربية، فيما يشكل قطاع الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية نسبة 14%.[1]

2.4.2. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: في القمة العربية سنة 1997 بعمّان، وبرعاية الجامعة العربية، وقّعت 17 دولة عربية[2] على اتفاقٍ يهدف إلى تحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا) قبل حلول عام 2007 على أقصى تقدير، وتتعلق الأحكام الرئيسية بالإزالة التدريجية للحواجز التعريفية وغير التعريفية فيما يتعلق بالتجارة داخل الصناعات التحويلية بمنطقة التجارة الحرة العربية.

وقد حظيت المنتجات الزراعية معاملة خاصة، حيث أنه بإمكان كل بلد أن يستبعد على الأقل 10 منتجات زراعية من الاتفاق خلال موسم الحصاد، بالإضافة إلى ذلك، تم تحديد قواعد الأصول بنسبة 40 ٪ من القيمة المضافة، وهو ما يتناسب مع قواعد منظمة التجارة العالمية؛ وتم الانتهاء من إزالة التعريفات بالكامل بحلول سنة 2005، أمّا الفوائد الاقتصادية المرجوة من هذا التكامل الإقليمي تتمثّل في تعزيز كفاءة الإنتاج من خلال استغلال الميزة النسبية والاقتصاديات ذات الحجم الكبير، والمنافسة داخل الأسواق المحلية ممّا يؤدّي إلى زيادة التنوّع

[1] – صبحي ولد ودادي، التبادل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي وسبل تعزيزه، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
http://www.cmers.org/component/content/article/115-hgh

في أصناف المنتجات وانخفاض الأسعار ما يحقق رفاهية أكبر للمستهلكين، ويحسّن معدلات التبادل التجاري بفضل انخفاض أسعار الواردات، حيث تساهم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في خلق التجارة وخلق التنمية الاقتصادية من خلال الآثار الديناميكية للتكامل الإقليمي،[1] وتعزز منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اقتصاديات الدول الأعضاء عن طريق:

- تشكيل سوق أكبر وأكثر تجانسًا وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة (الإقليمية والأوروبية والدولية).
- زيادة التجارة بين الدول الأعضاء، على الرغم من أن بعض هذه البلدان تنتج نفس السلع وهي في منافسة لأسواق التصدير، فهي مكملة في العديد من القطاعات (مثل تونس والمغرب ومصر يمكنها تصدير المنسوجات والسلع الزراعية إلى دول الخليج، الجزائر وليبيا).
- الحد من تدفق السلع المهربة التي لا تخضع للضرائب وغالبا ما تضر بالإنتاج المحلي فضلا عن ميزان المدفوعات (ناهيك عن أن المنتجين لا يخضعون للمساءلة أبدا في حالة المنتجات الخاطئة أو غير الآمنة).
- تعزيز القدرة التفاوضية للدول الأعضاء عند التعامل مع الكتل الاقتصادية القوية مثل الاتحاد الأوروبي أو في الساحات الدولية مثل اجتماعات منظمة التجارة العالمية (حتى الآن، 6 دول عربية أعضاء في منظمة التجارة العالمية: المغرب وتونس ومصر والأردن وعمان والكويت).
- زيادة الترابط الاقتصادي بين الدول العربية، وبالتالي تحقيق المزيد من الاستقرار والأمن للمنطقة.[2]

3.4.2. الشراكة الأورو متوسطية: تم الاتفاق على هذه الشراكة في برشلونة سنة 1995، والهدف الرئيسي منها هو إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية عميقة تهدف إلى إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار بين كل من الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط وبين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط نفسها.

اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية سارية المفعول مع معظم الشركاء (باستثناء سوريا وليبيا). ويقتصر نطاق هذه الاتفاقيات أساسا على التجارة في السلع، وهناك عدد من المفاوضات الثنائية الجارية أو التي يجري إعدادها من أجل تعميق اتفاقيات الشراكة. وتتصل هذه المفاوضات الجارية أو المقبلة بزيادة تحرير التجارة في الزراعة، وتحرير التجارة في الخدمات، واعتماد المنتجات الصناعية وقبولها، والتقارب التنظيمي،[3]

1 -Javad Abedini et Nicolas Péridy. The Greater Arab Free Trade Area (GAFTA): An Estimation of the Trade Effects(Preliminary version) pp.1-8. https://www.gate.cnrs.fr/uneca07/.../Peridy-Rabat-07.pdf

2- http://www.medea.be/en/themes/politics-of-arab-and-mediterranean-countries (16/05/2017)

3- European Commission's Information Providers' Guide, http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions (17/05/2017)

وتضم الشراكة الأورومتوسطية اليوم 44 عضواً: 28 من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و16 دولة في الشراكة هي: ألبانيا، المغرب، البوسنة والهرسك، تركيا، مصر، الأردن، لبنان، تونس، موريتانيا، موناكو، الجبل الأسود، ليبيا، سوريا والجزائر، فضلاً عن السلطة الوطنية الفلسطينية. [1]

ويأمل الاتحاد الأوروبي، في تعزيز الاستقرار والأمن الإقليمي، مع تجنب ظهور انقسامات بين الاتحاد الأوروبي وجواره. وعلاوة على ذلك، تهدف هذه المبادرة إلى جلب البلدان المجاورة للاتحاد الأوروبي، ويمكن تعريف الفرص الرئيسية للتعاون التي تقدمها سياسة الجوار الأوروبية على النحو التالي:

- تحقيق مستوى كبير من التكامل بين العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والشركاء المغاربيين، من خلال تعميق المساهمات السياسية، والوصول إلى السوق الداخلية الأوروبية المتقدمة؛
- تعزيز الحوار السياسي الذي تقدمت به عملية برشلونة في البداية؛
- تعميق التكامل الاقتصادي بين الشمال والجنوب من خلال التخفيض التدريجي للحواجز التجارية. وتشجيع العلاقات الاقتصادية بين الجيران فيما بين بلدان الجنوب على الصعيد الإقليمي؛
- تقديم الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي لأي مشروع إصلاح والعمل بما يتماشى مع اتفاق الشراكة، والمعترف بها في خطة عمل البلد المعني؛ وقد ساهم تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية في دعم دول البحر الأبيض المتوسط بميزانية عالمية تبلغ 12 مليار يورو للفترة 2007 – 2013 الفترة؛
- مساعدة موجهة من أجل التحضير للتقارب التشريعي بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المعنية.

وقد اختتمت المفاوضات المتعلقة بإبرام اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في ديسمبر 2001. وتم التوقيع على الاتفاقية رسميا بمناسبة مؤتمر وزراء خارجية أوروبا المتوسطي الخامس الذي عقد في فالنسيا يومي 22 و 23 أبريل 2002 ولم يدخل الاتفاق حيّز التّنفيذ إلّا بعد التّصديق عليه من قبل البرلمان الجزائري والبرلمان الأوروبي والبرلمانات الأعضاء للدّول 15.

وعلى الرغم من أنّ الاتفاق المَوّقع بين الاتحاد الأوروبي وشركائه في منطقة البحر الأبيض المتوسّط على أساس ثنائي، فإن هناك بعض الجوانب المشتركة لها جميعا: الحوار السّياسي، واحترام حقوق الإنسان والدّيمقراطيّة، وإقامة التجارة الحرّة المتوافقة مع منظّمة التّجارة العالميّة والأحكام المتعلّقة بالملكيّة الفكريّة والخدمات والمشتريات العامة وقواعد المنافسة والمساعدات الحكومية والاحتكارات والتعاون الاقتصادي في طائفة واسعة من القطاعات والتعاون فيما يتعلق بالشؤون الاجتماعية والهجرة ، والتعاون الثقافي.

1 https://ar.wikipedia.org/wiki (13/05/2017)

وقد بدأ سريان هذه الاتفاقية في الأول من سبتمبر 2005، حيث قُدّمَت تنازلات متبادلة بشأن بعض المنتجات. وتعتبر العلاقات التجارية بين الجزائر والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي جيدة، حيث أنّ 77٪ من الصادرات الجزائرية تذهب إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، من ناحية أخرى، 55٪ من إجمالي وارداتها من الاتحاد الأوروبي، وهو ما يمثل 6.0988 مليون يورو. وكان لدى الجزائر فائض تجاري مع الاتحاد الأوروبي بقيمة 10.300 مليون يورو في عام 2000. ويرجع ذلك أساسا إلى الطاقة التي استوردها الاتحاد الأوروبي من الجزائر في نفس السنة والتي بلغت 16.480 مليون يورو.

ويعتبر مشروع برنامج ميدا الأداة الرئيسية لإدارة المساعدات في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية التي تم الاتفاق عليها في برشلونة سنة 1995. وأنشأ برنامج ميدا لتشجيع ودعم إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للشركاء في منطقة البحر الأبيض المتوسط، نظرا لإنشاء منطقة تجارة حرة حول البحر الأبيض المتوسط بحلول عام 2010. وتعزى موارد ميدا على المستوى الثنائي، في إطار البرامج الإرشادية الوطنية في حين يغطي البرنامج الإرشادي الإقليمي الأنشطة المتعددة الأطراف.

وخصص مبلغ إجمالي قدره 164 مليون يورو للجزائر من خلال برنامج ميدا (1996-1999). وكانت البرامج الرئيسية دعم التكيف الهيكلي (من مجموع 125 مليون يورو، و 30 مليون يورو من أموال ميدا)؛ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (57 مليون يورو)؛ ودعم إعادة التنظيم الصناعي والخصخصة (38 مليون يورو)؛ دعم تحديث القطاع المالي (23 مليون يورو)؛ و 5 ملايين يورو لمشروع دعم المنظمات غير الحكومية. بالإضافة إلى أموال ميدا، صندوق الاستثمار الأوروبي لديها قروض لما مجموعه 620 مليون يورو. وتبلغ قيمة المنح المقدمة في إطار "ميدا إي" 150 مليون يورو للفترة 2002-2004.[1]

3. تونس:

1.3. الخدمات قطاع استراتيجي في هيكل الناتج:

يعتمد اقتصاد الدولة التونسية على مداخيل الخدمات بنسبة 53.9٪ والصناعة بنسبة 32.2٪ والزراعة بنسبة 13.9٪، حيث تتركّز الصناعات في البترول والتعدين (الفوسفات وخام الحديد) والمنسوجات والأحذية والمواد الغذائية والمشروبات، والمنتجات الزراعية مُمثّلةً في الزيتون والحبوب ومنتجات الألبان والطماطم والحمضيات ولحم البقر والسكر والبنجر واللوز.

1 -MEDEA INSTITUTE | 63, Auderghem avenue, 1040 Brussels – Belgium (15/05/2017)
http://www.medea.be/en/countries/algeria/eu-algeria-relations/

الشكل رقم: 2-3

تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP بتونس للفترة 1970-2014

(الوحدة: مليون دولار بالأسعار الجارية)

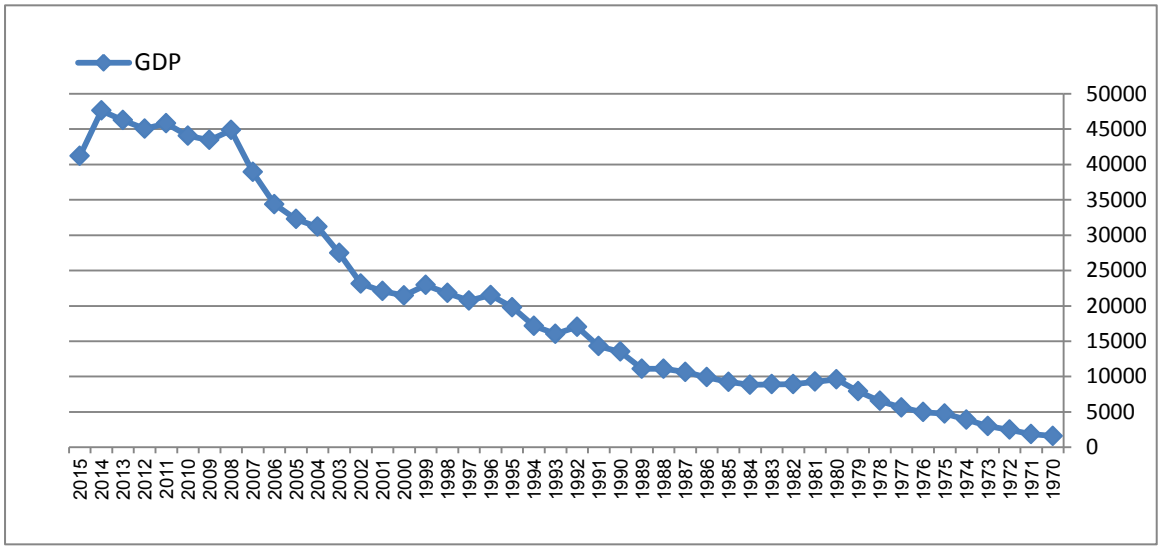

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على:

- *Gross domestic product: GDP by type of expenditure, VA by kind of economic activity, total and shares, annual, 1970-2015, 15/05/2017, http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95*

يتوقع تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن يتعافى نمو اجمالي الناتج المحلي في تونس تعافيا متواضعا ليصل إلى 1.8 في المائة في 2016. وقد شكلت التوترات الاجتماعية التي اتسم بها النصف الأول من عام 2015، وكذلك الآثار المشتركة للهجمات الإرهابية المأساوية الثلاثة، الدوافع الرئيسية وراء الأداء الاقتصادي في تونس خلال عام 2015.

ولم يتجاوز معدل نمو إجمالي الناتج المحلي 0.8 في المائة بفضل قوة أداء الإنتاج الزراعي (9.2 في المائة) لاسيما إنتاج الزيتون، فيما شهدت معظم قطاعات الاقتصاد الأخرى حالة من الانكماش أو الركود بما فيها قطا ع الخدمات. وأدت الإضرابات والقلاقل الاجتماعية في مناطق إنتاج المعادن (الفوسفات)، مقترنةً مع التراجع طويل الأمد في إنتاج النفط والغاز، إلى حدوث انكماش حاد في قطاع الصناعات الكيميائية (-5.3 في المائة) وقطاع تكرير النفط (-18.2 في المائة) وانخفاض عام في قطاع الصناعات غير التحويلية -4.1 في المائة.[1]

2.3. صادرات محدودة ومتنوعة:

تحتل تونس المرتبة الأولى عالميا في تصدير التمور، والتي قدّرت سنة 2013 بحوالي 234 مليون دولار أمريكي، وتقدّر صادراتها سنة 2010 بـ:1 643 مليار دولار أمريكي، وتقدّر وارداتها في نفس السنة 20101 مليار دولار أمريكي، وقد بلغ الناتج المحلي لتونس سنة 2015 حوالي 43.01 مليار دولار حيث قدّرت نسبة النمو بـ: 0.99% لسنة 2014 وقد شهدت الفترة ما بين 1985- 2015 تزايد متفاوت في نسبة النمو ونلاحظ

[1] -تونس: الآفاق الاقتصادية- ربيع *2016*، البنك الدولي، *2017/05/15* ، متاح على:
http://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/economic-outlook-spring-2016

وجود تباطؤ في سنة 2011 وكان بنسبة (1.91%) وقد لوحظ وجود تباطؤ سنة 1986 بنسبة: (1.44%).

وفيما يلي نوضح حركة قيم الصادرات والواردات في الاقتصاد التونسي حتى سنة: 2015.

الشكل رقم: 2-4

تطورات الصادرات والواردات بتونس حتى سنة 2015

(الوحدة: مليون دولار أمريكي بالسعار الجارية)

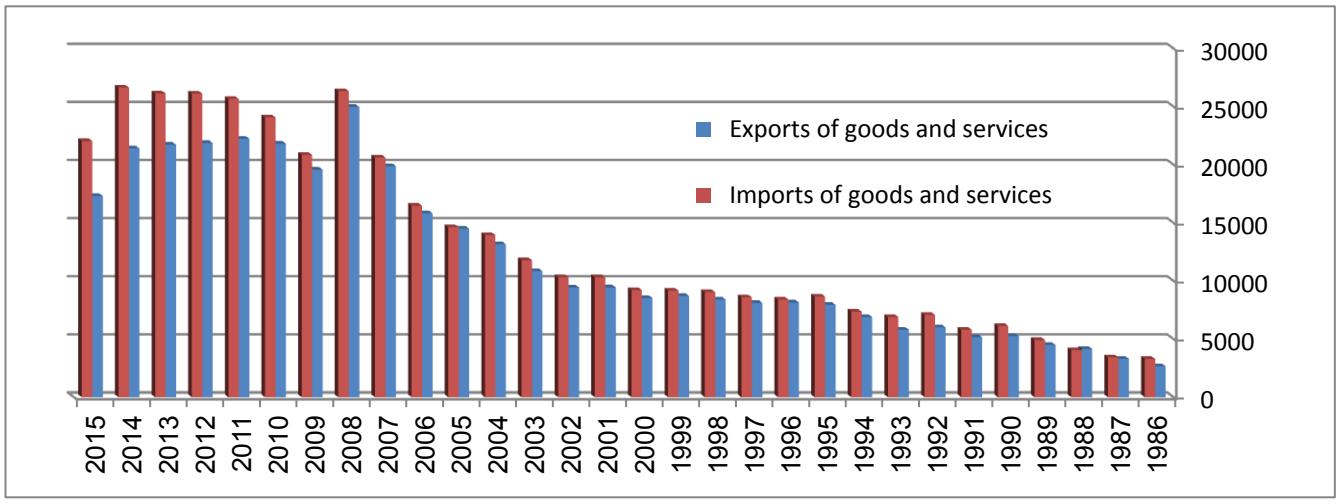

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على:

- *Gross domestic product: GDP by type of expenditure, VA by kind of economic activity, total and shares, annual, 1970-2015, 15/05/2017, http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95*

وقدرت قيمة مؤشر تركّز الصادرات لسنة 2015 (0.14) مما يشير إلى وجود توزيع متجانس لحصص الصادرات .وقد بلغ مؤشر درجة حرية التجارة (61.20) مما يعني وجود درجة معتبرة من حرية التبادل التجاري، وفي العام 2015 شكلت الصادرات والواردات 42.73 % و57.27 % من إجمالي التجارة الدولية.

وبالنسبة لأبرز المجموعات السّلعية الرئيسية التي تصدرها تونس فهي: الميكانيك والكهرباء 38 % ، النسيج والملابس 18.2% ؛ الفلاحة والصناعات الغذائية 17.8% ؛ الصناعات المختلفة 9.7 %، الطاقة 9.5% ؛ الجلود والأحذية 3.7 %، و مناجم الفوسفات ومشتقاته 3 % وتتوجّه الصادرات التونسية للاتحاد الأوروبي، ونحو الولايات المتحدة، الجزائر، ليبيا والمغرب.

ومن أبرز المنتجات الرئيسية المستوردة من طرف تونس : الميكانيك والكهرباء 41.2 %، الصناعات المختلفة 18.2%، الطاقة 16.2%، الفلاحة والصناعات الغذائية 16.2%، النسيج والملابس9.2%، الجلود والأحذية 1.8% ومناجم الفوسفات ومشتقاته 1.7% ، أمّا الموردين الرئيسيين فهم الاتحاد الأوربي، الصين والجزائر وروسيا وتركيا.[1]

1 – بوابة وزارة التجارة بالجمهورية التونسية، شوهد يوم 2017/05/13 على الساعة 14.40متاح على:
http://www.commerce.gov.tn/Fr/3eme-projet-de-developpement-des-exportations-pde-iii_11_364

3.3. الاتفاقيات المنضوية تحتها:

1.3.3. اتحاد المغرب العربي: كما أشرنا سابقا فإن أهم أهداف اتحاد المغرب العربي هو العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص والخدمات والبضائع ورؤوس الأموال بينهم[1]. في سنة 2008 لم تكن التجارة بين دول الاتحاد لتتجاوز ثلاثة في المائة من إجمالي التجارة في المنطقة.

بالمقابل بلغ حجم التبادلات التجارية في منطقة الاتحاد الأوروبي 63.6% و 24.6% بين بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا و 15% في السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية. وتستمر تلك المستويات التجارية المتدنية بين دول منطقة المغرب العربي على الرغم من وجود إطارات مؤسساتية متداخلة لتحقيق التكامل الإقليمي مثل اتحاد المغرب العربي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقدرت دراسة صدرت سنة 2006 عن البنك الدولي الخسائر الناجمة عن ضعف الاندماج التجاري لدول المنطقة بما يعادل اثنين إلى ثلاثة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدول المغرب العربي.[2] فالبلدان المغاربية تقوم بعملية التصدير والاستيراد من وإلى البلدان الصناعية المتقدّمة وعلى وجه الخصوص الأسواق الأوروبية –كما ورد في حديثنا عن الشراكة الأورومتوسطية – فهي تصدّر منتجاتها التي هي في الغالب مواد أوليّة من نفط وغاز وفوسفات، وتقوم باستيراد المواد الغذائية، وقد تكون المسافة بين دول المغرب العربي والاتحاد الأوروبي متقاربة إلا أنّ الفرق يكمن في ارتفاع تكاليفها فيما بين دول اتحاد المغرب العربي بسبب ضعف وسائل النقل البرية والبحرية، وعلى العكس فإنها تكون اقل تكلفة وأكثر سهولة.

تصدر تونس 18.5% من صادرات التّمور إلى المغرب ونسبة 12.5% إلى ليبيا، في حين تصدر إلى الجزائر 4.5% من صادرات العجائن والرقائق.[3]

2.3.3.منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا)[4]: تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من أهم الإنجازات على مستوى العمل العربي الاقتصادي المشترك، لإسهامها في الجهود المبذولة لإقامة سوق عربية مشتركة، حيث وصلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في السلع بحلول سنة2005، من خلال الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، باستثناء السودان واليمن باعتبارها دول عربية أقل نمواَ، حيث بدأت بتخفيض16%

1 - United Nations Economic Commission for Africa.www.uneca.org/oria/pages/amu-arab-maghreb-union

2- The World Bank Group, http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2012/06/14/trade-offers-path-to-growth-and-integration

3 – الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، الدراسة الإقليمية حول فرص التكامل والشراكة المتاحة في قطاع الصناعات الغذائية بين الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير يونيو2015 . ص ص:112-119.

http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=195 (2017/05/16)

4 - تواتي بن علي فاطمة. مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. - جامعة الشلف.ص ص:190-192.

https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-06-2008/709-2013-05-07-10-06-28.html

من تعريفاتها الجمركية سنويًّا انطلاقًا من سنة 2005، للوصول إلى إعفاء كامل مع نهاية العام 2010، وذلك بناء على قرار مجلس الجامعة في دورته الرابعة عشرة في بيروت، بشأن منح الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية.

وقد أدى الارتفاع الكبير والمطرد في أسعار النفط الخام و زيادة حجم الصادرات النفطية العربية إلى زيادة قيمة الصادرات العربية الإجمالية من حوالي408 مليار دولار في عام2004 إلى حوالي559 مليار دولار في عام2005، أي بنمو نسبته 37.1%، وهو ما يفوق نسبة النمو المتحققة في عام2004. تشير التقديرات الأولية، إلى أن قيمة التجارة البينية العربية (الصادرات + الواردات)، حققت نمواً ملحوظاً وللعام الثاني على التوالي، بلغ نسبة 33.8 % في عام 2005 متجاوزاً بشكل طفيف نسبة النمو المحقّقة في عام 2004. وقد تزامن هذا النمو المتميز مع تطبيق الإعفاءات الجمركية الكاملة على السلع العربية المتبادلة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ مطلع عام2005. وقد نمت قيمة الصادرات البينية العربية بنسبة 33.2 % لتبلغ 45.3 مليار دولار، بينما ارتفعت قيمة الواردات البينية العربية بنسبة 34.5%لتصل إلى 38.9 مليار دولار.

3.3.3. اتفاقية أغادير[1]: تم الإعلان عن اتفاقية أغادير بالمغرب في شهر ماي من سنة 2001، حيث أعلنت الأردن وتونس ومصر والمغرب رغبتها في إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينها و ذلك بتشجيعٍ من الاتحاد الأوروبي، وقامت الدول المؤسسة الأربعة بالتوقيع على الاتفاقية بالرباط المملكة المغربية في فيفري عام 2004 والتي دخلت حيّز التنفيذ في جويلية 2006 عقب اكتمال إجراءات المصادقة عليها في الدول الأربعة، أمّا التنفيذ الفعلي فكان في مارس 2007 عقب إخطار المنافذ الجمركية في الدول الأربعة بالبدء في التنفيذ.

وتأتي اتفاقية أغادير كخطوة هامة نحو تحقيق أهداف إعلان برشلونة والذي يقضى بخلق منطقة تجارة حرة أور ومتوسطية. مع مبادئ ومتطلبات منظمة التجارة العالمية والتي تتمتع الدول الأربعة بعضويتها، تأتي اتفاقية أغادير اتساقا مع ميثاق جامعة الدول العربية والذي يدعو إلى تعزيز ودعم التعاون العربي المشترك، بالإضافة إلى انسجامها مع تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتهدف الدول المنضوية تحت هاته الاتفاقية إلى:

- زيادة التبادل التجاري بين الدول الأربعة من ناحية، وبين الدول الأربعة والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.
- زيادة التكامل الاقتصادي بين الدول الأربعة (تحديداً التكامل الصناعي) من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأورومتوسطية Pan Euro-Med Rules of Origin.

1-Agadir Technical Unit, http://www.agadiragreement.org/Pages/viewpage.aspx?pageID=184 (17/05/2017)

- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI الأوروبية والعالمية بفضل سوق أغادير الذي يضم حالياً أكثر من 120 مليون مستهلك.

وتضمنت اتفاقية أغادير ترتيبات تحرير التجارة في عديد السلع على النحو التالي:

- ✓ **التجارة في السلع الصناعية:** إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الصناعية المتبادلة بين الدول الأعضاء.
- ✓ **التجارة في السلع الزراعية والزراعية المصنعة:** إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل للسلع الزراعية والزراعية المصنعة المتبادلة بين الدول الأعضاء.
- ✓ **التجارة في الخدمات:** تلتزم الدول الأطراف بتطبيق جداول التزاماتها بموجب الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات لمنظمة التجارة العالمية ويمكن النظر لاحقاً في توسيع تلك الالتزامات.

4.3.3. الشراكة الأورو متوسطية[1]: كانت تونس أول بلد متوسطي وقّع على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي بعد إبرام الشراكة الأوروبية المتوسطية في برشلونة في نوفمبر 1995، وتمّ اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس، في جويلية من نفس السنة؛ ودخل حيز التنفيذ في مارس1998. وباستبدال اتفاقية التعاون لعام 1976، تضيف اتفاقية الشراكة إلى التعاون الاقتصادي الطويل الأمد مجالات جديدة مثل الحوار السياسي والتبادل الثقافي، وبذلك تجمع الفصول الثلاثة من إعلان برشلونة.

وأهم النقاط الرئيسية للفصل الاقتصادي لاتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس:

- الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة على مدى 12 عاما. سوف يقلل تدريجيا الضرائب على استيراد المنتجات وفقا لجدول زمني للمنتجات المدرجة. وقد بدأت تونس بالفعل بتفكيك التعريفات في عام 1996، حتى قبل بدء تنفيذ الاتفاق بحلول عام 1998. وستسمح التدابير الاستثنائية، التي تقتصر على خمس سنوات كحد أقصى، للبلد الشريك بإعادة إدخال أو رفع الرسوم الجمركية لحماية الصناعات الرضع.
- انطلاق التداول الحر للعواصم للاستثمارات المباشرة في تونس، فضلا عن إمكانية إعادة الدخل من العاصمة وجميع الأرباح.
- المحافظة على نظام الرسوم الجمركية والحصص في قطاعي الزراعة وصيد الأسماك، ولكن تم استعراضها في عام 2001. وتم الاتفاق على تنازلات متبادلة للمنتجات الزراعية، مثل زيادة الحصص التفضيلية لزيت الزيتون التونسي.

1-MEDEA INSTITUTE | 63, Auderghem avenue, 1040 Brussels – Belgium. http://www.medea.be/en/countries/tunisia/tunisia/(15/05/2017)

ويرتبط الاقتصاد التونسي بقوة بالاتحاد الأوروبي. حيث تستوعب الدول الأعضاء الأوروبية 78٪ من الصادرات التونسية أي ما يعادل 4.762 مليون يورو عام 1999 (وتغطي 72٪ من وارداتها) 6.009 مليون يورو عام 1999 . وتستورد تونس أساسا من المنسوجات والملابس والأعضاء ومواد النقل والمنتجات الكيماوية في الاتحاد الأوروبي؛ وصادرات البلاد هي أساسا المنسوجات والملابس والآلات والمنتجات الزراعية، فقد بلغت صادراتها من الأسماك والقشريات 137 مليون دولار امريكي سنة 2013، توجه نسبة 38.2%منها نحو ايطاليا، و20.8% نحو اسبانيا، وتوجه نسبة 18.5% من صادرات النمور نحو فرنسا، و40% من صادرات الفواكه الثمار الطازجة نحو بلدان الاتحاد الاوروبي.

ويعطي البرنامج الوطني الإرشادي التونسي أولوية لعملية الخصخصة وإعادة تأهيل القطاع المالي وإصلاح نظام التعليم الثانوي والعالي. تلقت تونس بموجب ميدا I مبلغا إجماليا قدره 458 مليون يورو. وإلى جانب هذا المبلغ، منح بنك الاستثمار الأوروبي حتى الآن 6200 مليون يورو.

وستواصل ميدا دعم برامج التكيف الهيكلي وتنمية القطاع الخاص، مع إيلاء اهتمام خاص لرائدات الأعمال. وسيواكب تطور المجتمع المدني عملية الإصلاح الهيكلي الرامية إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة. واستفادت تونس من خطوط الميزانية الأفقية من مبلغ إجمالي قدره 300 مليون يورو لمشاركتها في ميدا الديمقراطية والتعاون الاقتصادي والبيئة وتنظيم الأسرة ومكافحة الإيدز والتمويل المشترك للمنظمات غير الحكومية والمعونة الغذائية.[1]

4. المكسيك:

1.4. تطورات الناتج المحلي الإجمالي:

يزداد ثقل وزن الاقتصاد المكسيكي بسرعةٍ في أسواق الدول الناشئة، فقد عززت السياسات المالية والنقدية الحكيمة أداء الاقتصاد الكلي في المكسيك. وقد تسارعت وتيرة التغيير في السنوات الأخيرة، حيث تم اعتماد إصلاحات هيكلية سابقة لا يمكن تصورها في أجزاء من الاقتصاد تشمل قطاعي الطاقة والاتصالات، وأصبح تنظيم العمليات التجارية أكثر تبسيطا، ومع ذلك، فإن هناك عدّة قيود تعيق التوسّع الاقتصادي الأكثر ديناميكية ، بما في ذلك الافتقار إلى المنافسة في السوق المحلية، وصعوبة سوق العمل، وأوجه القصور المؤسسية داخل النظام القضائي، ومحدودية التقدم المحرز في الحد من مستويات الجريمة المرتفعة والفساد مشكلة مستمرة.[2]

ويقدّر الناتج المحلي الإجمالي، 2.2 تريليون دولار في عام 2015. وهو أقل بكثير من شريكه التجاري الرئيسي، الولايات المتحدة (17.9 تريليون دولار) ولكنه أكبر من شريكه الآخر في نافتا، كندا (1.6 تريليون

1-- European Commission's Information Providers' Guide, http://exporthelp.europa.eu/thdapp/display.htm (17/05/2017)
2- Mexico Economy, http://www.heritage.org/index/country/mexico (17/05/2017)

دولار). وبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك في عام 2015 نسبة 2.3 في المائة. وهذا أفضل من معدل 2.1 في المائة في عام 2014، ومعدل 1.4 في المائة في عام 2013. وبلغ مستوى معيشتها، الذي يقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، 500 18 دولار. وفيما يلي تطور الناتج المحلي الإجمالي لدولة المكسيك حتى سنة: 2015م.

الشكل رقم: 2-5

تطور الناتج المحلي الإجمالي GDP للمكسيك للفترة 1970-2014

(الوحدة: مليون دولار بالأسعار الجارية

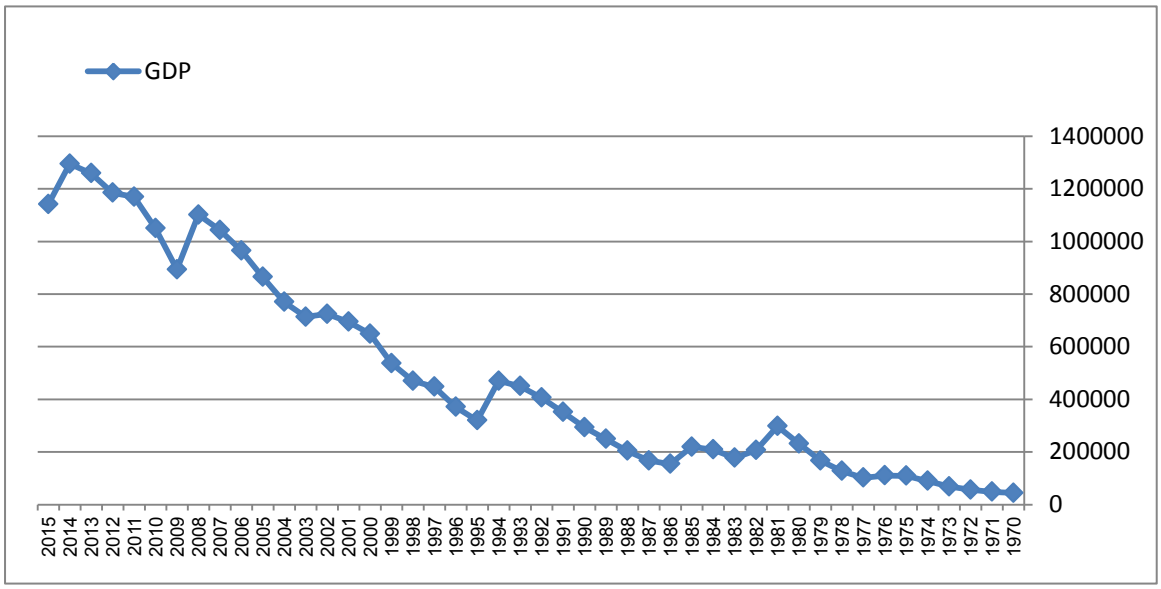

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على:

- *Gross domestic product: GDP by type of expenditure, VA by kind of economic activity, total and shares, annual, 1970-2015, 15/05/2017, http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95*

2.4. حركة الصادرات والواردات بالمكسيك:

يعتمد اقتصاد المكسيك على الصادرات وتحتل المرتبة 12 عالميا. وفي عام 2015، ذهبت 80 في المائة من صادراتها إلى الولايات المتحدة. وتضاعفت التجارة مع الولايات المتحدة وكندا ثلاث مرات منذ تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في عام 1994. وأكثر من 90 في المئة من تجارة المكسيك تحت 12 اتفاقية تجارة حرة مع أكثر من 40 بلدا. وأكبر شركائها التجاريين هم الولايات المتحدة (48 في المائة) والصين (16.6 في المائة) واليابان (4.4 في المائة). وشركاء تجاريون آخرون هم غواتيمالا، وهندوراس، والسلفادور، والاتحاد الأوروبي. وتعد هذه الاتفاقيات التجارية سببا كبيرا لنجاح المكسيك.[1]

وفيما يلي رصد لحركة الصادرات والواردات من خلال المضلعات التكرارية الآتية:

1- *Kimberly Amadeo; Mexico's Economy: Facts, Opportunites, Challenges, the BALANCE, U.S. Economy, 10/05/2017, https://www.thebalance.com/mexico-s-economy-facts-opportunites-challenges-3306351*

الشكل رقم: 2-6

تطور الصادرات والواردات للمكسيك للفترة 1970-2014

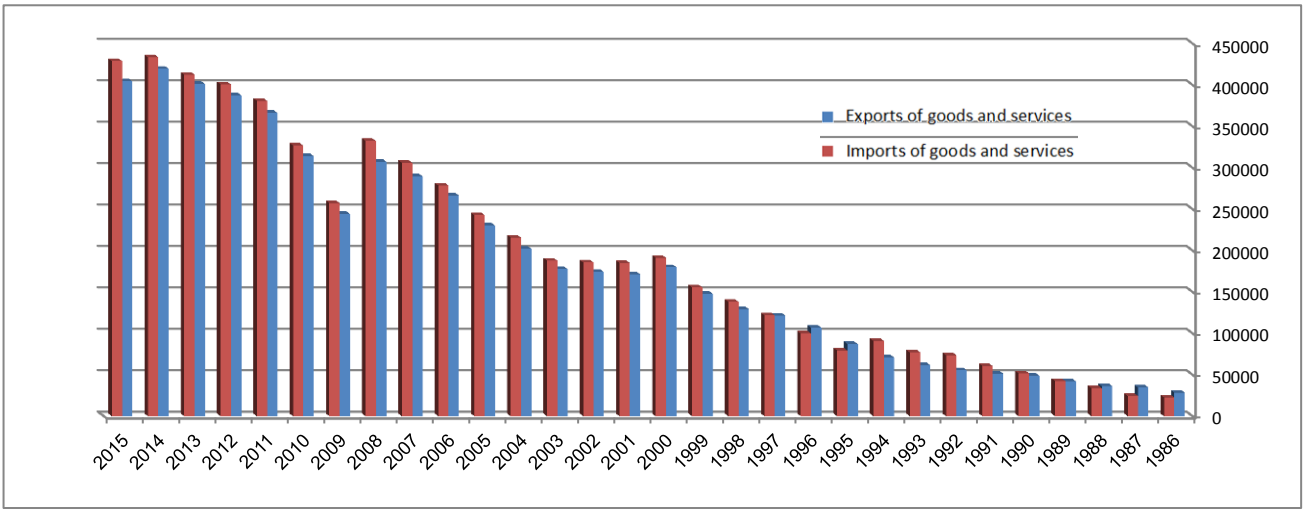

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على:

- *Gross domestic product: GDP by type of expenditure, VA by kind of economic activity, total and shares, annual, 1970-2015, 15/05/2017, http://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=95*

وقد شهدت الفترة ما بين 1985- 2015 تزايد متفاوت في نسبة النمو ونلاحظ وجود تباطؤ في سنة 2009 وكان بنسبة 4.70- وهدا راجع لسبب حدوث الأزمة المالية العالمية و أيضا لوحظ وجود تباطؤ سنة 2001 وكان بنسبة 0.60% - وتباطؤ سنة 1995 بنسبة 5.7%- وأيضا سنة 1986 بنسبة - (3.75%)، في حين قدرت قيمة مؤشّر تركّز الصّادرات لسنة 2015 ب (0.12) مما يشير إلى وجود توزيع متجانس لحصص الصادرات .وقد بلغ مؤشر درجة حرية التجارة (85.60) مما يعني وجود حريةفي التبادل التجاري، وتعدّ أبرز المجموعات السّلعية الرئيسيّة التي تصدّرها المكسيك: السلع المصنعة، الوقود والتعدين والمنتجات الزراعية وتتوجه الصادرات المكسيكية نحو الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، كندا، الصين والبرازيل، ومن أبرز المنتجات الرئيسية المستوردة من المكسيك :السلع المصنعة، والوقود ومنتجات التعدين والمنتجات الزراعية.

3.4. الاتفاقيات:

1.3.4. رابطة أمريكا اللاتينية للتكامل (لاتيا /أدي): هي منظمة دولية وإقليمية أنشئت في شهر أوت من عام 1980 بموجب **معاهدة مونتيفيديو**، وحلّت محل رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية (لافتا / ألك) رابطة التكامل بين أمريكا اللاتينية (لاتيا أو أدي) وهي منظمة حكومية دولية تواصل العملية التي بدأتها رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة (افتيا أو ألاك) في عام 1960، وتشجع على توسيع الإدماج في المنطقة، من أجل ضمان تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وهدفها النهائي هو إنشاء سوق مشتركة لأمريكا اللاتيني، وقد وقعت معاهدة مونتيفيديو الأولى، التي أنشئت في عام 1960 رابطة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية. وفي ذلك الوقت، تتداول بلدان أمريكا اللاتينية خاصة مع أوروبا والولايات المتحدة. وتم إنشاؤه في 12 أغسطس 1980، مع التوقيع على معاهدة مونتيفيديو 1980 وأدت الحرب العالمية الثانية وسنوات ما بعد الحرب إلى إحداث تغييرات إيجابية في اقتصاد بلدان أمريكا اللاتينية، لأن سلعها الأولية (اللحوم والكاكاو والسكر وغيرها) وجدت أسواقا في الدول المدمرة.

وبعد وقت قصير بدأت الدول الأوروبية في إعادة تنظيم اقتصاداتها، فضلا عن تعزيز القطاعين الزراعي والصناعي؛ وقد أثر ذلك على صادرات أمريكا اللاتينية. ووضعت حكومات أمريكا اللاتينية خطط التصنيع التي تهدف إلى إيجاد تدابير تصحيحية وخلق مصادر عمل بديلة للسكان الذين لديهم أعلى معدلات النمو (2،6٪)، وكذلك لتلبية الاحتياجات في السلع المعمرة والسلع الرأسمالية . ولذلك، ونظرا للاهتمام في الفوز بالاستثمارات لتطوير الحديقة الصناعية، ينبغي توسيع الأسواق الصغيرة للحد من تكاليف الإنتاج الضخم، فضلا عن تحسين الغلة والحصول على إمكانات أفضل للمنافسة.

ونتيجة لذلك، تم في عام 1960 تم إنشاء اتفاق أول بين سبعة بلدان هي الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وشيلي والمكسيك، بهدف تحقيق تكامل اقتصادي أعلى من خلال توسيع أسواقها والتجارة المتبادلة. وبعد ذلك انضمت كولومبيا وإكوادور وبوليفيا وفنزويلا إلى الاتفاق.

وفي عام 1980، عدلت حكومات هذه البلدان الأحد عشر الاتفاق القديم من أجل إعادة تأكيد إرادتها السياسية لتعزيز عملية التكامل وجعلها أكثر مرونة ووقعت معاهدة مونتيفيديو الجديدة، وفي عام 1999، انضمت جمهورية كوبا إلى الرابطة بوصفها بلدها الثاني عشر.[1]

ويوجد حاليا 13 بلدا عضوا، ويمكن لأي من دول أمريكا اللاتينية أن تتقدم بطلب الانضمام من الدول المؤسسة لرابطة المكسيك، وتشجّع الرابطة على إنشاء منطقة تفضيلية اقتصادية داخل الرابطة، بغرض إنشاء سوق مشتركة لأمريكا اللاتينية، من خلال ثلاث آليات:

- ✓ تفضيل تعريفي إقليمي على السلع من البلدان الأعضاء مقارنة بالرسوم الجمركية؛
- ✓ اتفاقات النطاق الإقليمي وتشارك فيها جميع البلدان الأعضاء؛
- ✓ اتفاقات النطاق الجزئي ، تلك التي تشارك فيها دولتان أو أكثر من بلدان المنطقة.[2]

2.3.4. اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية – النافتا–: في سبتمبر من عام 1993 وقعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية والتي بدأ سريان مفعولها

1- ALADI - Asociación Latinoamericana de Integración , http://www.aladi.org/nsfaladi/preguntasfrecuentes.nsf/ 15/05/2017
2- https://en.wikipedia.org/wiki/Latin_American_Integration_Association

في الأول من جانفي سنة 1994،[1] وفي بيان مشترك من اجتماع يناير 2011 للجنة التجارة الحرة نافتا، في مكسيكو سيتي، بالمكسيك جآء فيه: "لقد شهدنا مؤخرا سبعة عشر عاما منذ بدء تنفيذ اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)، ومنذ عام 1994، ازدهرت التجارة، وزاد الاستثمار، وأصبحت البلدان الثلاثة أكثر قدرة على المنافسة، ومن 1993 إلى 2009، تزايدت تجارة دول نافتا أكثر من الضعف من 288 مليار دولار إلى 701 مليار دولار، وفي كل يوم تجري دول نافتا ما يقرب من 1.9 مليار دولار في التجارة الثلاثية، وتدفقت فوائد توسيع التجارة على الشركات والمزارعين والعمال والمستهلكين. وكما لاحظ زعماؤنا، فإننا لا نزال ملتزمين "بتعزيز القدرة التنافسية العالمية لمنطقتنا" من خلال تعزيز خلق فرص العمل وزيادة رخاء مواطنينا. ونتطلع إلى المساهمة التي يمكن أن تقدمها لجنة التجارة الاتحادية إلى قمة قادة أمريكا الشمالية في عام 2011."

"وعندما التقينا آخر مرة في عام 2009، كانت أمريكا الشمالية تكافح لأنها بدأت في الظهور من واحدة من أعمق فترات الركود في التاريخ. وبينما تتعافى اقتصادياتنا، يجب أن نواصل تسريع النمو من خلال جعل اقتصادياتنا أكثر قدرة على المنافسة، بما في ذلك عن طريق تعزيز الابتكار وخلق فرص عمل جديدة في الصناعات الجديدة. ونعترف باتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية كعامل حافز للانتعاش الاقتصادي الذي نوفره لأنه يوفر الوسائل لزيادة تدفقات التجارة والاستثمار في أمريكا الشمالية."

وتساعد زيادة التجارة مع بعضها البعض وبقية العالم على خلق فرص عمل في بلداننا. وبما أن جميع التخفيضات الجمركية بموجب اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية قد نفذت إما في الموعد المحدد أو قبل الموعد المحدد، فإننا نعمل على تطوير طرق جديدة ومبتكرة لزيادة التجارة. واتفقنا اليوم على عدد من التدابير الرامية إلى خفض تكاليف المعاملات وتسهيل الحصول على المعلومات وإزالة الحواجز التي تعترض التجارة. وتهدف هذه الخطوات إلى جعل أمريكا الشمالية واحدة من أكثر المناطق تنافسية اقتصاديا في العالم"[2].

ثانيا: متغيرات الدراسة والمعطيات المجمعة:

حاولنا في هذه الدراسة قياس أثري خلق التجارة وتحويل التجارة الناتج عن الإقليمية الجديدة والاتفاقيات التكامل الإنمائي كمرحلة أولى، وكمرحلة ثانية قمنا بقياس أثر خلق التجارة أو تحويل التجارة الناتجة عن هذه الاتفاقيات على متغيرات التنمية الاقتصادية. وعليه فقد شملت الدراسة المؤشرات الآتية:

❶ متغيرات خلق التجارة وتحويل التجارة:

◆ الواردات. ◆ خلق التجارة. ◆ تحويل التجارة. ◆المسافة الاقتصادية.

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، الطبعة 1، دار الميسرة، عمان ، 2007، ص: 437.

2-Office of the U.S. Trade Representative, Press Releases / 2011,
https://ustr.gov/about-us/policy-offices/press-office/press-releases/2011/january (2017/05/15)

❷ **مؤشرات التنمية الاقتصادية:** حاولنا أن تشمل مؤشرات التنمية الاقتصادية المدروسة المؤشرات الاقتصادية والهيكلية والاجتماعية والمؤشرات المركبة، وذلك لكي تُعطي المؤشرات المدروسة صورة أدق على حال التنمية الاقتصادية وتفاديا لكثير من الانتقادات التي وجهت لمجموعة من المؤشرات منفردة كمؤشر الناتج الإجمالي أو معدلات نموه. ومن هذه المؤشرات ما يلي:

◆ نمو الناتج المحلي الإجمالي. ◆ الاستثمار المحلي. ◆ مؤشر الصادرات عالية التقنية. ◆ مؤشر التنمية البشرية.

❸ **مؤشرات مفسرة مكملة:** وقد اعتمدنا على مجموعة من المؤشرات منها:

◆ نمو الإنفاق الحكومي. ◆الاستهلاك العائلي. ◆الناتج المحلي الإجمالي.

وقد تم الاعتماد في جمع المعطيات على قواعد المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

جدول 2-1:

متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
M_i	**الواردات:** تمثل واردات السلع والخدمات قيمة كافة السلع وخدمات السوق الأخرى الواردة من بقية بلدان العالم. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي.	*http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx*
GDPi	**الناتج للدولة محل الدراسة:** هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية. والبيانات معبر عنها بالقيمة الحالية للدولار الأمريكي. والأرقام بالدولار محولة من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة.	*http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx*
GDPj	**الناتج للتكتل:** هو عبارة عن مجموع النواتج للدول المنضمة في التكتل .	*http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx*
CDRj	**المسافة الاقتصادية:** وتُمثل متوسط المسافة بين عاصمة الدولة وعواصم الدول المكونة للتكتل مضروبة في سعر الصرف الحقيقي الفعال ، **ويُمثل سعر الصرف الحقيقي الفعال.**	
CTj	**الأثر الصافي لخلق التجارة للاتفاق التكاملي:** ويُمثل الأثر الصافي بين خلق التجارة وتحويل التجارة الناتج عن قيام الاتفاق الإقليمي. وقد تم منح درجة 1 لسنوات الاتفاق، ودرجة 0 للسنوات قبل الاتفاق	بناء على تاريخ الاتفاق
GGEi	**النمو الاقتصادي:** ويُمثل نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة.	*http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx*
INVi	**الاستثمار المحلي للدول محل الدراسة:** ويُمثل مجموع تراكم رأس المال الثابت مضافا إليه التغير في المخزون.	*http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx*
XHT	**الصادرات عالية التقنية:** وهو من المؤشرات الهيكلية للتنمية البشرية ويمثل نسبة الصادرات من السلع العالية التقنية إلى	
HDIi	**مؤشر التنمية البشرية (*Human Development Index*):** وهو مؤشر اعتمده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منذ عام 1990، وهو يقيس ثلاث جوانب باستخدام ثلاث مؤشرات فرعية، و قد تمّ تعديله سنة 2010، حيث تضمن تقرير التنمية البشرية كيفية حساب دليل التنمية البشرية HDI بأبعاده الثلاث: « حياة مديدة وصحية » « اكتساب المعرفة» « مستوى معيشة لائق» . ويتراوح المؤشر بين 0-1، وكلما اقتربت قيمة المؤشر إلى الواحد عبر ذلك على مستوى رفاهية عال.	*http://hdr.undp.org/en/data*
GGEi	**نمو الإنفاق الحكومي:** يتكون الإنفاق الحكومي من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي.	*http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx*
HEi	**الاستهلاك العائلي:** ويمثل الطلب على السلع والخدمات من طرف قطاع الأسر	*http://unctad.org/en/Pages/statistics.aspx*

المصدر: من إعداد الطالبتين

ثالثا. الاختبارات والأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة المعطيات:

1. **البرامج الإحصائية:** تم الاعتماد على برنامج Eviews 9، لدراسة استقراريه المتغيرات باستخدام اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، واختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية، ولتقدير النماذج عن طريق استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS وكذلك طريقة ARDL الكلاسيكية.

2. الاختبارات والأدوات الإحصائية والطرق:

1.2 نموذج الجاذبية: ينظر الآن إلى نموذج الجاذبية على أنّه محور نظرية التجارة، ولا سيما من حيث التنبؤ بأثر التغيرات في السياسة التجارية على تكاليف التجارة. وهذا النموذج يتسم بالمرونة في أن "المسافة" بين البلدان يمكن أن تشمل مجموعة من المتغيرات ذات الصلة، بما في ذلك الاختلافات الثقافية والسياسية بين الدول التجارية، وقد اعتمدنا نموذج الجاذبية لفك الارتباط بين تأثير قوة خلق التجارة وتحويل التجارة ولتقدير وقياس آثار صافي خلق التجارة للتدفقات التجارية بين الدول محل الدراسة ، حيث يقدر نموذج الجاذبية نمط التجارة الدولية. في حين يتكون النموذج الأساسي من العوامل التي لها علاقة أكبر بالجغرافيا والفضاء، وقد طُبّق لأول مرة في عام 1962 من قبل "جان تينبرغن Jean Tenbergen"، الذي اقترح أن حجم التدفقات التجارية الثنائية بين أي بلدين يمكن تقريبه من خلال استخدام "معادلة الجاذبية"، المستمدة من نظرية نيوتن للجاذبية، فبينما تجتذب الكواكب بعضها البعض بما يتناسب مع أحجامها وقربها، فإن البلدان تتجاذب بنفس الطريقة، ويتم تحديد الحجم النسبي حسب الناتج المحلي الإجمالي الحالي، ويتم تحديد القرب الاقتصادي من خلال تكاليف التجارة، ويشير نموذج الجاذبية إلى أن الحجم الاقتصادي النسبي يجذب البلدان إلى التجارة فيما بينها بينما تؤدي المسافات الأكبر إلى إضعاف الجاذبية، ووفقا لمفهوم الجاذبية فإن التجارة الثنائية بين إقليمين تعتمد على دخلهما ،(GNP. GDP) وتعتمد على المسافة بينهما بصورة عكسية، حيث أوضح " لينمان linneman " أنّه يجب أن نراعي الاعتبارات النظرية لنموذج الجاذبية للتجارة وهي ما يلي:[1]

- ◆ العرض الكلي المحتمل (صادرات) الدولة من السوق العالمي. ◆ الطلب الكلي المحتمل(واردات) الدولة من السوق العالمي. ◆ العوامل التي تخلق مقاومة للتجارة والعوامل المؤثرة في درجة تركز التجارة.

وتعددت الدراسات القائمة على مفهوم الجاذبية المتضمن كل العوامل المؤثرة على حجم التدفقات التجارية مثل:[2]

- ◆ خلق التجارة فيما بين الدول الأعضاء وتحويل التجارة حيث أكدت الدراسات أن الزيادة في حجم التدفقات التجارية نتيجة المناطق الحرة أكبر مما يستطيع أن يحققه اقتصاد كل الدولة منفردا.
- ◆ التدفقات التجارية فيما بين التكتلات مع إضافة متغيرات لتعبر عن قيمة التعريفة وتكاليف النقل.
- ◆ قواعد المنشأ مع ضرورة أخذها بعين الاعتبار كمتغير يلي المسافة وحجم الدولة من حيث الأهمية.
- ◆ معدلات الصرف والعوامل السياسية وأثر ذلك على التدفقات التجارة بين الدول.

كما يعتمد نموذج الجاذبية في تحديده على مجموعة من الأطر النظرية أهمها:[3]

---

[1] محمد لحسن علاوي, **تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية – Gravity Model** , مجلة الباحث ,عدد 10 ,2012 , ص: 11.

2-Kandogam Y, "Consisten Estimates of Regional Blaocs: Trade Eects Review of International Economics, 2008, p: 301.

3 -R.C. Feenstra; Markusen J.A. and Rose A.K, "Using the Gravity Equation to differentiate .Amony Alternative Theories of Trade", NEBR Working Paper n:° 6804, 2004, p:22.3

◆ الإطار المستمد من الطبيعة . ◆ الإطار المبني على النموذج الاحتمالي . ◆ الإطار المبني على النظام الخطي للإنفاق . ◆ الإطار المستمد من نموذج(**هكشر –أولين**).

ويعد نموذج الجاذبية أحد من الأدوات الشائعة في الدراسات التجريبية لمعالجة موضوعات مرتبطة بالتجارة الدولية، ويمكن أن نشير إلى أربع استخدامات لتطبيق النموذج: [1]

◆ في ظل وجود تسهيلات للحدود المشتركة للتجارة الثنائية بين الدولتين jوi فإن نفس الحدود يمكن أن تكون عائقا للتجارة، ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة دون تغيير فإن التجارة البينية للإقليم يجب أن تنمو بمعدل أسرع من التجارة ما بين الأقاليم في j وi وهو ما يعرف بأثر الحدود.

◆ يمكن تفسر أنماط التجارة باستخدام معادلة الجاذبية وكذلك التجارة الكلية والتجارة الثنائية فيما بين الصناعات، حيث تم وضع مؤشرات لها على مستوى الصناعة وهذه المؤشرات . كلية أو بمتوسط مرجح . تم تفسيرها باستخدام معادلة الجاذبية وكذلك نوع التجارة كطريقة بديلة لتحليل التجارة داخل الصناعات Intra-Industrial Trade استنادا إلى الأدبيات النظرية، فان نموذج الجاذبية يعتمد على الفرضيات التالية:[2]

الفرضية 1: هناك تأثير إيجابي للحجم الاقتصادي وحجم السوق على التجارة الثنائية.

الفرضية 2: هناك أثر سلبي للمسافة الجغرافية على التجارة الثنائية.

الفرضية 3: هناك علاقة إيجابية بين انخفاض قيمة العملة والقيمة التجارية الإجمالية.

2.2 اختبار استقرارية السلاسل: تم استخدام اختبار فيليبس بيرون 1988[3]، هذا الاختبار يعتمد على نفس منهجية اختبار ديكي فولر المكور والقائم على تقدير ثلاثة نماذج، النموذج الثالث والذي يختبر احتواء على مركبة الاتجاه العام والقاطع بالإضافة إلى جذر الوحدة، النموذج الثاني يختبر احتواء النموذج على جذر الوحدة والقاطع، أما النموذج الأول فيختبر وجود جذر الوحدة فقط، إن هذا الاختبار يعالج مشكلة التحيز الناتجة عن التذبذبات العشوائية بواسطة طريقة تصحيح غير معلمية تأخذ بعين الاعتبار التباين الشرطي للأخطاء، الأمر الذي يجعل نتائج هذا الاختبار فعالة بالمقارنة مع اختبار ديكي فولر المطور.

3.2 اختبار التكامل المشترك: بعد اختبارات الاستقرارية يجب القيام بإجراء اختبارات التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسون 1991[4]، وهو اختبار يحدد علاقات التكامل المشترك بين مجموعة من المتغيرات التابعة والمستقلة، هذا الاختبار يوفر عدد أشعة التكامل المشترك الموجودة في النموذج عكس اختبار أنجل قرانجر

[1]– محمد لحسن علاوي, **تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية – Gravity Model** , مرجع سبق ذكره , ص:13.

2 - *Dinh Thi Thanh Binh and Nguyen Viet Duong and Hoang Manh Cuong. APPLYING GRAVITY MODEL TO ANALYZE TRADE ACTIVITIES OF VIETNAM.p05.*
www.freit.org/WorkingPapers/Papers/TradePatterns/FREIT639.pdf

3 . لمزيد من التوضيح ينظر:

Phillips, P. C., &Perron, P. (1988). Testing for a unit root in time series regression. Biometrika, 335-346.

[4]*JOHANSEN, Søren. Estimation and hypothesis testing of cointegration vectors in Gaussian vector autoregressive models. Econometrica: Journal of the Econometric Society, 1991, 1551-1580.*

1987: "الذي يحدد علاقة تكامل مشترك وحيدة بين المتغيرات". هذا الاختبار يقوم على أساس حساب إحصائيتين: أثر المصفوفة والقيمة الذاتية للمصفوفة. إن هذا الاختبار يتبع الاستراتيجية التالية: في المرحلة الأولى تكون الفرضية الصفرية، عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أما الفرضية البديلة فتكون على الأقل وجود علاقة تكامل مشترك وحيدة. المرحلة الثانية تكون الفرضية الصفرية، وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وحيدة، أما الفرضية البديلة فتكون على الأقل وجود علاقتين للتكامل المشترك. إن الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية لا تتم الا بعد رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، حيث في المرحلة الموالية يقوم باختبار وجود على الأقل علاقة تكامل مشترك كفرضية صفرية والفرضية البديلة أكثر من علاقة تكامل مشترك، وهكذا إلى غاية آخر علاقة تكامل مشترك والتي عددها عدد المتغيرات في النموذج ناقص واحد، إن عملية الانتقال من مرحلة إلى أخرى تتوقف عند قبول الفرضية الصفرية. وبعد الانتهاء من الاختبارات السابقة، ومعرفة مدى سكون المتغيرات ومعرفة علاقة التكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يمكننا تحديد طرق تقدير النماذج.

4.2 طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS[1]: وهي مقدمة من فيليبس وهانس 1990، وتعبر هاته الطريقة الأنسب بالنسبة للعينات الصغيرة، وتتفادى مشكل التحيز من الدرجة الثانية وتوفر متوسط غير متحيز ومتقارب للتوزيع الطبيعي بواسطة عملية تصحيح النصف معلمية، تشترط الطريقتين تكامل السلاسل عند الدرجة الأولى وكذا وجود على الأقل عالقة تكامل مشترك بين هذه السلاسل.

5.2 طريقة ARDL الكلاسيكية: هذه الطريقة يتم فيها الإبطاء لجميع متغيرات النموذج، والمفاضلة تكون بين أفضل نموذج على أساس أدنى قيمة لمعامل (AIC) و (BIC)، حيث يقدر النموذج بطريقة المربعات الصغرى. إن هذه الطريقة تسمح لنا بتحديد أثار القيم الحالية والسابقة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، عكس النماذج الكلاسيكية والتي تكتفي فقط بتحديد الآثار القيم الحالية فقط، وكذا نماذج أشعة الانحدار الذاتي والتي تكتفي فقط بتحديد أثار القيم السابقة فقط.

6.2 اختبار التوزيع الطبيعي: من أجل التحقق من هذه الفرضية نقوم باختبارها بواسطة اختبار جاك بيرا J-B، فإذا كانت الإحصائية المحسوبة والتي تتبع توزيع كاي مربع لهذا الأخير أقل من الجدولية عند مستوى معنوية 5 بالمئة مثلا نقول إن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

7.2 اختبار منهج الحدود Bounds Test: إن هذا الاختبار يوفر ميزة هامة وهي قدرته على تحديد علاقة التكامل المشرك لمزيج من السلاسل المستقرة عند المستوى والفرق الأول فقط، وهذا بخلاف اختباري أنجل قرانجر 1987 وجوهانسون 1991 واللذان يشترطان تكامل السلاسل من نفس الدرجة من أجل تحديد علاقة التكامل المشترك.[2]

1. جوادي عصام، زكان أحمد، النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1996-2014، *Revue d'économie et de statistique appliquée*، *Volume 13*، *Numéro 2*، ص-ص: 185-198.

2. لمزيد من التوضيح أنظر:

Pesaran, M.H., Shin, Y. and Smith, R. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics, 16, 289–326.

المبحث الثاني

تقدير النماذج ومناقشة وتحليل النتائج

نحاول في هذا الجزء من الدراسة تقدير أثر الأثر الصافي لخلق التجارة للدول محل الدراسة ومن ثم نقيس أثر خلق التجارة أو تحويل التجارة على مؤشرات التنمية الاقتصادية المختلفة لكل دولة، وقد اعتمدنا في مؤشرات التنمية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المحلي والصادرات عالية التقنية والمؤشر المركب للتنمية البشرية. وبعد ذلك سنقوم باستخلاص النتائج وطرح التحليل الاقتصادي لها.

أولا. الاختبارات القياسية:

1. الاختبارات القياسية للمتغيرات المكونة لنماذج الجزائر:

1.1 اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات نماذج الدراسة:

قبل تقدير النماذج يجب فحص جذر الوحدة للمتغيرات السلاسل الزمنية، ثم التأكد من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومتغيراته المستقلة.

من خلال اختبارات استقرارية متغيرات الدراسة الخاصة بدولة الجزائر الملحق 01 نلاحظ نتيجتين مختلفتين:

- المتغيرات CDRARDZA, CDREUDZA، تشير نتائجها إلى رفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وقبول الفرضية البديلة (استقرار المتغيرات عند المستوى)؛ وعليه فهذان المتغيران مستقران عند المستوى.
- أما باقي المتغيرات فكانت نتائجها تشير إلى انها مستقرة عند الفرق الأول.

2.1 اختبار التكامل المشترك لسلاسل الزمنية لنماذج الدراسة:

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية، والتأكد من أن المتغيرات مستقرة إما عند المستوى أو عند الفرق الأول، نقوم الآن باختبار التكامل المشترك لكل نموذج (للمتغيرات التابعة مع متغيراتها المستقلة).

ومن خلال اختبار جوهانسن في الملاحق (2، 3، 4، 5، 6 و7) نلاحظ ما يلي:

- أن جميع متغيرات النماذج:,HDI, GDPINV,XHT، لديها جذر وحدة عند المستوى
- متغيرات نموذجي MCTAR, MCTEU، لديها جذر وحدة عند المستوى والفرق الأول.

وعليه يمكننا تقدير النماذج بطريقة FMOLS للنماذج التي متغيراتها مستقرة عند نفس المستوى (,GDP HDI, INV, XHT)، أما النماذج التي متغيراتها غير مستقرة عند نفس المستوى فسنقدرها بطريقة ARDL.

النماذج التي تحتوي على المتغيرات CDRARDZA, CDREUDZA، لا يمكننا تقديرها بطريقة FMOLS، لأن هذه الطريقة لا يمكنها تقدير نماذج متغيراتها غير مستقرة في نفس المستوى.

3.1 اختبار التوزيع الطبيعي: للتأكد من صحة النماذج يجب القيام باختبار التوزيع الطبيعي، ومن خلال هذا الاختبار لاحظنا النتائج التالية (الملاحق: 8، 9، 10، 11، 12 و13):

من خلال معنوية جاك بيرا نلاحظ أن جميع نماذج الدراسة كانت أكبر من 0.05 مما يدل على أنها تتمتع بتوزيع طبيعي.

2. الاختبارات القياسية للمتغيرات المكونة لنماذج تونس:

1.2 اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات نماذج الدراسة:

قبل تقدير النماذج يجب فحص جذر الوحدة للمتغيرات السلاسل الزمنية، ثم التأكد من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومتغيراته المستقلة.

من خلال اختبارات استقرارية متغيرات الدراسة الخاصة بدولة تونس الملحق 14 نلاحظ نتيجتين مختلفتين:

- المتغيرات CDRARTUN, CDREUTUN، تشير نتائجها إلى رفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وقبول الفرضية البديلة (استقرار المتغيرات عند المستوى)؛ وعليه فهذان المتغيران مستقران عند المستوى.
- أما باقي المتغيرات فكانت نتائجها تشير إلى أنها مستقرة عند الفرق الأول.

2.2 اختبار التكامل المشترك للسلاسل الزمنية لنماذج الدراسة:

بعد الانتهاء من اختبارات الاستقرارية، والتأكد من أن المتغيرات مستقرة إما عند المستوى أو عند الفرق الأول، نقوم الآن باختبار التكامل المشترك لكل نموذج (للمتغيرات التابعة مع متغيراتها المستقلة).

ومن خلال اختبار جوهانسن في الملاحق (15، 16، 17 ، 18، 19، 20) نلاحظ ما يلي:

- إن جميع متغيرات النماذج:,HDI, GDPINV,M,XHT، لديها جذر وحدة عند المستوى

وعليه يمكننا تقدير النماذج بطريقة FMOLS للنماذج التي متغيراتها مستقرة عند نفس المستوى (GDP, HDI, INV, XHT)، أما النماذج التي متغيراتها غير مستقرة عند نفس المستوى فسنقدرها بطريقة ARDL.

النماذج التي تحتوي على المتغيرات CDRARDZA, CDREUDZA، لا يمكننا تقديرها بطريقة FMOLS، لأن هذه الطريقة لا يمكنها تقدير نماذج غير مستقرة في نفس المستوى.

3.2 اختبار التوزيع الطبيعي: للتأكد من صحة النماذج يجب القيام باختبار التوزيع الطبيعي، ومن خلال هذا الاختبار لاحظنا النتائج التالية (الملاحق: (21، 22، 23 و24 و 25 و26):

من خلال معنوية جاك بيرا نلاحظ أن جميع نماذج الدراسة كانت أكبر من 0.05 مما يدل على أنها تتمتع بتوزيع طبيعي.

3. الاختبارات القياسية للمتغيرات المكونة لنماذج المكسيك:

1.3 اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات نماذج الدراسة:

قبل تقدير النماذج يجب فحص جذر الوحدة للمتغيرات السلاسل الزمنية، ثم التأكد من وجود تكامل مشترك بين كل متغير تابع ومتغيراته المستقلة.

من خلال اختبارات استقرارية متغيرات الدراسة الخاصة بدولة المكسيك الملحق 27 نلاحظ نتيجة واحدة:

- كل المتغيرات تشير نتائجها إلى قبول فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، ورفض الفرضية البديلة (استقرار المتغيرات عند المستوى)؛ وعليه فان المتغيرات غير مستقرة عند المستوى.
- أما في اختبار الفرق الأول فكانت نتائجه تشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول.

2.3 اختبار التكامل المشترك لسلاسل الزمنية لنماذج الدراسة:

بعد الانتهاء من اختبارات الاستقرارية، والتأكد من ان المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، نقوم الآن باختبار التكامل المشترك لكل نموذج (للمتغيرات التابعة مع متغيراتها المستقلة).

ومن خلال اختبار جوهانسن في الملاحق (28، 29، 30 ، 31، 32، 33) نلاحظ ما يلي:

- إن جميع متغيرات النماذج:,HDI, GDPINV,MCDRLAI, MCDRNFT,XHT، لديها جذر وحدة عند المستوى.

بعد الانتهاء من هذه الاختبارات يمكننا تقدير النماذج بطريقة FMOLS أو بطريقة ARDL.

3.3 اختبار التوزيع الطبيعي: للتأكد من صحة النماذج يجب القيام باختبار التوزيع الطبيعي، ومن خلال هذا الاختبار لاحظنا النتائج التالية (الملاحق: (34-39):

من خلال معنوية جاك بيرا نلاحظ أن جميع نماذج الدراسة كانت أكبر من 0.05 مما يدل على أنها تتمتع بتوزيع طبيعي.

ثانيا. تقدير النماذج وتحليل وتفسير النتائج الخاصة بالأثر الصافي لخلق التجارة:

ترتكز نظرية فينر في عمقها على الأثر الإيجابي للتكامل الناتج عن عملية خلق التجارة، وفي المقابل الأثر السلبي الناتج عن تحويل التجارة، وفي المحصلة يُقيم القانون الفينري مقابلة بين القوة الإنشائية للاتحاد الجمركي، والقوة التحويلية لهذا الاتحاد.

ولتقدير هذا الأثر المرتبط بتدفقات التجارة الخارجية للدول محل الدراسة، يجدر التأشير أن أغلب الدراسات التي اطلعنا عليها وتناولت هذا الموضوع قد ركّزت على دراسة الأثر على الصادرات ومن خلال استخدام نموذج الجاذبية المفسر لتدفقات التجارة الدولية. إلا أننا سنعتمد في النموذج المقدر في هذه الدراسة على متغير الواردات لمجموعة من الاعتبارات:

- أن الهيكل السلعي للصادرات للجزائر والمكسيك يتركز بنسب عالية في الصادرات المحروقات، الذي يتأثر بعوامل خارجية منها الطلب العالمي وتقلبات الأسعار العالمية.
- أن اتفاقيات الإقليمية الجديدة واتفاقيات التكامل الإنمائي للدول محل الدراسة لا تشمل ضمن بنود اتفاقياتها معالجة السلع ضمن قطاع المحروقات وعلى ذلك يتم استثنائها من الإعفاءات الجمركية.
- في ظل هذه العوامل فإن متغير الواردات يكون أكثر تعبيرا عن أثري خلق التجارة وتحويل التجارة.

و يأخذ النموذج الصيغة الرياضية العامة التالية:

$$Mi = f(GDPi, GDPj, CDR, CT).$$

حيث يمثل Mi الواردات الإجمالية للدولة محل الدراسة، ويُعبر GDPj على إجمالي الناتج للتكتل أما GDP*i* فيُمثل الناتج للدولة محل الدراسة، ويُعبر CT على الأثر الصافي لخلق التجارة. في حين أدرجنا CDR كمتغير معبر عن المسافة الاقتصادية، ويجدر التأشير أن أغلب الدراسات التي عنيت بتفسير تدفقات التجارة الدولية عبر نماذج الجاذبية استخدمت المسافة الجغرافية معبرا عنها بالكليومترات للتعبير عن تكلفة الشحن والنقل، لكن في هذه الدراسة فقد استخدمنا مؤشر اصطلحنا عليه المسافة الاقتصادية وهي تُعبر عن المسافة الجغرافية في سعر الصرف الحقيقي الفعال لما لتغيرات سعر الصرف من أثر على تكلفة النقل .

والنموذج المشار إليه في صيغته الاحتمالية يُكتب على الشكل الآتي:

$$Mi = \beta_0 + \beta_1 GDPj + \beta_2 GDPi + \beta_3 CDR + \beta_4 CT + U$$

حيث (U) يمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة *(error term)* والذي يُفترض أن قيمه موزعة توزيعا طبيعيا وبوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، وهذه الفروض ضرورية للحصول على مقدرات غير متحيزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة من معلمات النموذج (β_0 , β_1 , β_2 , β_3 , β_4).

1. تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الواردات في الجزائر:

1.1 النموذج الأول الخاص بأثر خلق التجارة وتحويل التجارة للجزائر في ظل الشراكة الأورو متوسطية:

يُشير الجدول الخاص بتقدير النموذج أنه في المدى القصير فإن الواردات الجزائرية ترتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وهي علاقة معنوية عند 1%. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

جدول 2-2:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة لاتفاق الشراكة الأورو متوسطية للفترة 1985-2015

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: MDZA
Selected Model: ARDL(3, 2, 0, 0)
Date: 05/16/17 Time: 23:29
Sample: 1985 2015
Included observations: 28

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MDZA(-1))	0.346112	0.097937	3.534019	0.0024
D(MDZA(-2))	-0.202297	0.071712	-2.820980	0.0113
D(GDPDZA)	0.147957	0.022460	6.587519	0.0000
D(GDPDZA(-1))	-0.116173	0.028892	-4.021022	0.0008
D(GDPEU28)	0.000801	0.000347	2.305914	0.0332
D(CDREUDZA)	11.347054	6.459697	1.756592	0.0960
D(CTEUDZA)	-4684.704364	1388.952342	-3.372833	0.0034
CointEq(-1)	-0.623636	0.076478	-8.154400	0.0000

Cointeq = MDZA - (0.3150*GDPDZA + 0.0017*GDPEU28 + 23.6539 *CDREUDZA - 7652.3083*CTEUDZA -25641.7189)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPDZA	0.314988	0.030129	10.454625	0.0000
GDPEU28	0.001749	0.000829	2.109675	0.0491
CDREUDZA	23.653852	14.701088	1.608987	0.1250
CTEUDZA	-7652.308267	3155.452043	-2.425107	0.0260
C	-25641.718908	9916.514647	-2.585759	0.0186

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

فمن ناحية التحليل الاقتصادي فإن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الذي يقابله من الناحية النقدية الدخل الوطني ووفقا لمنظور التحليل الاقتصادي الكلي في أغلب مدارسه الفكرية فإنه يُعتبر أهم محدد للمعادلة السلوكية للواردات، فكلما ارتفع الدخل أدى ذلك إلى ارتفاع الواردات والعكس، كما أن قيمة الواردات تتعمق قيمتها ارتباطا بالدخل بحسب الميل الحدي للواردات.

كما ترتبط الواردات الجزائرية بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي للدول الثماني والعشرون المنظمة للاتحاد الأوربي عند مستوى معنوية 5% . وتجد هذه النتيجة تفسيرا لها في ظل الآثار التبادلية للصفقات التجارية وآثار التغذية العكسية. فارتفاع الدخل في دول الاتحاد الأوربي يكون له أثر على وارداته وهو ما يُسهم في رفع صادرات الجزائر اتجاه الشريك التجاري، ويُؤثر ارتفاع صادرات الجزائر طرديا على الدخل الذي يُؤثر بدوره على الواردات ارتفاعا.

ويُبين الجدول أعلاه أن ورادات الجزائر تؤثر فيها المسافة الاقتصادية إيجابيا عند مستوى دلالة 5% . فكلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعال فهذا يعني تحسن قيمة العملة الوطنية أي انخفاض عدد الوحدات من العملة الوطنية اللازمة للحصول على العملة الأجنبية، وهذا الأمر عمليا يُقلل من تكلفة النقل وكمحصلة لذلك تكلفة السلع المستوردة.

أما فيما تعلق بنتائج النموذج في المدى الطويل فإننا نُسجل ما يلي:

- تأثير طردي للناتج المحلي للجزائر (GDPDZA) على الواردات الجزائرية عند مستوى معنوية 1%؛
- تأثير طردي للناتج المحلي لدول الاتحاد الأوربي (GDPEU28) على الواردات الجزائرية عند مستوى معنوية 1%؛

والنتائج المشار إليها تتوافق مع النظرية الاقتصادية ومع التحليل الديناميكي لآثار هذه المتغيرات، فبالأخذ بعين الاعتبار الآثار الديناميكية للدخل وتأثيراته على أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية المكونة للطلب الكلي فإن الزيادة في الواردات تكون نتيجة للأثر المباشر للدخل، وتتعمق نتيجة الزيادات المتتالية في الدخل الناتجة عن ارتفاع كل من الاستهلاك المحلي (بسبب ارتفاع الدخل) والاستثمار المحلي (نتيجة ارتفاع الادخار، ولمواجهة الطلب الاستهلاكي الإضافي). في حين أن آثار النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوربي وزيادة وارداته سيكون له أثر التغذية العكسية على واردات الجزائر. مما يُؤدي إلى ارتفاعها، ويتعمق هذا الأثر في المدى الطويل وهو ما تُبينه المعاملات المبينة في المدى الطويل (β_1, β_2) (0.3150, 0.0017) والتي ارتفعت مقارنة بالمعلمات في المدى القصير (β_1, β_2) (0.147957, 0.000801).

أما فيما تعلق بالأثر الصافي لخلق التجارة فإننا نُسجل في المدى القصير والمدى الطويل كان له تأثير سلبي معنوي عند مستوى دلالة 5%. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ويُمكن تحليل هذه النتيجة بتركيز الآتي:

ويُفرّق «فينر» في هذا الصدد بين قوتين متناقضتين ناتجتين عن قيام الاتفاقات الإقليمية: تتعلق القوة الأولى بما يُولده من قوة خلق التجارة (*Trade Creation Force*) وهي قوة نابعة من إزالة القيود على التجارة

البينية للمنطقة التكاملية، وبالتالي تُحفز المنتجين المحليين في الدول الأعضاء على تصريف منتجاتهم داخل المنطقة التكاملية. أما القوة الثانية فتُعرف بقوة تحويل التجارة (*Trade Diversion Force*)، وهي القوة الناشئة عن تزايد الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين من خلال توحيد التعريفة الجمركية الموحدة قبل العالم الخارجي، أي في مواجهة المنتجين من غير الدول الأعضاء. وتتمثل في تبديل المستوردات ذات أثمان منخفضة من منتج دولة غير عضو، بمستوردات ذات أثمان أغلى من دولة عضو[1].

ارتباطا بالتأصيل والتراث النظري السابق، فإن أثر تحويل التجارة عندما يتعلق بالواردات يكون له أثر في زيادة القيمة النقدية للواردات نتيجة عمليات الاستيراد من الدول الأعضاء في التكامل والأقل كفاءة مقارنة بالدول خارج التكامل الاقتصادي. في حين أن أثر خلق التجارة يخفض من القيمة النقدية للواردات نتيجة حصول الدولة على المنتجات التي تستوردها بأسعار أقل. وعلى ذلك فإن الأثر الصافي لخلق التجارة (خلق التجارة – تحويل التجارة) وعندما يتعلق التحليل بالواردات فإن الإشارة السلبية في النموذج تدل على أن أثر خلق التجارة أكبر من تحويل التجارة، وعلى ذلك يكون الأثر واضح في خفض قيمة الواردات نتيجة لانخفاض الأسعار.

وفي سياق التبرير والتحليل والتفسير السابق فإننا نستنتج أن الإقليمية الجديدة والتي يُصطلح عليها في حالة الجزائر الشراكة الأورو جزائرية قد كان لها أثر في خلق التجارة أكبر منه من أثر تحويل التجارة. وبالتالي يظهر من النموذج أثر صافي خلق التجارة ودوره في خفض الواردات من جانب التحليل السعري.

وبالتالي فإن النتيجة الأولى التي نستخلصها من تقدير النموذج الأول في ظل الشراكة الجزائرية أن هناك أثر صافي لخلق التجارة، وهذه النتيجة سيتم الاعتماد عليها من بعد في تقدير النماذج المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وأهم مؤشراتها من أجل تحليل العلاقة بين خلق التجارة وتحويل التنمية أو خلق التنمية.

2.1 النموذج الثاني الخاص بأثر خلق التجارة وتحويل التجارة للجزائر في ظل اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية:

يُشير الجدول الموالي الخاص بتقدير النموذج الخاص أثر خلق التجارة وتحويل التجارة لاتفاق منطقة التجارة الحرة العربية أنه في المدى القصير فإن الواردات الجزائرية ترتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (GDPDZA) عند مستوى معنوية عند 10%. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

[1]. *Ali .M. El-Agraa*, ***The European Union Economics and Policies***, *8 edition, Cambridge university press, London, 2007, P 109.*

الجدول 2-3:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة في الجزائر لاتفاق منطقة التجارة الحرة العربية للفترة 1985-2015

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: MDZA
Selected Model: ARDL(2, 0, 3, 0)
Date: 05/16/17 Time: 23:29
Sample: 1985 2015
Included observations: 28

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MDZA(-1))	0.588852	0.127888	4.604423	0.0002
D(GDPLAS)	0.007373	0.007581	0.972670	0.3436
D(GDPDZA)	0.123705	0.068667	1.801534	0.0884
D(GDPDZA(-1))	-0.230645	0.046113	-5.001738	0.0001
D(GDPDZA(-2))	-0.103061	0.031207	-3.302471	0.0040
D(CDRARDZA)	-1.642976	3.771169	-0.435668	0.6683
D(CTARDZA)	6692.069646	2486.318825	2.691557	0.0149
CointEq(-1)	-1.283622	0.160033	-8.020981	0.0000

Cointeq = MDZA - (0.0025*GDPLAS + 0.2785*GDPDZA -1.5988 *CDRARDZA + 4012.5478*CTARDZA -2671.0685)

Long Run Coefficients

Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
GDPLAS	0.002507	0.004074	0.615446	0.5460
GDPDZA	0.278543	0.054701	5.092078	0.0001
CDRARDZA	-1.598848	3.067522	-0.521218	0.6086
CTARDZA	4012.547786	1613.514310	2.486837	0.0229
C	-2671.068525	1563.177097	-1.708743	0.1047

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

أما في ما تعلق بالناتج المحلي للدول العربية فأثره طردي على الواردات إلا أنه غير معنوي، وكذلك الأمر بالنسبة للمسافة الاقتصادية بين الأقطار العربية والجزائر.

أما في المدى الطويل فإن الناتج المحلي للجزائر يُؤثر طرديا على الواردات، وهذه العلاقة معنوية عند 1% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، كون مستوى الدخل الوطني المحدد الأساسي لمستوى الواردات، وقد تم التطرق لتحليل هذا الأثر في النموذج السابق. أما فيما تعلق بأثر الناتج الإجمالي للدول العربية والمسافة الاقتصادية فأثرها غير معنوي في النموذج.

وعند تحليل أثر قوة خلق التجارة وتحويل التجارة الناتج عن اتفاق منطقة التجارة الحرة في المدى القصير والطويل نخلص إلى ما يلي:

- ترتبط الواردات الجزائرية طرديا بالأثر الصافي لخلق التجارة في المدى القصير، وهو ارتباط معنوي عند مستوى 5%؛
- علاقة تأثير الأثر الصافي لخلق التجارة في المدى الطويل على الواردات الجزائرية كمتغير تابع علاقة طردية معنوية عند مستوى 5%؛

إن أثر خلق التجارة يحدث إذا أدى قيام التكامل الاقتصادي إلى نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأعلى محلياً إلى الدولة ذات التكلفة الأقل العضو في التكتل، ممّا يعني أن خلق التجارة يكون أثرها إيجابياً على صادرات الدولة، وهذا يعني استخداماً أفضل لمجموعة موارد أعضاء التكتل، وبالتالي الاقتراب من توزيع الإنتاج في ظل حرية التجارة. أمّا أثر تحويل التجارة فينتج من نقل إنتاج السلعة من الدولة ذات التكلفة الأقل في السوق الخارجي إلى الدولة ذات التكلفة الأعلى العضو في التكتل والتي اكتسبت ميزة حماية التعريفة الناتجة عن إلغاء التعريفة الجمركية على الدولة العضو. ويُعتبر أثراً سلبياً بعكس أثر خلق التجارة لأنّه يُؤدي إلى تحول التجارة من منتج أقل تكلفة إلى آخر أعلى تكلفة وبالتالي الابتعاد عن الوضع الأمثل للإنتاج المحقق في ظل حرية التجارة.

إن العلاقة المقدرة في النموذج والتي تتسم بالعلاقة الطردية التي تربط أثر صافي خلق التجارة بالواردات تُشير إلى أن الأثر الصافي يميل إلى تحويل التجارة في حالة تكتل الدول العربية. أي أن الزيادة الناتجة في الواردات تُعزى إلى استيراد مجموعة من السلع من مصادر أقل كفاءة في المنطقة التكاملية، بتعبير آخر تُعزى إلى أثر تحويل التجارة.

وبالتالي فإن النتيجة الثانية التي نستخلصها في حالة الجزائر ضمن اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية أن هناك أثر صافي لتحويل التجارة، وهذه النتيجة سيتم الاعتماد عليها من بعد في تقدير النماذج المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وأهم مؤشراتها من أجل تحليل العلاقة بين خلق التجارة وتحويل التجارة وتحويل التنمية أو خلق التنمية.

2. تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الواردات في تونس:

1.2 النموذج الأول الخاص بأثر خلق التجارة وتحويل التجارة لتونس في ظل الشراكة الأورو متوسطية:

يُشير الجدول الخاص بتقدير النموذج أنه في المدى القصير فإن الواردات التونسية ترتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي لتونس، وهي علاقة معنوية عند 1%. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

جدول 2-4:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة في تونس في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية للفترة 1985-2015

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: MTUN
Selected Model: ARDL(1, 2, 2, 0)
Date: 05/17/17 Time: 00:15
Sample: 1985 2015
Included observations: 29

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPEU28)	-0.000504	0.000401	-1.258265	0.2235
D(GDPEU28(-1))	0.000956	0.000358	2.672069	0.0151
D(GDPTUN)	0.863437	0.179059	4.822091	0.0001
D(GDPTUN(-1))	-0.823926	0.194029	-4.246401	0.0004
D(CDREUTUN)	-4.228889	13.091392	-0.323028	0.7502
D(CTEUTUN)	-630.038979	846.986755	-0.743859	0.4661
CointEq(-1)	-0.904520	0.151972	-5.951889	0.0000

Cointeq = MTUN - (0.0002*GDPEU28 + 0.6178*GDPTUN -5.4744 *CDREUTUN - 1819.8153*CTEUTUN -2734.8403)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPEU28	0.000179	0.000580	0.309005	0.7607
GDPTUN	0.617782	0.185529	3.329836	0.0035
CDREUTUN	-5.474423	39.017942	-0.140305	0.8899
CTEUTUN	-1819.815273	713.499833	-2.550548	0.0195
C	-2734.840293	9838.586657	-0.277971	0.7840

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج أنه في المدى الطويل:

- يُؤثر الناتج المحلي لتونس طرديا على الواردات التونسية، وهو أثر معنوي عند مستوى 5%؛
- علاقة تأثير الأثر الصافي لخلق التجارة في المدى الطويل على الواردات التونسية كمتغير تابع علاقة عكسية معنوية عند مستوى 5%؛

وبالتالي فإن النتيجة الثالثة التي نستخلصها من تقدير النموذج الخاص بأثر صافي خلق التجارة على الواردات في ظل الشراكة الأورمتوسطية مع تونس أن هناك أثر صافي لتحويل التجارة، وهذه النتيجة سيتم الاعتماد عليها من بعد في تقدير النماذج المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وأهم مؤشراتها من أجل تحليل العلاقة بين خلق التجارة وتحويلها وتحويل التنمية أو خلقها.

2.2 النموذج الثاني الخاص بأثر خلق التجارة وتحويل التجارة لتونس في ظل اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية:

يُشير الجدول أدناه والخاص بتقدير النموذج الواردات في المدى القصير، أن الواردات التونسية ترتبط بعلاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي لتونس، وهي علاقة معنوية عند 1%. كما يُؤثر الناتج المحلي لمجموع الدول العربية المنظمة لمنطقة التجارة الحرة العربية طرديا على الواردات التونسية، وذا الأثر معنوي عند مستوى 1%.

الجدول 2-5:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة في تونس لاتفاق منطقة التجارة الحرة العربية للفترة 1985-2015

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: MTUN
Selected Model: ARDL(3, 2, 4, 0)
Date: 05/17/17 Time: 00:15
Sample: 1985 2015
Included observations: 27

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(MTUN(-1))	0.947338	0.259833	3.645945	0.0030
D(MTUN(-2))	0.377337	0.126326	2.987012	0.0105
D(GDPLAS)	0.010289	0.001103	9.332669	0.0000
D(GDPLAS(-1))	-0.006683	0.001797	-3.719985	0.0026
D(GDPTUN)	0.352604	0.066008	5.341861	0.0001
D(GDPTUN(-1))	-0.245604	0.103756	-2.367125	0.0341
D(GDPTUN(-2))	0.126706	0.096110	1.318344	0.2101
D(GDPTUN(-3))	0.186095	0.075322	2.470678	0.0281
D(CDRARTUN)	6.056541	15.791983	0.383520	0.7075
D(CTARTUN)	-2582.149892	718.655242	-3.593030	0.0033
CointEq(-1)	-1.435336	0.277475	-5.172841	0.0002

Cointeq = MTUN - (0.0054*GDPLAS + 0.3127*GDPTUN + 2.7656 *CDRARTUN - 1336.8624*CTARTUN -2386.2329)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPLAS	0.005385	0.000687	7.841808	0.0000
GDPTUN	0.312745	0.036164	8.647878	0.0000
CDRARTUN	2.765621	11.490665	0.240684	0.8136
CTARTUN	-1336.862380	698.654495	-1.913481	0.0780
C	-2386.232933	4483.364366	-0.532242	0.6035

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

تُشير نتائج التقدير في المدى الطويل إلى تأثير طردي معنوي لكل من الناتج الإجمالي للدول العربية والناتج المحلي الإجمالي لتونس على الواردات التونسية عند مستوى دلالة 1%.

أما فيما تعلق بالأثر الإنشائي الناتج عن قيام التكتل فتُشير النتائج في المدى القصير والطويل إلى وجود أثر سلبي لصافي خلق التجارة على الواردات، وهو ما يعني أن أثر تحويل التجارة الناتج عن تفكيك القيود الجمركية أكبر من قوة خلق التجارة.

وبالتالي فإن النتيجة الرابعة التي نستخلصها من تقدير النموذج الخاص بأثر صافي خلق التجارة على الواردات في ظل التكامل العربي أن هناك أثر صافي لتحويل التجارة، وهذه النتيجة سيتم الاعتماد عليها من بعد في تقدير النماذج المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وأهم مؤشراتها من أجل تحليل العلاقة بين خلق التجارة وتحويلها وتحويل التنمية أو خلقها.

3. تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الواردات في المكسيك:

1.3 النموذج الأول الخاص بأثر خلق التجارة وتحويل التجارة للمكسيك في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA):

تُشير نتائج التقدير في المدى الطويل إلى تأثير طردي معنوي لكل من الناتج الإجمالي للنافتا والناتج المحلي الإجمالي للمكسيك على الواردات المكسيكية عند مستوى دلالة 5%. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية

جدول 2-6:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة في المكسيك في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية للفترة 1985-2015

Dependent Variable: MMEX
Method: ARDL
Date: 05/17/17 Time: 22:09
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): GDPMEX GDPNFT CDRNFTMEX
Fixed regressors: CTNFTMEX C
Number of models evalulated: 192
Selected Model: ARDL(1, 0, 3, 3)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	4.995910	0.132456	0.661737	MMEX(-1)
0.0037	3.400448	0.046235	0.157219	GDPMEX
0.0003	4.625285	0.008353	0.038633	GDPNFT
0.0029	-3.517949	0.013315	-0.046841	GDPNFT(-1)
0.6342	-0.485076	0.009669	-0.004690	GDPNFT(-2)
0.0626	2.001718	0.005779	0.011569	GDPNFT(-3)
0.3584	-0.945597	0.073630	-0.069625	CDRNFTMEX
0.1230	-1.628110	0.079673	-0.129717	CDRNFTMEX(-1)
0.7231	0.360627	0.073420	0.026477	CDRNFTMEX(-2)
0.0345	-2.311122	0.053301	-0.123185	CDRNFTMEX (-3)
0.0785	1.879400	6922.269	13009.71	CTNFTMEX
0.0412	2.219916	31712.80	70399.74	C
206744.2	*Mean dependent var*		0.997636	*R-squared*
129631.3	*S.D. dependent var*		0.996010	*Adjusted R-squared*
21.15631	*Akaike info criterion*		8188.209	*S.E. of regression*
21.72725	*Schwarz criterion*		1.07E+09	*Sum squared resid*
21.33085	*Hannan-Quinn criter.*		-284.1883	*Log likelihood*
2.233168	*Durbin-Watson stat*		613.7409	*F-statistic*
			0.000000	*Prob(F-statistic)*

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

أما فيما تعلق بالأثر الصافي لخلق التجارة فيتبين لنا من خلال مخرجات التقدير القياسي أن اتفاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية كان له أثر في زيادة الواردات، ومن منظور التأصيل النظري لخلق التجارة وتحويل التجارة فإن هذه العلاقة تُؤشّر على أثر لتحويل التجارة يتجاوز الأثر الإنشائي لخلق التجارة وكمحصلة لذلك أثر صافي لتحويل التجارة. وعلى ذلك فإن الإقليمية الجديدة المجسدة في اتفاق النافتا قد حولت جزء من مسارات الواردات المكسيكية من المصادر الأكثر كفاءة إلى المصادر الأقل كفاءة، وهو ما يظهر في الانعكاسات السعرية على قيمة الواردات.

مما سبق تفصيله يُمكننا الحكم بأن الأثر الصافي للتكامل على الواردات المكسيكية في حالة النافتا يتسم بأثر صافي لتحويل التجارة، وهذه النتيجة سيُرتكز عنها في تقدير النماذج المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وأهم مؤشراتها من أجل تحليل العلاقة بين تحويل التجارة وما ينتج عنها من آثار مرتبطة بخلق التنمية وتحويل التنمية.

2.3 النموذج الأول الخاص بأثر خلق التجارة وتحويل التجارة للمكسيك في ظل اتفاقية الرابطة الأمريكية اللاتينية للتكامل (LAIA):تُشير نتائج التقدير في هاته الاتفاقية إلى تأثير طردي معنوي للناتج المحلي الإجمالي للمكسيك على الواردات المكسيكية عند مستوى دلالة 1%. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية

الجدول 2-7:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة في المكسيك في سياق الرابطة الأمريكية اللاتينية للتكامل للفترة 1985-2015

Dependent Variable: MMEX
Method: ARDL
Date: 05/17/17 Time: 22:17
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): GDPMEX GDPLAI CDRLAIMEX
Fixed regressors: CTLAIMEX
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(2, 1, 2, 0)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1257	1.597883	0.271780	0.434273	MMEX(-1)
0.0598	-1.995040	0.177976	-0.355069	MMEX(-2)
0.0000	5.404891	0.076945	0.415878	GDPMEX
0.1103	-1.670883	0.058800	-0.098248	GDPMEX(-1)
0.4304	-0.804778	0.016662	-0.013409	GDPLAI
0.5715	-0.575289	0.026092	-0.015010	GDPLAI(-1)
0.0268	2.389618	0.016418	0.039232	GDPLAI(-2)
0.0032	-3.350809	0.069519	-0.232944	CDRLAIMEX
0.0359	2.249879	22447.11	50503.29	CTLAIMEX
200452.8	Mean dependent var		0.995949	R-squared
131727.0	S.D. dependent var		0.994329	Adjusted R-squared
21.49167	Akaike info criterion		9920.250	S.E. of regression
21.91600	Schwarz criterion		1.97E+09	Sum squared resid
21.62457	Hannan-Quinn criter.		-302.6292	Log likelihood
			1.569196	Durbin-Watson stat

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

كما تُشير نتائج التقدير إلى أن أثر صافي خلق التجارة ذو تأثير سلبي معنوي عند مستوى 1% على الواردات المكسيكية عند مستوى دلالة 5%. وهو ما يُؤشّر على أن أثر خلق التجارة هو الأثر الأكبر مقارنة بأثر خلق التجارة. وارتكازا على هذه النتيجة يُمكننا الحكم بأن الأثر الصافي للتكامل على الواردات المكسيكية في سياق الرابطة الأمريكية اللاتينية للتكامل (LAIA) يتسم بأثر صافي لخلق التجارة، وهذه النتيجة سيُرتكز عنها في تقدير النماذج المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

ثالثا– تقدير النماذج وتحليل وتفسير النتائج الخاصة بالعلاقة بين الأثر الصافي لخلق التجارة والأثر الصافي لخلق التنمية:

في سياق نظرية التكامل الإنمائي فإنّه من الممكن أن تُعتبر قوة «خلق التجارة» في حالة الدول النامية – خلافاً لما عليه الحال في الدول المتقدمة – كقوة ضارة في ضوء النظر إلى ما يُمكن أن تُؤدي إليه زيادة المنافسة داخل المنطقة التكاملية، وما يعقبها من اندثار الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة. وهو نفس الأثر الذي يترتب على قوة «تحويل التنمية». في حين أنّ قوة «تحويل التجارة» يُمكن أن يكون أمراً مفيداً، لما يُمكن أن يُؤدي إليه من تحرير واردات الدول الأعضاء من السلع الوسيطية والرأسمالية اللازمة لدوران العملية الإنتاجية، بعيداً عن كل قيود سعر الصرف الأجنبي والقيود الكمية المفروضة عليها. وفي هذا الخصوص يُمكن أن يلتقي كل من «خلق التنمية» و «تحويل التجارة» من حيث تشابهها في الأثر على مستويات الإنتاج والتوظيف في حالة نموذج التكامل الإنمائي.

من هذا المنطلق، سنحاول في هذا الجزء تحديد إذا ما كان أثر «خلق التجارة» في سياق الترتيبات الإقليمية الجديدة قد أدى إلى «أثر تحويل التنمية» خاصة وأن الترتيبات الإقليمية الجديدة تُجيز عدم التجانس الاقتصادي واختلاف درجات النمو وبالتالي فإن حالة المنافسة بين الدول الأعضاء الأكثر تقدما والدول النامية تكون أكثر أثراً مما عليه الحال في حالة التكامل الإنمائي. كما سنقوم بالنظر إذا ما أدت حالات «تحويل التجارة» والناشئة عن التكامل التقليدي بين الدول النامية ممثلة في منطقة التجارة الحرة العربية والرابطة الأمريكية اللاتينية للتكامل (*Latin American Integration Association*) إلى تعزيز أثر «خلق التنمية». وعلى ذلك فإن هذا الجزء من الدراسة فإن الافتراضات التي سننطلق منها في هذا الصدد كالآتي:

- إن أثر «خلق التجارة» في الاتفاقيات الإقليمية الجديدة سيُؤدي إلى تعميق أثر «تحويل التنمية» في الدول النامية؛
- إن أثر «تحويل التجارة» في الاتفاقيات التكامل بين الدول النامية سيُؤدي إلى تعميق أثر «خلق التنمية» في الدول النامية.

1. تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على التنمية الاقتصادية للجزائر:

سنُركز في هذا الجزء من الدراسة على دراسة أثر صافي خلق التجارة على مستويات التنمية الاقتصادية من خلال الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية للتنمية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي، ومؤشرات هيكلية والمتعلقة بالصادرات عالية التقنية والمؤشر المركب لقياس مستوى التنمية (HDI) (*Human Development Index*) من خلال التحليل الاتي:

1.1 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

من خلال معطيات الجدول نُشير إلى الملاحظات الآتية:

- يُؤثر المتغير المستقل (CTEUDZA) إيجابا على مؤشر نمو الناتج المحلي للجزائر، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%.
- يُؤثر المتغير المستقل (CTARDZA) سلبا على مؤشر نمو الناتج المحلي للجزائر، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%.

الجدول 2-8:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الناتج المحلي في الجزائر للفترة 1985-2015

Dependent Variable: GDPDZA
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/16/17 Time: 22:58
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C CTARDZA CTEUDZA
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GGEDZA	3.336708	0.560137	5.956948	0.0000
INVDZA	0.555181	0.379998	1.461009	0.1565
C	16909.14	3961.676	4.268177	0.0002
CTARDZA	-29251.43	9274.393	-3.154000	0.0042
CTEUDZA	42653.94	6728.127	6.339645	0.0000
R-squared	0.987825	Mean dependent var		95576.98
Adjusted R-squared	0.985877	S.D. dependent var		59499.95
S.E. of regression	7070.927	Sum squared resid		1.25E+09
Long-run variance	62363731			

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

فيما تعلق بالشراكة الأوروجزائرية فقد تثبيت النتيجة السابقة أن هناك أثر صافي لخلق التجارة، ويُمكننا أن نستنتج أن زيادة وتعميق الأثر الصافي لخلق التجارة –المترتبة على اتفاقية الشراكة– يُؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، ونُبرر هذه النتيجة من خلال التحليل الآتي:

- إن الأثر الصافي لخلق التجارة وما يتضمنه من الحصول على المنتجات من المصادر الأكثر كفاءة يعني تمكن الجزائر من حصول على سلع ضمن سلة الواردات بأسعار أقل مما كانت تستورده قبل الاتفاق، وهو ما يكون له أثر في خفض قيمة الواردات الكلية، إن خفض قيمة الواردات الكلية يُؤثر بشكل مباشر في الطلب الكلي الذي تُعتبر دالة الواردات من أحد مكونات ($AD = C + I + G + X - M$) وبما أن العلاقة عكسية بين الطلب الكلي والواردات فإن الانخفاض في هذه الأخيرة سيُؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي مما يُسهم في زيادة

الناتج المحلي الإجمالي. وهذه الزيادة يكون لها أثر ديناميكي على أغلب متغيرات الطلب الكلي المرتبطة بالدخل ما يُسهم في حقن الاقتصاد بجرعات توسعية تُساهم في تواتر النمو الاقتصادي.

◆ إن الأثر الصافي لخلق التجارة وتناسقا مع مرتكزات التكامل في نظر «ميردال» يُسهم في زيادة «الكفاءة الإنتاجية» ضمن الكتلة الاقتصادية المشكلة، وذلك مع إعطاء الفرص الاقتصادية المتساوية للأعضاء في هذا التكتل.

◆ يُساهم الأثر الصافي لخلق التجارة في ترقية المنافسة بما يُمكّن من رفع القدرة والكفاءة للآلة الإنتاجية في الدول النامية الأطراف في اتفاقيات الإقليمية الجديدة، ويُساهم في إعادة تأهيل القطاع ودفع عملية الإصلاح والتعديل الهيكلي، وضبط استراتيجيات صناعية جديدة لدول الجنوب.

◆ كما أن التنسيق والتنظيم القانوني للأسواق المنتجات وعوامل الإنتاج (مكافحة الاحتكار، القوانين التي تنظم التدفقات التجارية، وعلاقات العمل، والمؤسسات المالية). يهيئ أداة للنمو استنادا لدعوى أن التجارة دافع للنمو الاقتصادي، دون أن يترتب على ذلك آثار انحسارية كتلك التي تحدث داخل القطر الواحد نتيجة اجتذاب المناطق الأكثر ديناميكية لعناصر الإنتاج.

◆ إن اتساع السوق نتيجة عملية التكامل يُمكِّن من إقامة صناعات بحجم اقتصادي كبير والاستفادة من وفورات الحجم التي تنشأ عن عملية التكامل وتخصص في الإنتاج، وهو ما يُسهم في تعميق أثر خلق التجارة وآثاره الديناميكية في زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي.

◆ إن الأثر الصافي لخلق التجارة يُسهم في تحسين معدلات التبادل كأحد الآثار الإيجابية للتكامل الاقتصادي، فعملية التكامل تؤدي إلى تحسين مركز الدولة المتكاملة، وهذا النوع من التبادل المستقل الذي يتحول فيه الطلب الخارجي على الصادرات إلى نشاط إنتاجي محلي، يتولد عنه وعن الدخول المتولدة منه طلب على الواردات، التي هي صادرات دول أخرى. ومع تزايد حركة التبادل يتزايد النشاط الإنتاجي والدخل المتولد عنه، أي يحدث نمو اقتصادي، ويستجيب الاقتصاد لدافعية التصدير صعودا وهبوطا[1].

كمحصلة للتحليل المتعلق بالنتيجة الأولى فإن الدراسة تخلص إلى أن حالة خلق التجارة الناتجة عن الشراكة الأورو الجزائرية كان لها أثر طردي في خلق النمو الاقتصادي. وهو ما يُمكن من الحكم فيما تعلق بالمؤشر الأول للتنمية الاقتصادية على أن «خلق التجارة» قابله «خلق التنمية».

1. وهو ما يسمى بالتغذية العكسية التي يزيد أثرها حسب قيمة مضاعف التجارة الخارجية.

أما فيما تعلق بمنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى فقد أثبتت النتيجة السابقة أن هناك أثر صافي لتحويل التجارة، ويُمكننا أن نستنتج أن زيادة وتعميق الأثر الصافي لتحويل التجارة –المترتبة عن منطقة التجارة الحرة العربية– يُؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، ونُبرر هذه النتيجة من خلال التحليل الآتي:

- إن الأثر الصافي لتحويل التجارة وما يتضمنه من الحصول على المنتجات من المصادر الأقل كفاءة يعني أن الجزائر أصبحت تستورد سلعا أكثر سعرا مقارنة بما كانت تستورده من المصادر الأكثر كفاءة قبل الاتفاق. وهو ما يكون له أثر في رفع قيمة الواردات الكلية، وكمحصلة لذلك خفض الطلب الكلي والناتج. وهذا الانخفاض يكون له أثر ديناميكي على أغلب متغيرات الطلب الكلي المرتبطة بالدخل ما يُسهم في انكماش عملية الإنتاج وخفض النمو الاقتصادي.
- ارتباطا بالتحليل أعلاه، إن ما يُعمّق انخفاض نمو الناتج، انخفاض الإيرادات من الرسوم الجمركية والتي تُمثل بندا مهما في الموازنة العامة للدول تغطي النفقات، وهذا يعني خفض الإنفاق الحكومي لتفادي العجز في الموازنة، وهو ما يُعتبر سياسة نقدية انكماشية يكون لها أثر انكماشي على الناتج.

إنّ قوة «تحويل التجارة» التي يرى «لندر» و «سامي عفيفي» أنها يُمكن أن تكون أمراً مفيداً، لما يُمكن أن تُؤدي إليه من تحرير واردات الدول الأعضاء من السلع الوسيطية والرأسمالية اللازمة لدوران العملية الإنتاجية، بعيداً عن كل قيود سعر الصرف الأجنبي والقيود الكمية المفروضة عليها. وبالتالي التقاء كل من «خلق التنمية» و «تحويل التجارة» من حيث تشابهها في الأثر على مستويات الإنتاج والتوظيف في حالة نموذج التكامل الإنمائي، لم تُحقق في حالة تكامل الجزائر مع الدول العربية ضمن نسق التكامل في إطار منطقة التجارة الحرة العربية.

كمحصلة للتحليل المتعلق بالنتيجة الثانية فإن الدراسة تخلص إلى أن حالة تحويل التجارة الناتجة عن منطقة التجارة الحرة العربية كان لها أثر عكسي في خلق النمو الاقتصادي. وهو ما يُمكّن من الحكم فيما تعلق بالمؤشر الأول للتنمية الاقتصادية على أن الأثر الضار لـ«تحويل التجارة» أدى إلى ضرر كامن في «تحويل التنمية»، وهذه النتيجة تخالف المرتكزات والتأصيلات النظرية لفكرة التكامل الإنمائي.

2.1 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الاستثمار المحلي استثمار في الجزائر:

من خلال معطيات الجدول نُشير إلى الملاحظات الآتية:

- يُؤثر المتغير المستقل (CTEUDZA) إيجابا على مؤشر الاستثمار المحلي، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%.
- تأثير المتغير المستقل (CTARDZA) غير معنوي على متغير الاستثمار المحلي.

الجدول 2-9:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الاستثمار المحلي في الجزائر للفترة 1985-2015

Dependent Variable: INVDZA
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/16/17 Time: 23:10
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C CTARDZA CTEUDZA
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPDZA	0.220102	0.087538	2.514371	0.0187
GGEDZA	0.240359	0.393528	0.610782	0.5469
C	177.0071	2197.017	0.080567	0.9364
CTARDZA	13247.90	4463.153	2.968282	0.0065
CTEUDZA	1542.118	4733.786	0.325768	0.7473
R-squared	0.975215	Mean dependent var		28870.40
Adjusted R-squared	0.971250	S.D. dependent var		22574.76
S.E. of regression	3827.759	Sum squared resid		3.66E+08
Long-run variance	11383336			

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

إن النتيجة الثانية التي تم استخلاصها في نموذج تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على واردات الجزائر ضمن اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية تُشير إلى أن هناك أثر صافي لتحويل التجارة. ومن نتائج الجدول أعلاه يتبين أن أثر تحويل التجارة المسجل في هذه الحالة له أثر في زيادة الاستثمار المحلي في الجزائر.

وفي سياق نظرية التكامل الإنمائي فإنّه من الممكن أن تُعتبر قوة «خلق التجارة» في حالة الدول النامية – خلافاً لما عليه الحال في الدول المتقدمة – كقوة ضارة في ضوء النظر إلى ما يُمكن أن تُؤدي إليه زيادة المنافسة داخل المنطقة التكاملية، وما يعقبها من اندثار الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة. وهو نفس الأثر الذي يترتب على قوة «تحويل التنمية». في حين أنّ قوة «تحويل التجارة» يُمكن أن يكون أمراً مفيداً، لما يُمكن أن يُؤدي إليه من تحرير واردات الدول الأعضاء من السلع الوسيطية والرأسمالية اللازمة لدوران العملية الإنتاجية، بعيداً عن كل قيود سعر الصرف الأجنبي والقيود الكمية المفروضة عليها.

وتعتبر نظرية التبعية من أهم الحجج التي تؤيد الحماية في مخططات التكامل الاقتصادي الإنمائي، وتكتسب هذه النظرية أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية على وجه التحديد، فقد يشجع السياسيون والاقتصاديون في البلدان النامية فعلا خطط التكامل الاقتصادي مع البلدان النامية الأخرى كوسيلة للتخلص التدريجي من الاعتماد الاقتصادي والهيكلي العميق التاريخي لبلدانها على العالم المتقدم.

ومع ما قد يُسجل من حالات تحويل للتجارة إلى أن هذه السياسة قد يكون لها من القدرة على تعزيز إمكانيات الدول النامية لاعتمادها على الذات، ويحسن وضعها الاقتصادي والتجاري الجماعي مقابل البلدان المتقدمة.

وبالتركيز على الاستثمار المحلي نُسجل أن «تحويل التجارة» كان له أثر في «خلق التنمية» من خلال الأثر المتولد على مستويات تراكم رأس المال (الاستثمار) في حالة نموذج التكامل الإنمائي للمنطقة العربية للتجارة الحرة. وهو ما يتوافق مع القانون الذي صاغه لندر–حاتم، بحيث تُشِّع القوة التحويلية للتجارة في منطقة التجارة الحرة آثاراً إيجابيةً على الاستثمار لتحقق خلقا للتنمية في أهم مؤشراتها الاقتصادية.

3.1 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الصادرات عالية التقنية في الجزائر:

يُمثل الجدول الموالي النموذج الثالث الذي يتضمن تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الصادرات عالية التقنية للجزائر، ويُمكن استخلاص مجموعة من النتائج نفصلها في الآتي:

الجدول 2-10:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الصادرات عالية التقنية في الجزائر للفترة 1985-2015

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: XHTDZA
Selected Model: ARDL(4, 3, 2, 4)
Date: 05/17/17 Time: 23:38
Sample: 1985 2015
Included observations: 27

Cointegrating Form				
Prob.	**t-Statistic**	**Std. Error**	**Coefficient**	**Variable**
0.0030	4.206617	0.293868	1.236190	D(XHTDZA(-1))
0.0137	3.144953	0.221283	0.695926	D(XHTDZA(-2))
0.0016	4.667408	0.155614	0.726313	D(XHTDZA(-3))
0.0008	5.185952	0.000153	0.000792	D(GDPDZA)
0.0002	-6.369706	0.000199	-0.001266	D(GDPDZA(-1))
0.0167	-3.014148	0.000165	-0.000498	D(GDPDZA(-2))
0.1175	-1.754017	0.000733	-0.001286	D(GGEDZA)
0.0326	2.579730	0.000436	0.001126	D(GGEDZA(-1))
0.0010	-5.020235	0.000617	-0.003100	D(INVDZA)
0.0003	5.970634	0.000488	0.002914	D(INVDZA(-1))
0.0439	2.388972	0.000549	0.001311	D(INVDZA(-2))
0.0017	4.619234	0.000265	0.001226	D(INVDZA(-3))
0.7321	0.354538	5.342557	1.894141	D(CTARDZA)
0.0023	-4.392210	4.749041	-20.858786	D(CTEUDZA)
0.0004	-5.891683	0.363632	-2.142404	CointEq(-1)
Cointeq = XHTDZA - (0.0008*GDPDZA + 0.0001*GGEDZA -0.0021*INVDZA -0.2960*CTARDZA -11.3395*CTEUDZA -8.1622)				
Long Run Coefficients				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0046	3.896984	0.000207	0.000808	GDPDZA
0.8598	0.182350	0.000646	0.000118	GGEDZA
0.0258	-2.729943	0.000773	-0.002110	INVDZA
0.9716	-0.036751	8.053062	-0.295958	CTARDZA
0.0162	-3.035539	3.735585	-11.339516	CTEUDZA
0.0501	-2.304841	3.541314	-8.162166	C

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

يُؤثر الناتج المحلي الإجمالي للجزائر (GDPDZA) طرديا على الصادرات عالية التقنية، وهو أثر معنوي عند مستوى 1%. ويُساهم الدخل الوطني (والذي يُمثل الصورة النقدية للناتج) في رفع من واردات الدولة والتي يكون لها وفقا للآثار الديناميكية في المدى الطويل أثر التغذية العكسية على صادراتها في ظل الآثار التبادلية للصفقات التجارية، فزيادة الواردات تؤدي إلى زيادة صادرات الشركاء التجاريين والذي ينتج عنه زيادة في الدخل وكمحصلة لذلك الزيادة في واردات الشركاء التجاريين والتي يتحقق جزء منها من صادرات الجزائر.

كما أن زيادة الدخل من شأنه أن يُساهم في رفع الإيرادات الضريبية (لارتباط المعادلة السلوكية للضرائب بالدخل) ما يُسهم في تغطية تخصيصات الإنفاق الحكومي ويمكّن من رفع الإنفاق على البحث والتطوير وهو ما يُسهم في الرفع من كفاءة القطاعات الصناعية عالية التقنية.

كما يُوجه جزء من الإيرادات لإعانات وتحويلات المنتجين وهي العملية التي تدعم القطاعات المستهدفة اقتصادية خاصة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، كل ذلك يُساهم وينعكس إيجابا على تنافسية هذه الصناعات وكنتيجة نهائية يرفع من تدفقات هذه السلع نحو الخارج.

تأثير الاستثمار المحلي (INVDZA) تأثير سالب على الصادرات عالية التقنية وهو معنوي عند مستوى دلالة 5%. ومن المفترض أن يساهم الزيادة في تراكم رأس المال في إقامة مشاريع استثمارية جديدة أو توسيع مشاريع استثمارية قائمة، وهو ما يُفترض أن يكون له أثر على توسع الإنتاج السلعي والصادرات.

إلا أنه يُمكننا تفسير هذه النتيجة كون التوسع في الاستثمار يُقلل من تمويل الإنفاق الحكومي عبر الادخار الخاص للقطاع العائلي وهو ما يُقلل من دعم قطاعات الصناعات عالية التقنية، كما يُقلل من الإنفاق الحكومي على البحث العلمي والتطوير في هذه المجالات ، وبالتالي فإن الأثر الصافي لزيادة الاستثمار يكون سالبا.

تؤثر القوة الإنشائية الصافية (الأثر الصافي لخلق التجارة) في ظل الشراكة الأورو متوسطية (CTEUDZA) عكسيا على الصادرات عالية التقنية، وهو أثر معنوي عند مستوى 5%. وفيما يلي بعض التحليل والتفسيرات لهذه النتيجة:

على الرغم من أن الشراكة الأوروجزائرية تُتيح خيارات للحصول على التكنولوجيا الجديدة وذلك عن طريق:

- الاستثمار الأجنبي؛
- تسهيلات الحصول على معدات جديدة؛
- الحصول على تراخيص للإنتاج المحلي لسلع جديدة؛
- استخدام تكنولوجيا غير مملوكة أو الهندسة المعكوسة؛
- القيام بأبحاث التنمية والتطوير والتنمية الخاصة بكل قطر.

وبالنسبة للحصول على معدّات جديدة فإنّ هذا النوع من الاتفاقيات تُتيح للدول المعنية استيراد السلع الرأسمالية الجديدة من الدول المتقدمة بتعريفات جمركية منخفضة. وهذا يُسّهل الحصول على تكنولوجيا متقدمة بتكلفة منخفضة. وبما أنّ تحرير التجارة محصور بين الدول المتعاقدة فقط وليس مع جميع دول العالم الأخرى، سيوفر استيراد هذه التكنولوجيا بشروط أفضل مقارنة بغيرها من الدول. وبذلك فإنّ الحصول أو امتلاك تكنولوجيا العمليات الجديدة التي تُنتج السلع بأقل تكاليف، هي التي ستكون المصدر الأساسي للميزة النسبية إذا توفرت العمالة الماهرة الفنية التي تحافظ على هذه الميزة الحاسمة.

ويجدر التأشير في هذا الصدد وفي أغلب الأحوال فإنّ أسواق التقنية المتقدمة من أكثر الأسواق قيوداً رغم حرية انتقال السلع والخدمات. وتعمل المنافسة الاحتكارية بوصفها قوة محرّكة للتقدم التكنولوجي، وهو ما يحول دون تدفقات هذه السلع. كما أن أغلب الدول الاتحاد الأوربي تتميز بمزايا نسبية ومطلقة في مجال هذه الصناعات وبالتالي فإن إلغاء الحواجز الجمركية مع ضعف القدرة التنافسية إزاء هذه الدول يحول دون رفع الصادرات العالية التقنية للجزائر.

بالإضافة لما سبق فإن حالة تفكيك منظومة القيود الجمركية، وما يترتب عليها من خفض للرسوم والقيود الجمركية المختلفة، وذلك نتيجة لإلغاء الرسوم البينية في نطاق الإقليم المتكامل، يُؤدي إلى خفض إيرادات الدولة المتأتية من شركائها الإقليميين والعالميين، وقد يكون نتيجة هذه الالتزامات حدوث اختلالات على مستوى الميزانية العامة للدولة، وتمتد لتُؤثر كذلك على الإنفاق على البحث والتطوير والتحويلات والدعم للقطاعات المتخصصة في الصادرات العالية التقنية يخفض من وهو ما وهو ما يُقلل من تنافسية هذه سياساتها المالية،

وبالتركيز على الصادرات عالية التقنية نُسجل أن «خلق التجارة» الناتج عن اتفاق الشراكة الأورو جزائرية كان له أثر في «تحويل التنمية».

4.1 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على التنمية البشرية في الجزائر

يُمثل الجدول الموالي النموذج الرابع الذي يتضمن تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على التنمية البشرية، ويُمكن استخلاص مجموعة من النتائج نفصلها في الآتي:

الجدول 2-11:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على التنمية البشرية (HDI) في الجزائر للفترة 1985-2015

Dependent Variable: HDIDZA
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/16/17 Time: 23:06
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C CTARDZA CTEUDZA
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPDZA	2.96E-06	1.52E-06	1.941173	0.0641
GGEDZA	-7.05E-06	6.17E-06	-1.143319	0.2642
INVDZA	-4.17E-06	2.82E-06	-1.475112	0.1532
C	0.567708	0.034356	16.52433	0.0000
CTARDZA	0.161977	0.083030	1.950820	0.0628
CTEUDZA	-0.015716	0.074026	-0.212298	0.8337
R-squared	0.775486	Mean dependent var		0.648464
Adjusted R-squared	0.728712	S.D. dependent var		0.065650
S.E. of regression	0.034194	Sum squared resid		0.028061
Long-run variance	0.002783			

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

من الجدول أعلاه نستنتج أنه وفي المدى الطويل :

- يتأثر مؤشر التنمية البشرية بالناتج المحلي الإجمالي للجزائر، بحيث كلما ارتفع الناتج أدى ذلك إلى تحسن مؤشر التنمية البشرية، وهذه العلاقة معنوية عند مستوى 10%؛
- يتأثر مؤشر التنمية البشرية بأثر تحويل التجارة الناتج عن منطقة التجارة الحرة العربية، وهذه العلاقة معنوية عند مستوى 10%.

إن زيادة الناتج وما ينتج عنه من ارتفاع للدخول الوطنية يُساهم في رفع المؤشرات الجزئية المكونة لمؤشر التنمية البشرية:

- مستوى معيشي لائق؛
- حياة طويلة وصحية؛
- المعرفة.

فزيادة الدخول الوطنية تسمح بزيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني كما تساهم في رفع الاستهلاك العائلي، بما يسمح بتلبية الاحتياجات الأساسية والكمالية، كما أن حرية التجارة تُمكن الأفراد من الحصول على السلع الأكثر جودة والأقل تكلفة وهو ما يرفع من نصيب الفرد من الاستهلاك. كما أن زيادة الدخول تُمكن من التوسع في الإنفاق الحكومي على قطاعات الصحة والتعليم وهو ما يُسهم كذلك في تحسين المؤشرين الفرعيين حياة طويلة وصحية بالإضافة إلى المعرفة.

تُساهم عملية تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الكمية أو إلغائها كلياً سواءً على السلع والخدمات المتدفقة

إلى الجزائر أو المواد الوسيطية التي تدخل في عمليات الإنتاج، في رفع الدخل الحقيقي للمستهلك (أي ما يستطيع الحصول عليه من سلع وخدمات عند إنفاقه دخله النقدي) ومن ثَمّ زيادة الرفاهية، وهذا الانخفاض يأتي من عدة مصادر:

- أولها أنّ السلع التي تُزال أو تُخفف الرسوم الجمركية على استيرادها تنخفض أسعارها بالنسبة للمستهلك؛
- أنّ المنتجات التي يجري التوسع في إنتاجها يتم إنتاجها بتكلفة أقل (تخفيض التكاليف الثابتة) ومن ثم تتاح للمستهلك المحلي بأسعار أقل؛
- أنّ المنتجات التي يتم إنتاجها في السابق تحت حماية عالية تغطي تكاليفها المرتفعة، يُمكن أن تُستورد بعد قيام المنطقة من داخلها بأسعار أقل نتيجة لما يحدث من خلق للتجارة؛
- انخفاض تكاليف المواد الوسيطية الداخلة في العملية الإنتاجية، وبذلك ينخفض سعر السلع النهائية.

إن أثر تحويل التجارة في سياق التكامل الإنمائي الحاصل تطبيقيا في حالة منطقة التجارة الحرة العربية فإنّه من الممكن أن تُعتبر قوة «تحويل التجارة» في حالة الدول الجزائر كقوة إيجابية في ضوء النظر إلى ما يُمكن أن تُؤدي إليه تشجيع لصادرات الجزائر اتجاه الدول العربية، وما يعقبها من توسع في الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة، وزيادة في التوظيف، وارتفاع للدخل، وهو ما يكون له أثر إيجابي على مؤشر التنمية البشرية بمختلف مكوناته الجزئية المشار إليها.

وبالتركيز على مؤشر التنمية البشرية نُسجل أن «تحويل التجارة» الناتج عن منطقة التجارة الحرة العربية كان له أثر في «خلق التنمية».

وختاما لهذا الجزء من الدراسة وبعد تقدير النماذج الخاصة بمؤشرات التنمية الاقتصادية فإنا نخلص إلى الآتي:

- إن أثر خلق التجارة الناتج عن الشراكة الأورومتوسطية يظهر أحيانا مقابلا لأثر خلق التنمية وأحيانا مقابل لتحويل التنمية
- إن أثر تحويل التجارة الناتج عن منطقة التجارة الحرة العربية يظهر أحيانا مقابلا لأثر خلق التنمية وأحيانا مقابل لأثر تحويل التنمية

2. تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على التنمية الاقتصادية في تونس:

1.2 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الناتج المحلي الإجمالي في تونس:

يُمثل الجدول الموالي النموذج الأول الذي يتضمن تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على نمو الناتج المحلي الإجمالي لتونس، ويُمكن استخلاص مجموعة من النتائج نفصلها في الآتي:

الجدول 2-12:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على نمو الناتج الإجمالي في تونس للفترة 1985-2015

Dependent Variable: GDPTUN
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/16/17 Time: 23:39
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C CTARTUN CTEUTUN
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth= 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GGETUN	2.425526	0.232520	10.43148	0.0000
INVTUN	2.119662	0.190153	11.14714	0.0000
C	1043.918	501.6337	2.081036	0.0478
CTARTUN	1840.516	684.0842	2.690482	0.0125
CTEUTUN	1150.544	452.0743	2.545033	0.0175
R-squared	0.997030	Mean dependent var		27222.95
Adjusted R-squared	0.996555	S.D. dependent var		12808.63
S.E. of regression	751.8354	Sum squared resid		14131412
Long-run variance	504784.1			

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

- في المدى الطويل يتأثر نمو الناتج طرديا بنمو الإنفاق الحكومي، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 1%.
- في المدى الطويل يتأثر نمو الناتج طرديا بالاستثمار المحلي، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 1%.
- في المدى الطويل يتأثر نمو الناتج طرديا بالأثر الصافي لتحويل التجارة الناتج عن اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 5%.
- في المدى الطويل يتأثر نمو الناتج طرديا بالأثر الصافي لتحويل التجارة الناتج عن اتفاق الشراكة الأورو-تونسية، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 5%.

ويمكن تحليل وتفسير النتائج السابقة كالآتي:

إن نمو كل من الإنفاق الحكومي والاستثمار له أثر مباشر على الطلب الكلي، فزيادة الطلب في القطاع الحكومي وكذا قطاع الأعمال يُؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وهو ما يُؤدي إلى التوسع في الاستثمار من أجل مواجهة الطلب الكلي الإضافي مما يؤدي إلى زيادة الناتج. وتتعزز زيادة الناتج في المدى الطويل تحت أثر مضاعف

الاستهلاك وكذا مضاعف الاستثمار وأثر معجل الاستثمار. وعلى ذلك فإن الآثار الديناميكية يكون لها أثر في استدامة نمو الناتج.

كما أن حالة تحويل التجارة الناتجة عن منطقة التجارة الحرة العربية تُؤدي إلى رفع صادرات الجزائر اتجاه الدول العربية وهو ما يرفع من الطلب الكلي ويؤدي إلى زيادة الناتج. وتتّجه نظرية التكامل الاقتصادي الإنمائي – كما يُشير سامي عفيفي –لندر – إلى النظر إلى تكوين إحدى صور التكامل الاقتصادي الإقليمي، على أنّه إطار للتوصل إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية في المستقبل أي في المدى الطويل، وليس تخصيصاً أفضل لهذه الموارد في الوقت الحاضر، أي أن الآثار الديناميكية تُساهم تدريجيا في رفع مستويات الكفاءة لقطاعات الإنتاج القائمة على الإحلال محل الواردات، والتي تتصف بتدني مستويات الكفاءة الاقتصادية داخل هذه القطاعات. فالبعد الإقليمي لهذه الاستراتيجيات المزدوجة قادر على فتح أسواق الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، ويُمدها بالتالي بالاحتكاك التدريجي قبل دخولها ساحة الأسواق الدولية.

وارتباطا بالتحليل السابق نخلص إلى النتيجة الآتية: إن بأثر صافي تحويل التجارة في ظل التكامل العربي أدى إلى تحقيق أثر خلق التنمية في حالة تونس. وهو ما يتوافق مع طرح التكامل الاقتصادي الإنمائي.

أما ما تعلق بأثر تحويل التجارة المترتب عن شراكة تونس مع الاتحاد الأوربي فقد كان له أثر إيجابي على نمو الناتج، فبإزالة العوائق الجمركية فإن الصادرات التونسية أصبحت تتمتع بمزايا تنافسية خاصة وأن الناتج التونسي يتميز بتنوع هيكلي نوعا ما مقارنة بالجزائر خاصة في القطاع الزراعي والصناعات التقليدية، وهو ما كان له أثر في زيادة الناتج المحلي لتونس.

وعليه يُمكننا الحكم بأن أثر صافي تحويل التجارة في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي أدت إلى تحقيق أثر خلق التنمية في حالة تونس.

وعلى ذلك فإن أثر الإقليمية الجديدة توافق مع الأثر الناتج عن التكامل الإنمائي.

2.2 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الاستثمار المحلي الإجمالي في تونس:

يُمثل الجدول الموالي النموذج الثاني الذي يتضمن تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الاستثمار المحلي، ويُمكن استخلاص مجموعة من النتائج نفصلها في الآتي:

الجدول 2-13:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الاستثمار المحلي في تونس للفترة 1985-2015

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: INVTUN
Selected Model: ARDL(4, 0, 3, 4)
Date: 05/17/17 Time: 00:15
Sample: 1985 2015
Included observations: 27

Cointegrating Form				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
D(INVTUN(-1))	0.381074	0.107368	3.549224	0.0053
D(INVTUN(-2))	0.085979	0.108133	0.795124	0.4450
D(INVTUN(-3))	0.437100	0.097643	4.476513	0.0012
D(GDPTUN)	0.482944	0.059777	8.079053	0.0000
D(GGETUN)	-0.868143	0.531685	-1.632815	0.1336
D(GGETUN(-1))	0.481211	0.551738	0.872173	0.4036
D(GGETUN(-2))	-0.771362	0.603685	-1.277757	0.2302
D(HETUN)	-0.291066	0.185820	-1.566388	0.1483
D(HETUN(-1))	-0.351061	0.155301	-2.260516	0.0473
D(HETUN(-2))	0.080348	0.173596	0.462846	0.6534
D(HETUN(-3))	-0.181182	0.036712	-4.935201	0.0006
D(CTEUTUN)	-425.073172	162.927486	-2.608972	0.0261
D(CTARTUN)	-599.995431	144.768642	-4.144512	0.0020
CointEq(-1)	-1.046116	0.133055	-7.862286	0.0000

Cointeq = INVTUN - (0.4344*GDPTUN -0.0880*GGETUN -0.2342*HETUN
-459.6430*CTEUTUN -473.6570*CTARTUN -136.2940)

Long Run Coefficients				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
GDPTUN	0.434408	0.062941	6.901867	0.0000
GGETUN	-0.087984	0.708630	-0.124160	0.9036
HETUN	-0.234194	0.235396	-0.994894	0.3433
CTEUTUN	-459.643015	153.404692	-2.996277	0.0134
CTARTUN	-473.657026	212.179095	-2.232345	0.0496
C	-136.293993	167.809851	-0.812193	0.4356

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

- في المدى الطويل يتأثر الاستثمار المحلي طرديا بنمو الناتج، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 1%. وهذا الأثر ناتج عن زيادة الدخول وما ينتج عنها من توسع في الطلب يحتاج إلى توسع في الإنتاج من خلال مزج إضافي لعوامل الإنتاج وزيادة في تراكم رأس المال الثابت والتغير في المخزون.
- في المدى الطويل يتأثر الاستثمار المحلي عكسيا، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 1%. وتُفسر هذه النتيجة بأثر المزاحمة، كون أن الإنفاق الحكومي كان له أثر في مزاحمة الاستثمار من خلال توجيه جزء من الادخار العائلي لتمويل الإنفاق الحكومي، وهو الأمر الذي يُؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة مقارنة بمعدلات الكفاية الحدية لرأس المال وما ينتج عنها من التخلي عن بعض المشروعات القائمة أو إفلاس بعضها أو الإحجام عن إنشاء مشاريع جديدة وتوسيع مشاريع قائمة .

- في المدى الطويل يتأثر نمو الناتج عكسيا بالأثر الصافي لتحويل التجارة الناتج عن اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 5%. وهو ما يُمكننا من الحكم بأن أثر تحويل التجارة في ظل التكامل العربي أدى إلى أثر تحويل التنمية في حالة تونس. وهو ما يختلف مع طرح التكامل الاقتصادي الإنمائي.
- في المدى الطويل يتأثر نمو الناتج طرديا بالأثر الصافي لخلق التجارة الناتج عن اتفاق الشراكة الأورو-تونسية، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 5%.

وعليه يُمكننا الحكم بإن أثر صافي تحويل التجارة في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي أدت إلى تحقيق أثر تحويل التنمية في حالة تونس.

وعلى ذلك فإن أثر الإقليمية الجديدة توافق مع الأثر الناتج عن التكامل الإنمائي في حالة تونس.

ويُمكن تفسير النتيجتين الأخيرتين المشكلة بانحراف الإنتاج والاستثمار، فيمكن أن تكون تونس مصدرا إذ يتحايل المنتجون الأصليون «الأجانب» على الدول التي تفرض رسوماً مرتفعة بالتصدير إلى الدول ذات الرسوم المنخفضة، ويتعلق الأمر عندما يكون التكامل في مرحلة منطقة التجارة الحرة أي عدم وجود آليات توحيد للتعريفة الجمركية اتجاه العالم الخارجي، أو لجانب من الاعتبار أن تونس عضو في المنظمة العالمية للتجارة ما يعني منحها لإعفاءات جمركية لبعض الدول من خارج الإقليم المتكامل.

وهنا قد تقوم بعض الدول غير الأعضاء في الإقليم, استغلال تونس بجعلها نقطة دخول لمنتجاتها، بسبب فرضها لرسم جمركي خارجي منخفض مقارنة ببقية الدول الأعضاء الأخرى، مع القيام ببعض التعديلات على السلع، أو تركيز بعض مراحل الإنتاج بالدولة المشار إليها، لتقوم بإعادة تصديرها إلى الدول المرتفعة الرسوم حيث تُصبح أرخص ممّا لو استوردتها مباشرة (مع أخذ نفقات النقل في الحسبان) [1].

ويُثير هذا بطبيعة الحال, مُشكلة التعرف على هوية ومنشأ هذه السلع التي ستستفيد من حرية الحركة داخل المنطقة خاصة عند إدخال بعض التعديلات عليها، وهو ما يطرح النقائص التي تعتري قواعد المنشأ، التي رغم تحديد قواعد ضابطة لها، إلاّ أنّه قد يتم التحايل بطرق مختلفة. كما أن عدم اتخاذ الإجراءات والسياسات الموحدة اتجاه العالم الخارجي قد يُؤدي إلى انحراف الاستثمار وعمليات الإنتاج إلى الدول الأعضاء ذات مستويات الضرائب المنخفضة.

1. فيما تعلق بهذه الإشكالية أنظر: محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي بين النظرية والتطبيق**، مرجع سبق ذكره، ص 67.

3.2 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الصادرات عالية التقنية في تونس:

يُمثل الجدول الموالي النموذج الثالث الذي يتضمن تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الصادرات عالية التقنية، ويُمكن استخلاص مجموعة من النتائج نفصلها في الآتي:

الجدول 2-14:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الصادرات عالية التفنية في تونس للفترة 1985-2015

Dependent Variable: XHTTUN
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/17/17 Time: 23:37
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C CTARTUN CTEUTUN
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9723	-0.035128	0.006803	-0.000239	GDPTUN
0.0188	2.513396	0.032343	0.081290	GGETUN
0.0034	-3.234198	43.05418	-139.2457	C
0.0140	2.642522	58.76912	155.2987	CTARTUN
0.7903	-0.268820	39.42782	-10.59899	CTEUTUN
284.0679	Mean dependent var		0.951233	R-squared
255.6967	S.D. dependent var		0.943431	Adjusted R-squared
92463.58	Sum squared resid		60.81565	S.E. of regression
			3325.989	Long-run variance

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

- في المدى الطويل تتأثر الصادرات عالية التقنية طرديا بنمو الإنفاق الحكومي، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 5%. ويُمكن تفسير هذه النتيجة بتخصيص مستويات من الإنفاق الحكومي للأنشطة البحث والتطوير، وكذا لإعانات المنتجين في القطاعات ذات الصلة.
- في المدى الطويل يتأثر نمو الناتج طرديا بالأثر الصافي لتحويل التجارة الناتج عن اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 5%. إن الإعفاءات الجمركية منحت تونس مزايا نسبية خاصة في الأسواق العربية وهو ما يرفع من قيمتها.

وهو ما يُمكننا من الحكم بأن أثر تحويل التجارة في ظل التكامل العربي أدى إلى أثر خلق التنمية في حالة تونس. وهو ما يتوافق مع طرح التكامل الاقتصادي الإنمائي.

4.2 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على التنمية البشرية في تونس:

يُمثل الجدول الموالي النموذج الثالث الذي يتضمن تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على التنمية البشرية، ويُمكن استخلاص مجموعة من النتائج نفصلها في الآتي:

الجدول 2-15:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على التنمية البشرية في تونس للفترة 1985-2015

Dependent Variable: HDITUN
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/16/17 Time: 23:43
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C CTARTUN CTEUTUN
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth= 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPTUN	1.04E-06	5.48E-06	0.189113	0.8516
HETUN	2.71E-06	4.68E-06	0.579510	0.5676
INVTUN	2.64E-06	1.08E-05	0.244090	0.8092
C	0.528356	0.013978	37.79963	0.0000
CTARTUN	0.000940	0.019454	0.048299	0.9619
CTEUTUN	0.040682	0.013012	3.126470	0.0046
R-squared	0.960348	Mean dependent var		0.648469
Adjusted R-squared	0.952087	S.D. dependent var		0.059477
S.E. of regression	0.013019	Sum squared resid		0.004068
Long-run variance	0.000320			

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

- في المدى الطويل يتأثر مؤشر التنمية البشرية بأبعاده الثلاث طرديا بالأثر الصافي لتحويل التجارة الناتج عن اتفاق الشراكة الأوربية، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 1%.

وهو ما يُمكننا من الحكم بأن أثر تحويل التجارة في ظل الشراكة أدى إلى أثر خلق التنمية في حالة تونس. وهو ما يماثل الأثر الناتج التكامل الاقتصادي الإنمائي في هذه الحالة.

3. تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على التنمية الاقتصادية في المكسيك:

1.3 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الناتج المحلي الإجمالي في المكسيك:

يُمثل الجدول الموالي النموذج الأول الذي يتضمن تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للمكسيك، ويُمكن استخلاص مجموعة من النتائج نفصلها في الآتي:

- في المدى الطويل يتعمق النمو الاقتصادي ارتباطا بزيادة الاستثمار المحلي للمكسيك، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 1%. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ومرتكزات التحليل الاقتصادي الكلي خاصة في المدرسة الكينزية.

الجدول 2-16:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على نمو الناتج الإجمالي في المكسيك للفترة 1985-2015

Dependent Variable: GDPMEX
Method: ARDL

Date: 05/17/17 Time: 21:59
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GGEMEX INVMEX
Fixed regressors: CTLAIMEX CTNFTMEX
Number of models evalulated: 4
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0099	2.811602	0.209239	0.588296	GDPMEX(-1)
0.0000	6.621588	0.893481	5.916264	GGEMEX
0.0132	-2.686381	1.217046	-3.269449	GGEMEX(-1)
0.0002	4.474981	0.402400	1.800732	INVMEX
0.0040	-3.194860	0.489487	-1.563841	INVMEX(-1)
0.0064	3.000164	12063.98	36193.92	CTLAIMEX
0.2036	1.308487	8295.635	10854.73	CTNFTMEX
680225.2	Mean dependent var		0.998734	R-squared
360261.3	S.D. dependent var		0.998404	Adjusted R-squared
22.18796	Akaike info criterion		14393.89	S.E. of regression
22.51491	Schwarz criterion		4.77E+09	Sum squared resid
22.29255	Hannan-Quinn criter.		-325.8194	Log likelihood
			1.769937	Durbin-Watson stat

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

- في المدى الطويل يتأثر نمو الناتج طرديا بالأثر الصافي لخلق التجارة في سياق الرابطة الأمريكية اللاتينية للتكامل (LAIA)، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 1%.

وهو ما يُمكننا من الحكم بأن أثر خلق التجارة في ظل الترتيب التكاملي المشار إليه أدى إلى أثر خلق التنمية في المكسيك.

- في المدى الطويل يتأثر نمو الناتج طرديا بالأثر الصافي لتحويل التجارة في سياق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA).

وهو ما يُمكننا من الحكم بأن أثر تحويل التجارة في المترتبة عن الإقليمية الجديدة المجسدة في النافتا أدى إلى أثر خلق التنمية في المكسيك. وهذا الأثر مماثل للأثر الذي يترتب على اتفاقيات التكامل الإنمائي.

2.3 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الاستثمار المحلي في المكسيك:

يُمثل الجدول الموالي النموذج الثاني الذي يتضمن تقدير الأثر الصافي خلق التجارة على الاستثمار المحلي للمكسيك، ويُمكن استخلاص مجموعة من النتائج نفصلها في الآتي:

الجدول 2-17:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الاستثمار المحلي في المكسيك للفترة 1985-2015

Dependent Variable: INVMEX
Method: ARDL
Date: 05/17/17 Time: 22:01
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GGEMEX GDPMEX
Fixed regressors: CTLAIMEX CTNFTMEX
Number of models evalulated: 4
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0046	3.125351	0.096072	0.300259	INVMEX(-1)
0.2101	-1.287676	0.393835	-0.507132	GGEMEX
0.1311	-1.563194	0.223669	-0.349638	GGEMEX(-1)
0.0000	6.901692	0.038649	0.266740	GDPMEX
0.0013	-3.630648	4006.905	-14547.66	CTLAIMEX
0.8007	-0.255203	3159.100	-806.2110	CTNFTMEX

146499.8	Mean dependent var	0.996387	R-squared
80866.20	S.D. dependent var	0.995635	Adjusted R-squared
20.18179	Akaike info criterion	5342.920	S.E. of regression
20.46203	Schwarz criterion	6.85E+08	Sum squared resid
20.27144	Hannan-Quinn criter.	-296.7268	Log likelihood
		1.644834	Durbin-Watson stat

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

- في المدى الطويل يُؤثر الناتج المحلي طرديا على الاستثمار المحلي للمكسيك، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 1%. ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ومرتكزات التحليل الاقتصادي الكلي خاصة في المدرسة الكينزية.
- في المدى الطويل يتأثر الاستثمار المحلي عكسيا بالأثر الصافي لخلق التجارة في سياق الرابطة الأمريكية اللاتينية للتكامل (LAIA)، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 1%.

وهو ما يُمكننا بالحكم أن أثر خلق التجارة في ظل الترتيب التكاملي المشار إليه أدى إلى الأثر الضار المتمثل في تحويل التنمية في شقها المتعلق بالاستثمار في المكسيك. وهو ما يتوافق مع تأصيلات التكامل الإنمائي.

- في المدى الطويل الاستثمار المحلي عكسيا بالأثر الصافي لتحويل التجارة في سياق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA).

وهو ما يُمكننا من الحكم بأن أثر تحويل التجارة في المترتبة عن الإقليمية الجديدة المجسدة في النافتا أدى إلى أثر تحويل التنمية في شقها المتعلق بالاستثمار في المكسيك.

3.3 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الصادرات عالية التقنية في المكسيك:

يُمثل الجدول الموالي النموذج الثالث الذي يتضمن تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الصادرات عالية التقنية للمكسيك، ويُمكن استخلاص مجموعة من النتائج نفصلها في الآتي:

الجدول 2-18:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على الصادرات عالية التقنية في المكسيك للفترة 1985-2015

Dependent Variable: XHTMEX
Method: ARDL
Date: 05/17/17 Time: 22:04
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): GDPMEX GGEMEX INVMEX
Fixed regressors: CTNFTMEX CTLAIMEX
Number of models evalulated: 8
Selected Model: ARDL(1, 1, 1, 0)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.540831	0.088789	0.758334	XHTMEX(-1)
0.5573	-0.595905	0.021818	-0.013001	GDPMEX
0.0046	-3.150274	0.016003	-0.050415	GDPMEX(-1)
0.6629	0.441867	0.157680	0.069674	GGEMEX
0.0813	1.827117	0.145169	0.265240	GGEMEX(-1)
0.0892	1.778328	0.068748	0.122257	INVMEX
0.0007	3.915694	1229.443	4814.125	CTNFTMEX
0.0962	1.737763	1828.912	3178.215	CTLAIMEX
22680.98	Mean dependent var		0.990757	R-squared
16372.67	S.D. dependent var		0.987816	Adjusted R-squared
18.06014	Akaike info criterion		1807.217	S.E. of regression
18.43380	Schwarz criterion		71852751	Sum squared resid
18.17968	Hannan-Quinn criter.		-262.9021	Log likelihood
			2.431602	Durbin-Watson stat

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

- في المدى الطويل يُؤثر الاستثمار المحلي طرديا على الصادرات المكسيكية عالية التقنية ، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 10%.
- في المدى الطويل تتأثر الصادرات المكسيكية عالية التقنية طرديا بالأثر الصافي لخلق التجارة في سياق الرابطة الأمريكية اللاتينية للتكامل (LAIA)، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 10%.

وهو ما يُمكننا من الحكم بأن أثر خلق التجارة في ظل الترتيب التكاملي المشار إليه أدى إلى الأثر خلق التنمية المتمثل في شقها المتعلق الصادرات المكسيكية عالية التقنية.

- في المدى الطويل تتأثر الصادرات المكسيكية عالية التقنية طرديا بالأثر الصافي لتحويل التجارة في سياق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA).

وهو ما يُمكننا من الحكم بأن أثر تحويل التجارة في المترتبة عن الإقليمية الجديدة المجسدة في النافتا أدى إلى أثر خلق التنمية في شقها المتعلق الصادرات المكسيكية عالية التقنية.

4.3 تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على التنمية البشرية في المكسيك:

يُمثل الجدول الموالي النموذج الرابع الذي يتضمن تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على التنمية البشرية للمكسيك، ويُمكن استخلاص مجموعة من النتائج نفصلها في الآتي:

الجدول 2-19:

تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على التنمية البشرية في المكسيك للفترة 1985-2015

Dependent Variable: HDIMEX
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/17/17 Time: 21:33
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: CTNFTMEX CTLAIMEX
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0148	2.611176	1.25E-07	3.26E-07	GGEMEX
0.0026	3.334784	7.28E-08	2.43E-07	INVMEX
0.0000	8.887394	0.002492	0.022150	CTNFTMEX
0.0000	303.5762	0.002052	0.623055	CTLAIMEX
0.699067	Mean dependent var		0.982739	R-squared
0.042088	S.D. dependent var		0.980747	Adjusted R-squared
0.000887	Sum squared resid		0.005840	S.E. of regression
			1.95E-05	Long-run variance

المصدر: ارتكازا على مخرجات برنامج Eviews 9.

- في المدى الطويل يُؤثر الاستثمار المحلي طرديا على التنمية البشرية، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 1%. وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية
- في المدى الطويل يتأثر مستوى التنمية البشرية في المكسيك طرديا مع نمو الإنفاق الحكومي، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 5%. وتُساهم الزيادة في الإنفاق الحكومي في زيادة الرعاية الصحية وكذا الإنفاق على التعليم، بالإضافة إلى زيادة مستوى الاستهلاك، وهو ما يُؤثر على المؤشرات الفرعية للتنمية البشرية HDI بأبعاده الثلاث: « حياة مديدة وصحية » « اكتساب المعرفة» « مستوى معيشة لائق» .
- في المدى الطويل يتأثر مستوى التنمية البشرية في المكسيك طرديا بالأثر الصافي لخلق التجارة في سياق الرابطة الأمريكية اللاتينية للتكامل (LAIA)، وهذا الأثر معنوي عند مستوى دلالة 1%.

وهو ما يُمكننا من الحكم بأن أثر خلق التجارة في ظل الترتيب التكاملي المشار إليه أدى إلى الأثر خلق التنمية المتمثل في شقها المتعلق التنمية البشرية.

- في المدى الطويل تتأثر الصادرات المكسيكية عالية التقنية طرديا بالأثر الصافي لتحويل التجارة في سياق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA)، وهو أثر معنوي عند مستوى دلالة 1%.

وهو ما يُمكننا من الحكم بأن أثر تحويل التجارة في المترتبة عن الإقليمية الجديدة المجسدة في النافتا أدى إلى أثر خلق التنمية في شقها المتعلق التنمية البشرية.

خلاصة الفصل الأول:

بعد تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على مؤشرات التنمية الاقتصادية خلصنا إلى الآتي:

- يتوافق خلق التجارة في الإقليمية الجديدة مع خلق التنمية في بعض المؤشرات الجزئية للتنمية الاقتصادية.
- أدى أثر خلق التجارة في الإقليمية الجديدة إلى تحويل التنمية في بعض المؤشرات الجزئية الأخرى للتنمية الاقتصادية.
- يتوافق تحويل التجارة في التكامل الإنمائي مع خلق التنمية في بعض المؤشرات الجزئية للتنمية الاقتصادية.

الخاتمة

الخاتمة

أصبح التكامل الاقتصادي الإقليمي لبَّ كلّ أجندة اقتصادية، وبات أمرا لا يمكن تجاهله في كل القرارات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، فالواقع يبرهن أن أغلب دول العالم لها محاولات للانضمام إلى أحد التكتلات الإقليمية في العالم، وعادةً ما تلجأ الدول للانضمام إلى تكتّلٍ أو أكثر لتحقيق عدّة أهداف تتركّز في معظمها حول دفع عجلة النشاط التجاري والاقتصادي في الاتجاه الصّحيح وبالسرعة التي تحقّق التنمية الاقتصادية اللازمة لتضييق الفجوة بين الشّمال المتقدّم والجنوب المتعثّر، من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية في جوانبها المختلفة، وإلغاء الحواجز والعوائق الجمركية وغير الجمركية، لخلق المزيد من التجارة بين دول التكامل وتحقيق التنمية التي تتطلع إليها الدول وخاصة النامية منها.

وإنّنا من خلال هذه الدّراسة حاولنا قياس "أثر خلق وتحويل التجارة" و"أثر خلق وتحويل التنمية" للدول النامية ضمن اتفاقيات "النافتا *NAFTA*" والشراكة الأورو متوسطية خلال الفترة 1985–2015 من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة حول مدى تأثير الإقليمية الجديدة على خلق التجارة و تحويل التنمية، وفيما يلي سنستعرض أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة ونختمها بعرض آفاق الدراسة.

أولا .اختبار الفرضيات:

من خلال ما تناولناه في الدراسة الميدانية المتعلقة بقياس أثري « خلق التجارة » و« تحويل التنمية» يمكن أن نلخص أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

الفرضية الأولى:

- إن الإقليمية الجديدة المجسدة في حالة الجزائر باتفاق الشراكة الأورو جزائرية قد كان لها أثر في خلق التجارة أكبر منه من أثر تحويل التجارة. وبالتالي يظهر من النموذج المقدر أثر صافي خلق التجارة ودوره في خفض الواردات. وهو ما يُثبت صحة الفرضية الأولى في حالة الجزائر.
- يرتبط الأثر الصافي لخلق التجارة والناشئ عن الشراكة الأوروتونسية بعلاقة معنوية طردية مع الواردات التونسية، وهو ما يعني أن هناك أثر تحويل التجارة في ظل الشراكة الأورمتوسطية مع تونس. كما أن الأثر الصافي للإقليمية الجديدة على الواردات المكسيكية في حالة النافتا يتسم بأثر صافي لتحويل التجارة. وهو ما يُثبت خطأ الفرضية الأولى في حالة تونس والمكسيك.

الفرضية الثانية:

إن العلاقة المقدرة في نموذج قياس الأثر الصافي لخلق التجارة لكل من تونس والجزائر يبين وجود علاقة طردية بين أثر صافي خلق التجارة والواردات في كل من تونس والجزائر، وهو ما يُثبت أن الأثر الصافي يميل إلى تحويل التجارة في حالة منطقة التجارة الحرة العربية. وهو ما يُثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

يرتبط الأثر الصافي لخلق التجارة والناشئ عن الرابطة الأمريكية اللاتينية بعلاقة معنوية عكسية مع الواردات المكسيكية، وهو يُعبر عن أثر القوة التحويلية للتجارة. وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة:

إنّ أثر خلق التجارة في اتفاقيات الإقليمية الجديدة أدى إلى تعميق أثر خلق التنمية في أغلب المؤشرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية في الدول النامية الأعضاء. وهو ما ينفي صحة الفرضية الرابعة

الفرضية الخامسة:

تثبت النتائج المستخلصة أن أثر تحويل التجارة في اتفاقيات التكامل بين الدول النامية أدى إلى تعميق أثر خلق التنمية نظر إلى أغلب مؤشرات التنمية الاقتصادية المقدرة، حيث يرتبط تحويل التجارة ارتباطا معنويا طرديّا بخلق التنمية في التكامل الإنمائي. وهو ما يُثبت صحة الفرضية الخامسة.

ثانيًا .نتائج الدراسة:

1 .النتائج النظرية: تتلخّص النتائج النظرية التي توصّلنا لها من خلال الأدبيات النظرية في النقاط التالية:

- اعتمادًا على القانون الفينري للاتحادات الجمركية، فإنّ الآثار الاستاتيكية تتمثّل فيما يُولّده الاتحاد من قوة خلق التجارة (*Trade Creation Force*) وهي قوة نابعة من إزالة القيود على التجارة البينية للمنطقة التكاملية، وبالتالي تُحفز المنتجين المحليين في الدول الأعضاء على تصريف منتجاتهم داخل المنطقة التكاملية إذ يعتبر أمرًا نافعًا للاقتصاد.
- تعتبر قوة تحويل التجارة (*Trade Diversion Force*)، من الآثار الاستاتيكية وهي القوة الناشئة عن تزايد الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين من خلال توحيد التعريفة الجمركية الموحدة من قبل العالم الخارجي، لمواجهة المنتجين من غير الدول الأعضاء، وتتمثل في تبديل المستوردات ذات أثمان منخفضة من منتج دولة غير عضو، بمستوردات ذات أثمان أغلى من دولة عضو وهذا أمر سيّئ وضار بالاقتصاد.

◆ إنّ قوة «خلق التجارة» في حالة الدول النامية، كقوة ضارة في ضوء النظر إلى ما يُمكن أن تُؤدي إليه زيادة المنافسة داخل المنطقة التكاملية، وما يعقبها من اندثار الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة، خلافاً لما عليه الحال في الدول المتقدمة.

◆ إنّ قوة «تحويل التجارة» في التكامل الإنمائي يُمكن أن يكون أمراً مفيداً، لما يُمكن أن يُؤدي إليه من تحرير واردات الدول الأعضاء من السلع الوسيطية والرأسمالية اللازمة لدوران العملية الإنتاجية، بعيداً عن كل قيود سعر الصرف الأجنبي والقيود الكمية المفروضة عليها.

◆ يلتقي كل من «خلق التنمية» و «تحويل التجارة» من حيث تشابهها في الأثر على مستويات الإنتاج والتوظيف في حالة نموذج التكامل الإنمائي.

◆ إنّ أثر «خلق التجارة» في سياق الترتيبات الإقليمية الجديدة قد أدى إلى «أثر تحويل التنمية» خاصة وأن الترتيبات الإقليمية الجديدة تُجيز عدم التجانس الاقتصادي واختلاف درجات النمو وبالتالي فإن حالة المنافسة بين الدول الأعضاء الأكثر تقدمًا والدول النامية تكون أكثر أثراً مما عليه الحال في حالة التكامل الإنمائي.

2.النتائج التطبيقية: نذكر النتائج التي توصّلنا إليها تباعًا بحسب النماذج التي قُدرت في الدّراسة الميدانية:

❶ تقدير الأثر الصافي لخلق التجارة على الواردات:

① نتائج النموذج الأول الخاص بأثر خلق التجارة وتحويل التجارة للجزائر في ظل الشراكة الأورو متوسطية:

◆ النتيجة الأولى التي نستخلصها من تقدير النموذج الأول في ظل الشراكة الجزائرية أن هناك أثر صافي لخلق التجارة.

◆ النتيجة الثانية تتمثّل في كون العلاقة المقدرة في النّموذج والتي تتّسم بأنها طرديّة تربط أثر صافي خلق التجارة بالواردات، تُشير إلى أنّ الأثر الصافي يميل إلى تحويل التجارة في حالة تكتل الدول العربية، أي أن الزّيادة الناتجة في الواردات تُعزى إلى استيراد مجموعة من السلع من مصادر أقل كفاءة في المنطقة التكاملية.

② نتائج النموذج الأول الخاص بأثر خلق التجارة وتحويل التجارة لتونس في ظل الشراكة الأورو متوسطية:

◆ النتيجة الأولى: التي نستخلصها من تقدير النموذج الخاص بأثر صافي خلق التجارة على الواردات في ظل الشراكة الأورومتوسطية مع تونس أن هناك أثر صافي لتحويل التجارة،

◆ النتيجة الثانية: التي نستخلصها من تقدير النموذج الخاص بأثر صافي خلق التجارة على الواردات في ظل التكامل العربي مع تونس أن هناك أثر صافي لتحويل التجارة،

③ نتائج النموذج الأول الخاص بأثر خلق التجارة وتحويل التجارة للمكسيك في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA):

- النتيجة الأولى: يتّسم الأثر الصافي للتكامل على الواردات المكسيكية في حالة النافتا بأثر صافي لتحويل التجارة.
- النتيجة الثانية: يتّسم الأثر الصافي للتكامل على الواردات المكسيكية في سياق الرابطة الأمريكية اللاتينية للتكامل (LAIA) بأثر صافي لخلق التجارة.

❷ نتائج النماذج المتعلقة بالأثر الصافي لخلق التجارة والأثر الصافي لخلق التنمية:

① تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على التنمية الاقتصادية للجزائر:

- إنّ حالة خلق التجارة الناتجة عن الشراكة الأورو الجزائرية كان لها أثر طردي في خلق النمو الاقتصادي أي زيادة وتعميق الأثر الصافي لخلق التجارة، ما يدلّ على أن «خلق التجارة» قابله «خلق التنمية».
- إن حالة تحويل التجارة الناتجة عن منطقة التجارة الحرة العربية كان لها أثر عكسي في خلق النمو الاقتصادي، ما يدلّ على أن الأثر الضار لـ«تحويل التجارة» أدى إلى ضرر كامن في «تحويل التنمية»، وهذه النتيجة تخالف المرتكزات والتأصيلات النظرية لفكرة التكامل الإنمائي.
- بالتركيز على الاستثمار المحلي نُسجل أن «تحويل التجارة» كان له أثر في «خلق التنمية» من خلال الأثر المتولد على مستويات تراكم رأس المال (الاستثمار) في حالة نموذج التكامل الإنمائي للمنطقة العربية للتجارة الحرة. وهو ما يتوافق مع القانون الذي صاغه لندر–حاتم، بحيث تُشّع القوة التحويلية للتجارة في منطقة التجارة الحرة آثاراً إيجابيةً على الاستثمار لتُحقّق خلقًا للتنمية في أهم مؤشراتها الاقتصادية.
- بالتركيز على الصّادرات عالية التّقنيّة نُسجل أن «خلق التجارة» الناتج عن اتفاق الشراكة الأورو جزائرية كان له أثر في «تحويل التنمية».
- بالتركيز على مؤشر التنمية البشرية نُسجّل أن «تحويل التجارة» الناتج عن منطقة التجارة الحرة العربية كان له أثر في «خلق التنمية» أحيانا، وأحيانا مقابل لأثر تحويل التنمية. وكذلك كان أثر خلق التجارة الناتج عن الشراكة الأورومتوسطية يظهر أحيانا مقابلا لأثر خلق التنمية وأحيانا مقابلا لتحويل التنمية.

② تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على التنمية الاقتصادية في تونس:

- إن أثر صافي تحويل التجارة في ظل التكامل العربي أدى إلى تحقيق أثر خلق التنمية في حالة تونس. وهو ما يتوافق مع طرح التكامل الاقتصادي الإنمائي.
- إنّ أثر صافي تحويل التجارة في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي أدّت إلى تحقيق أثر خلق التنمية في حالة تونس، وعلى ذلك فإن أثر الإقليمية الجديدة توافق مع الأثر الناتج عن التكامل الإنمائي.

- بالارتكاز على الاستثمار المحلّي فإنّ نموّ الناتج يتأثر في المدى الطّويل عكسيّا بالأثر الصّافي لتحويل التجارة الناتج عن اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية، أي أن أثر تحويل التجارة في ظل التكامل العربي أدّى إلى أثر تحويل التنمية في حالة تونس، وهو ما يختلف مع طرح التكامل الاقتصادي الإنمائي.
- بالارتكاز على الاستثمار المحلي فإنّ أثر صافي تحويل التجارة في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوربي أدت إلى تحقيق أثر تحويل التنمية في حالة تونس، وعلى ذلك فإن أثر الإقليمية الجديدة توافق مع الأثر الناتج عن التكامل الإنمائي في حالة تونس.
- بالارتكاز على مؤشر الصّادرات عالية التقنية، فإنّ مؤشر التنمية البشرية بأبعاده الثلاث يتأثر طرديا بالأثر الصافي لتحويل التجارة الناتج عن اتفاق الشراكة الأوربية في المدى الطويل ، وهو ما يُمكننا من الحكم بأن أثر تحويل التجارة في ظل الشراكة أدى إلى أثر خلق التنمية في حالة تونس. وهو ما يماثل الأثر الناتج التكامل الاقتصادي الإنمائي في هذه الحالة.

③ تقدير أثر خلق التجارة وتحويل التجارة على التنمية الاقتصادية في المكسيك:

- في المدى الطويل يتأثر نمو الناتج طرديا بالأثر الصافي لخلق التجارة في سياق الرابطة الأمريكية اللاتينية للتكامل (LAIA)، وهذا الأثر عند مستوى دلالة 1%، أي أن أثر خلق التجارة في ظل الترتيب التكاملي المشار إليه أدى إلى أثر خلق التنمية في المكسيك.
- بالارتكاز على الناتج المحلي الإجمالي أدى أثر تحويل التجارة المترتبة عن الإقليمية الجديدة المجسدة في النافتا إلى أثر خلق التنمية في المكسيك. وهذا الأثر مماثل للأثر الذي يترتب على اتفاقيات التكامل الإنمائي.
- إنّ أثر خلق التجارة في سياق الرابطة الأمريكية اللاتينية للتكامل (LAIA) أدى إلى الأثر الضار المتمثل في تحويل التنمية في شقها المتعلق بالاستثمار في المكسيك. وهو ما يتوافق مع تأصيلات التكامل الإنمائي.
- إن أثر تحويل التجارة المترتبة عن الإقليمية الجديدة المجسدة في النافتا أدى إلى أثر تحويل التنمية في شقها المتعلق بالاستثمار في المكسيك.
- يُمكننا القول بأن أثر خلق التجارة في ظل الترتيب التكاملي المشار إليه أدى إلى الأثر خلق التنمية المتمثل في شقها المتعلق الصادرات المكسيكية عالية التقنية.
- نستنتج بأن أثر تحويل التجارة في المترتبة عن الإقليمية الجديدة المجسدة في النافتا أدى إلى أثر خلق التنمية في شقها المتعلق الصادرات المكسيكية عالية التقنية.
- نستنتج بأن أثر خلق التجارة في ظل الترتيب التكاملي (LAIA)، أدى إلى الأثر خلق التنمية المتمثل في شقها المتعلق التنمية البشرية.

◆ نستنتج بأن أثر تحويل التجارة المترتبة عن الإقليمية الجديدة المجسدة في النافتا أدى إلى أثر خلق التنمية في شقها المتعلق التنمية البشرية.

ثالثا .التوصيات:

في نهاية بحثنا، ومن أجل أن تساهم الإقليمية الجديدة بين الدول النامية، في تحريك التنمية بمعدّلات سريعة، فقد ارتأينا أنّ هذا يتحقّق بعدّة طرق، أهمّها:

◆ اغتنام مزايا التخصّص الأكثر كفاءة للموارد الاقتصادية، التي كثيرا ما تتّسم بالنّدرة، بالنسبة لاحتياجات التنمية الاقتصادية الضخمة، لتضييق الفجوة بين الشمال المتقدّم والجنوب المتعثّر.

◆ تطبيق استراتيجية مزدوجة بين "التجارة والسياسة التجارية للتنمية" برفع مستويات الكفاءة لقطاعات الإنتاج، القائمة على الإحلال محل الواردات، يساعد الدول النامية على الاحتكاك التدريجي قبل دخولها الأسواق الدولية المتطوّرة المعروفة بالمنافسة الشديدة بين وحداتها الإنتاجية.

◆ توفير الحد الأدنى من الكفاءة الاقتصادية في قطاعات الإنتاج التصديرية والتنويع فيها، من خلال توسيع دائرة التخصّص وتقسيم العمل بين الدّول الآخذة في النمو الأعضاء في المنطقة التكاملية.

◆ توفير الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، من أجل تعظيم الآثار الموجبة لخلق التنمية.

◆ تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي إذ أنّ تباين سياساتها الاقتصادية الكلية، إلى جانب انعدام التنسيق فيما بين الدول الأعضاء، يمكن أن يقلل من المكاسب المحتملة للاندماج، لا سيما فيما يتعلق بزيادة التجارة الإقليمية، ولا تقتصر المجالات الاقتصادية التي ينبغي مواءمتها على سياسات الاقتصاد الكلي فحسب، بل يمكن أن تشمل أيضا السياسات الصناعية والاجتماعية والنقل والبيئية وما إلى ذلك حسب حجم الدول المشاركة.

◆ التنسيق والاتفاق بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية على القيام بأنشطة جماعية في قطاع البحوث والتطوير والابحاث التكنولوجية المتطوّرة.

رابعا .آفاق الدراسة:

كآفاق لهذا البحث نقترح الموضوعات التالية:

◆ البحث في مدى خلق التجارة وتحويل التنمية في التكامل القطاعي بين الدول النامية.

◆ البحث في مدى مساهمة التوطن الصناعي داخل المنطقة التكاملية في خلق التنمية.

◆ دراسة وتحليل نموذج التكامل الإنمائي وقياس آثاره على الدول النامية.

◆ البحث في مساهمة التجارة متعدّدة الأطراف ممثلةً في المنظمة العالمية للتجارة، بين خلق التجارة وتحويل التنمية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا– المراجع باللغة العربية.

الكتب

1. أبو شرار عبد الفتاح علي ، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، الطبعة 1، دار الميسرة، عمان ، 2007.
2. الإمام محمد محمود، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية والتطبيق**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2000.
3. الرفاعي عبد الحكيم، **سياسات الجمركية الدولية والتكتلات الاقتصادية**، الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع السياسي، القاهرة، 1975.
4. السريتي أحمد محمد ، **اقتصاديات التجارة الخارجية** ، ط1، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية2009 ، .
5. سلفادور دومينيك ، **الاقتصاد الدولي: سلسة ملخصات شوم نظريات ومسائل محلولة في الاقتصاد الدولي**، دار ماكجوهيل للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1985.
6. الشريدة عبد المهدي ، **مجلس التعاون لدولة الخليج العربي: آلياته وأهدافه المعلنة وعلاقاته بالمنظمات الإقليمية**، ط 1، مكتبة مدبولي، مصر.
7. عفيفي حاتم سامي ، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، ج1، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة .1993 .
8. عفيفي حاتم سامي ، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الكتاب الثاني ، الدار المصرية اللبنانية ،الطبعة الثانية، 1994.
9. عفيفي حاتم سامي، **اقتصاديات البنوك والنقود**، ط 2، دار النسر الذهبي، القاهرة، 2004.

الرسائل و الأطروحات الجامعية

10. حسني محمود حسن، **دور رأس المال العربي في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية**، رسالة ماجستير مقدمة لقسم التجارة الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، القاهرة، 1980.
11. عبد اللاوي عقبة ، **الإقليمية الجديدة وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008.
12. الوافي آسيا ، **التكتلات الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماجستير في العلو م الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي(غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007.

الدوريات والمجلات

13. إدريس السعيد ، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، **مجلة السياسية الدولية**، العدد138، اكتوبر1999.
14. لعجال العمرية ، محمد يعقوبي، **تحليل الأثر الكمي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية – عدد 05 / ديسمبر2016.
15. صبحي ولد ودادي، **التبادل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي وسبل** تعزيزه، المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية،؟.
16. علاوي محمد لحسن، **تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج جاذبية – Gravity Model** ، مجلة الباحث، عدد 10 ، 2012.
17. *تواتي بن علي فاطمة، **مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية**. جامعة الشلف؟.*

التقارير

18. **البنك الدولي**، تقرير الآفاق الاقتصادية لسنة 2016: **تقرير الآفاق** الاقتصادية لتونس ، *2016*.

المؤتمرات والملتقيات والندوات

19. الوحدة الفنية لاتفاقية أغادير، الدراسة الإقليمية حول فرص التكامل والشراكة المتاحة في قطاع الصناعات الغذائية بين الدول الأعضاء في اتفاقية أغادير، يونيو2015 .

20. جوادي عصام، زكان أحمد، النوعية **المؤسساتية، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1996-2014**، Revue d'économie et de statistique appliquée،Volume 13، Numéro 2.

ثانيا– المراجع باللغة الأجنبية.

Books

21. *Balassa Bela,* ***The Theory of Economic Integration,*** *RICHARD D. IRWIN, INC, HOMEWOOD, ILLINOIS, 1961.*
22. *Balassa, B,* ***Economic development and integration****, Centro de Estudios Monetario Latinoamericanos, Mexico, 1965.*
23. *Kahnert, F, P. Richards, E. Stoutjesdijk, and P. Thomopoulos,* ***Economic integration among developing countries,*** *Development Center of the Organization for Economic Co-operation and Development (OECD), Paris, 1969.*
24. *M. El-Agraa Ali,* ***The European Union Economics and Policies****, 8 edition, Cambridge university press, London, 2007*
25. *Viner, J. The Customs Union Issue. New York: Carnegie Endowment for International Peace,(1950).*
26. *Lafourcade Miren and Jacques-François Thisse, New Economic Geography: The Role of Transport Cost,* ***A Handbook of Transport Economic****, A Handbook of Transport Economics, Edited by André de Palma, Robin Lindsey, Emile Quinet and Roger Vickerman Edward Elgar Publishing Limited , UK, 2011.*
27. *Phillips, P. C., &Perron, P,Testing for a unit root in time series regression. Biometrika,. . (1988).*

Articles

28. *Baldwin Richard and Elena Seghezza, Are trade blocs building or stumbling blocks? New evidence,* ***Journal of Economic Integration****, V 25, N:2, June 2010.*
29. *Bhagwati Jagdish,* ***Termites in the Trading System How Preferential Agreements Undermine Free Trade****, Oxford University Press, Oxford, July 2008.*
30. *Bhagwati, Jagdish, Review of An essay on trade and transformation, by S. B. Linder,* ***The Journal of Political Economy*** *, V70, N5, Chicago 1962, p517.*
31. *Brada Joseph C., and Jose A. Mendez. An estimate of the dynamic effects of economic integration,* ***The Review of Economics and Statistics*** *, Vol. 70, No. 1 , The MIT Press , Feb 1988.*
32. *C. A Cooper, Benton. F. Massell, A new look at customs union theory,* ***The Economic Journal*** *, Vol 75, No 300, Institute for Development Studies, University College, Nairobi, 1965.*
33. *C. A Cooper., and Masselll B. F.Toward a general theory of customs union for developing countries.****The Journal of Political Economy*** *73(5.) 1965.*
34. *Chowdhury Uther (S). Sonam. Kalomal. Morali. Varma. Bourneme Bob. Trade creation and trade transformation. In the India-Sri Lanka Free Trade Agreement: a specific analysis of the sector,* ***Journal of Economic Policy and Research****.Mar2013. vol .08.No.01.*
35. *Clark Don P and L. Stanley Denise, Determinants of intra-industry trade between developing countries and the United States,* ***Journal of Economic Development*** *, V24, N2, Chung-Ang University , Republic of Korea , December 1999.*

36. *Coulibaly Souleymane,* ***On the Assessment of Trade Creation and Trade Diversion Effects of Developing RTAs****, University of Lausanne, University of Paris 1 Panthéon-Sorbonne Preliminary draft. 8December.*
37. *David Greenaway, "Identifying the Gains from Pure Intra-Industry Exchange",* ***Journal of Economic Studies****, Vol. 9 Issue: 3, 1982.*
38. *David Greenway, and Chris Milner.* ***South-South trade: Theory, evidence, and policy****. The World Bank Research Observer 5 (1). 1990.*
39. *Dinh Thi Thanh Binh, Nguyen Viet Duong, Hoang Manh Cuong ,* ***APPLYING GRAVITY MODEL TO ANALYZE TRADE ACTIVITIES OF VIETNAM****.*
40. *Eduard Marinov, , Economic Integration Theories and the Developing Countries. Published in: Infusing Research and --.Knowledge in South-East Europe****, Proceedings of the 9th Annual South-East European Doctoral Student Conference****, Edited by R. Dautov, P. Gkasis, A. Karamanos, T. Lagkas, A. Prodromidou, A. Ypsilanti, SOUTH-EAST EUROPEAN RESEARCH CENTRE , Greece, September 2014.*
41. *Ehnts Dirk et Hans-Michael Trautwein, « From New Trade Theory to New Economic geography: A Space Odyssey »,* ***Œconomia*** *, 2-1, 2012, mis en ligne le 01 juin .*
42. *Elkan, P. G. Measuring the impact of economic integration among developing countries.* ***Journal of Common Market Studies*** *14 (1), (1975).*
43. *Elkan, Peter G. Measuring the impact of economic integration among developing countries****. Journal of Common Market Studies*** *14. 1975.*
44. *Feenstra R.C.; Markusen J.A. and Rose A.K, "****Using the Gravity Equation to differentiate .Amony Alternative Theories of Trade****", NEBR Working Paper n:° 6804, 2004 .*
45. *Goldstein Andrea,* ***The new regionalism in Sub-Saharan Africa: More than meets the eye?*** *OECD Development Center policy Brief, Organization for Economic Co-operation and Development, no 20, France, 2002.*
46. *Greenaway David , "Identifying the Gains from Pure Intra-Industry Exchange",* ***Journal of Economic Studies****, Vol. 9 Issue: 3, 1982.*
47. *Halack Juan Carlos, The product quality is presented by Linder's theory,* ***National Bureau of Economic Research*** *, NBER Working Paper No. 12712, NBER Working Paper No. 12712, Massachusetts Avenue Cambridge, December 2006.*
48. *hasson, Joseph A, Review of The theory of economic integration, by Bela Balassa,* ***The Journal of Political Economy*** *, N70,1962.*
49. *Hendrik W. Kruse, Revisiting the Sectoral Linder Hypothesis: ****Aggregation Bias or Fixed Costs?****, LIS Working Paper Series , No. 658, LIS Cross-National Data Center in Luxembourg, Luxembourg, January 2016.*
50. *Hosny Amr Sadek, Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature****, International Journal of Economy, Management and Social Sciences****, V 2, N:5, Dadaab, Kenya, May 2013.*
51. *Hosny, A.S,Theories of Economic Integration: A Survey of the Economic and Political Literature,* ***International Journal of Economy****.*
52. *Inotai, A .****Regional integration among developing countries****, revisited. Policy, Research, and External Affairs Working Paper no. 643. Washington, D.C.: World Bank. . (1991).*
53. *Inotai, Andras, Interrelations between subregional co-operation and EU enlargement.*

54. *Inotai, Andras.* ***Regional integration among developing countries,*** *revisited. Policy, Research, and External Affairs Working Paper no. 643.Washington, D.C.: World Bank. . 1991.*
55. *J.Korinek, and M. Melatos, "**Trade Impacts of Selected Regional Trade Agreements in Agriculture**",OECD Trade Policy Working Papers, No. 87, OECD publishing, © OECD. 2009.*
56. *Jaber Abdel, T. (1971) A review article: The relevance of traditional integration theory to less developed countries,* ***Journal of Common Market Studies (JCMS)*** *, Vol 9, N 3.*
57. *JOHANSEN, Søren. Estimation and hypothesis testing of cointegration vectors in Gaussian vector autoregressive models. Econometrica:* ***Journal of the Econometric Society****, 1991.*
58. *Junquera, F Rueda-.* ***European integration model: Lessons for the Central American common market.*** *(2006).*
59. *Kandogam Y, "**Consisten Estimates of Regional Blaocs: Trade Eects Review of International Economics,** 2008.*
60. *Khazeh, Khashayar, Don P. Clark, A case study of effects of developing country integration on trade flows: The Andean pact,* ***Journal of Latin American Studies****, Vol 22, Issue 1-2, Cambridge University Press, Mars 1990.*
61. *Krugman Paul,* ***THE NEW ECONOMIC GEOGRAPHY: NOW MIDDLE-AGED****, Association of merican Geographers, 16 April 2010.*
62. *Lawrence, Robert Z,* ***Preferential trading arrangements: The traditional and the new****, Regional Partners in Global Markets: Limits and Possibilities of the Euro-Med Agreements, edited by Ahmed Galal and Bernard Hoekman, Center for Economic Policy Research (CEPR) and the Egyptian Center for Economic Studies (ECES),1997.*
63. *Linder, S. B. Customs unions and economic development. In Latin American Economic Integration, edited by Miguel S. Wionczek. New York: Praeger. (1966).*
64. *Lipsey, R. G, The theory of customs unions: A general survey,* ***The Economic Journal*** *, Vol 70 , No 279, Royal Economic Society London,Sep 1960.*
65. *Longi, S and P. Nijkamp****. Economic Integration and Labour Markets: Ways Forward.In: Regionalization****, Growth and Economic Integration. Physica-Verlag.(2007) .*
66. *Matthew,Alan* ***Regional Integration and Food Security in Developing Countries****, Prepared for the Agricultural Policy Support Service Policy Assistance Division, Food and Agriculture Organization of the United Nations,Rome, 2003.*
67. *Mattoo Aaditya. Mulabdic.Alen Ruta Michele .* ***Trade Creation and Trade Diversion in Deep Agreements*** *. World Bank Group. November 29th2016.*
68. *Maurice Schiff, L. Alan Winters, Dynamics and politics in regional integration arrangements: An introduction,* ***World Bank Economic Review ,*** *Volume 12, Issue 2, May 1998 .*
69. *Melvyn B. Krauss, Recent developments in customs union theory: An interpretive survey,* ***Journal of Economic Literature****, American Economic Association, Vol 10, No. 2, Jun 1972.*
70. *Mohamed ELAFIF.INTRA-ARAB TRADE AND THEIR ECONOMIC INTEGRATION School of Economics and Finance. University of Western Sydney*
71. *Pearson, Scott R., and William D. Ingram.* ***Economies of scale, domestic divergences, and potential gains from economic integration in Ghana and the Ivory Coast.*** *The Journal of Political Economy 88 (5). 1980****.***
72. *Pesaran, M.H., Shin, Y. and Smith, R. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics, 16.*

73. *Rasul Shams* , ***Regional integration in developing countries: Some lessons based on case studies***, *HWWA Discussion Paper no. 251, Hamburg, Hamburg Institute of International Economics, Germany.*

74. *Rosseaux, Paul****. Review of The theory of customs unions,*** *by J. E. Meade. Economica 24 (93). 1957.*

75. *Rueda-Junquera Fernando, European integration model: Lessons for the Central American common market, Jean Monnet/Robert Shuman Paper Series, Vol 6, N 4, Florida: University of Miami, 2006.*

76. *Shujiro URATA and Misa OKABE,* ***Trade Creation and Diversion Effects of Regional Trade Agreements on Commodity Trade****, RIETI Discussion Paper Series 10-E-007 , January 2010.*

77. *STAFFAN BURENSTAM LINDER,* ***An essay on trade and transformation****, Almqvist & Wiksells , SWEDEN, 1961.*

78. *Staley, Charles E,* ***Review of A history of thought on economic integration****, by Fritz Machlup, Annals of the American Academy of Political and Social Science 434, 1977.*

79. *Wilfred . J. Ethier, The new regionalism,* ***The Economic Journal*** *, Volume 108, Issue 449, July 1998.*

80. *Yin . Ho Sze, Iris,* ***Trade Creation and Diversion Effects of ASEAN Free Trade Area (AFTA****), An Honours Degree Project Submitted to School of Business in Partial Fulfillment of Graduation Requirement for Degree of Bachelor of Business Administration (Honours) , Hong Kong Baptist University , Hong Kong , April 2010.*

81. *YOUCER AYCil and MUHAMMAD Kabeer, Impact* ***of Regional Trade agreements: Trade creation and Trade diversion in Western Hemisphere****.*

82. *YUCER Aycil and MUHAMMAD Kabeer,* ***Impact of Regional Trade agreements: Trade creation and Trade diversion in Western Hemisphere****, University Paris-Dauphine, 2010.*

Reports

83. *African Economic Outlook (AEO) ,SPECIAL THEME: Sustainable Cities and Structural Transformation,2016.*

84. *European Commission's Information Providers' Guide.*

85. *Jean Monnet/Robert Shuman Paper Series 6 (4) Florida:University of Miami..*

86. *Kimberly Amadeo; Mexico's Economy: Facts, Opportunites, Challenges, the BALANCE, U.S. Economy*

87. *Office of the U.S. Trade Representative, Press Releases / 2011.*

88. *United Nations Economic Commission for Africa.*

Seminars. Electronic Documents

89. *f.Gauto Victor ,* ***An Econometric Analysis of Trade Creation and Trade Diversion in Mercosur: the case of paraguay,*** *Selected Poster prepared for presentation at the International Association of Agricultural Economists (IAAE) Triennial Conference, Foz do Iguaçu, Brazil, 18-24 August, 2012.*

90. *Javad Abedini et Nicolas Péridy. The* ***Greater Arab Free Trade Area (GAFTA): An Estimation of the Trade Effects(Preliminary version) .***

Web sites

91. *http://data.albankaldawli.org*

92. *http://hdr.undp.org/en/data*

93. *http://unctadstat.unctad.org/*

94. *http://www.andi.dz*

95. *http://www.commerce.gov.tn*

96. *https://ar.distance.to*

97. *http://www.medea.be*

98. *http://www.uneca.org*

99. *https://en.wikipedia.org*

100. *http://www.agadiragreement.org*

101. *http://exporthelp.europa.eu/thdapp/display.htm*

102. *http://www.aladi.org*

الملاحق

الملحق 01 اختبارات الاستقرارية لمتغيرات دولة الجزائر

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		CDRARDZA	CDREUDZA	INVDZA	MDZA	GDPDZA	GDPLAS	GDPEU28	HDIDZA	HEDZA	GGEDZA
At Level											
With Constant	t-Statistic	-7.0977	-7.0977	0.6848	0.5792	-0.5206	0.3405	-1.4368	-1.2387	0.2293	-0.3964
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.9897***	***0.9867***	***0.8736***	***0.9766***	***0.5510***	***0.6442***	***0.9700***	***0.8975***
		***	***	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.0827	-4.0827	-1.1638	-1.3907	-1.7443	-1.6789	-1.8394	-1.0665	-1.0471	-1.5123
	Prob.	***0.0164***	***0.0164***	***0.9000***	***0.8431***	***0.7060***	***0.7357***	***0.6602***	***0.9183***	***0.9215***	***0.8027***
		**	**	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.6424	-4.6424	1.8584	2.0147	0.6568	2.0787	1.2461	9.4657	1.5741	0.6867
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.9825***	***0.9875***	***0.8525***	***0.9891***	***0.9422***	***1.0000***	***0.9687***	***0.8586***
		***	***	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
At First Difference		d(CDRARDZA)	d(CDREUDZA)	d(INVDZA)	d(MDZA)	d(GDPDZA)	d(GDPLAS)	d(GDPEU28)	d(HDIDZA)	d(HEDZA)	d(GGEDZA)
With Constant	t-Statistic	-2.8240	-2.8240	-3.1520	-3.6717	-4.2878	-3.8080	-3.9281	-2.8746	-4.2472	-3.8075
	Prob.	***0.0673***	***0.0673***	***0.0336***	***0.0102***	***0.0022***	***0.0073***	***0.0055***	***0.0607***	***0.0025***	***0.0073***
		*	*	**	**	***	***	***	*	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.7200	-3.7200	-3.9163	-3.8443	-4.0313	-3.7346	-3.9531	-3.0285	-4.6202	-3.7677
	Prob.	***0.0369***	***0.0369***	***0.0242***	***0.0283***	***0.0188***	***0.0358***	***0.0223***	***0.1420***	***0.0048***	***0.0334***
		**	**	**	**	**	**	**	n0	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.7716	-2.7716	-2.9706	-3.4164	-4.2611	-3.4025	-3.7287	-1.0904	-4.1911	-3.8213
	Prob.	***0.0073***	***0.0073***	***0.0044***	***0.0013***	***0.0001***	***0.0014***	***0.0006***	***0.2431***	***0.0001***	***0.0004***
		***	***	***	***	***	***	***	n0	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق 02 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج GDP لدولة الجزائر.

Date: 05/21/17 Time: 16:32
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPDZA GGEDZA INVDZA
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.919654	85.96716	29.79707	0.0000
At most 1	0.336857	12.84614	15.49471	0.1206
At most 2	0.031693	0.933979	3.841466	0.3338

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.919654	73.12102	21.13162	0.0000
At most 1	0.336857	11.91216	14.26460	0.1140
At most 2	0.031693	0.933979	3.841466	0.3338

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDPDZA	GGEDZA	INVDZA
-0.000103	-0.000207	0.000382
6.91E-05	-0.000522	0.000133
2.39E-05	4.09E-05	-0.000154

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GDPDZA)	-651.0024	7410.746	1976.444
D(GGEDZA)	913.1186	1763.964	184.4469
D(INVDZA)	-1944.999	1789.664	206.1005

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -806.5519

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPDZA	GGEDZA	INVDZA
1.000000	2.017332	-3.720525
	(0.32472)	(0.20024)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPDZA)	0.066847
	(0.35467)
D(GGEDZA)	-0.093762
	(0.06754)
D(INVDZA)	0.199719
	(0.07008)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -800.5958

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPDZA	GGEDZA	INVDZA
1.000000	0.000000	-2.529971
		(0.06718)
0.000000	1.000000	-0.590163
		(0.02970)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPDZA)	0.579145	-3.736793
	(0.38437)	(1.74511)
D(GGEDZA)	0.028179	-1.110708
	(0.06814)	(0.30935)
D(INVDZA)	0.323437	-0.532087
	(0.07136)	(0.32399)

الملحق 03 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج HDI لدولة الجزائر.

Date: 05/21/17 Time: 16:33
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: HDIDZA GDPDZA GGEDZA INVDZA
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.920388	96.81049	47.85613	0.0000
At most 1	0.369790	23.42342	29.79707	0.2259
At most 2	0.214570	10.03407	15.49471	0.2781
At most 3	0.099206	3.029868	3.841466	0.0817

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.920388	73.38708	27.58434	0.0000
At most 1	0.369790	13.38935	21.13162	0.4171
At most 2	0.214570	7.004202	14.26460	0.4887
At most 3	0.099206	3.029868	3.841466	0.0817

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

HDIDZA	GDPDZA	GGEDZA	INVDZA
1.180637	-0.000107	-0.000217	0.000398
-10.77844	-4.29E-05	0.000478	-0.000156
-9.198959	8.39E-06	-5.96E-05	0.000103
29.12083	-8.74E-05	0.000205	6.74E-05

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(HDIDZA)	0.000179	-0.000433	-0.000887	-0.000363
D(GDPDZA)	-1233.166	-8714.300	-1677.236	2304.628
D(GGEDZA)	790.6439	-1893.032	-66.63609	109.9268
D(INVDZA)	-1956.642	-1970.926	-140.5834	142.3532

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -668.3803

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

HDIDZA	GDPDZA	GGEDZA	INVDZA
1.000000	-9.09E-05	-0.000184	0.000337
	(6.6E-06)	(2.9E-05)	(2.3E-05)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(HDIDZA)	0.000211
	(0.00058)
D(GDPDZA)	-1455.921
	(4061.13)
D(GGEDZA)	933.4637
	(774.094)
D(INVDZA)	-2310.085
	(821.381)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -661.6856

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

HDIDZA	GDPDZA	GGEDZA	INVDZA
1.000000	0.000000	-5.02E-05	2.80E-05
		(1.3E-05)	(8.3E-06)
0.000000	1.000000	1.469651	-3.402643
		(0.33822)	(0.20743)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(HDIDZA)	0.004879	-6.23E-10
	(0.00521)	(5.6E-08)
D(GDPDZA)	92470.67	0.506380
	(31668.7)	(0.33763)
D(GGEDZA)	21337.40	-0.003615
	(5676.55)	(0.06052)
D(INVDZA)	18933.43	0.294609
	(6086.72)	(0.06489)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -658.1835

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

HDIDZA	GDPDZA	GGEDZA	INVDZA
1.000000	0.000000	0.000000	-8.61E-06
			(2.8E-06)
0.000000	1.000000	0.000000	-2.328662
			(0.11065)
0.000000	0.000000	1.000000	-0.730773
			(0.06382)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(HDIDZA)	0.013037	-8.06E-09	-1.93E-07
	(0.00631)	(5.1E-08)	(2.3E-07)
D(GDPDZA)	107899.5	0.492308	-3.794345
	(41231.4)	(0.33608)	(1.53082)
D(GGEDZA)	21950.38	-0.004174	-1.071656
	(7441.58)	(0.06066)	(0.27629)
D(INVDZA)	20226.65	0.293430	-0.508379
	(7971.20)	(0.06497)	(0.29595)

الملحق 04 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج INV لدولة الجزائر.

Date: 05/21/17 Time: 16:34
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INVDZA GDPDZA GGEDZA
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.919654	85.96716	29.79707	0.0000
At most 1	0.336857	12.84614	15.49471	0.1206
At most 2	0.031693	0.933979	3.841466	0.3338

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.919654	73.12102	21.13162	0.0000
At most 1	0.336857	11.91216	14.26460	0.1140
At most 2	0.031693	0.933979	3.841466	0.3338

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

INVDZA	GDPDZA	GGEDZA
-0.000382	0.000103	0.000207
0.000133	6.91E-05	-0.000522
-0.000154	2.39E-05	4.09E-05

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(INVDZA)	1944.999	1789.664	206.1005
D(GDPDZA)	651.0024	7410.746	1976.444
D(GGEDZA)	-913.1186	1763.964	184.4469

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -806.5519

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

INVDZA	GDPDZA	GGEDZA
1.000000	-0.268779	-0.542217
	(0.01567)	(0.06869)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(INVDZA)	-0.743059
	(0.26073)
D(GDPDZA)	-0.248706
	(1.31956)
D(GGEDZA)	0.348844
	(0.25129)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -800.5958

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

INVDZA	GDPDZA	GGEDZA
1.000000	0.000000	-1.694448
		(0.08162)
0.000000	1.000000	-4.286904
		(0.30149)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(INVDZA)	-0.504267	0.323437
	(0.23328)	(0.07136)
D(GDPDZA)	0.740096	0.579145
	(1.25655)	(0.38437)
D(GGEDZA)	0.584206	0.028179
	(0.22275)	(0.06814)

الملحق 05 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج MCTAR لدولة الجزائر.

Date: 05/22/17 Time: 19:18
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPLAS GDPDZA CDRARDZA MDZA
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.540916	56.03321	47.85613	0.0071
At most 1 *	0.470683	33.45605	29.79707	0.0181
At most 2	0.393936	15.00718	15.49471	0.0591
At most 3	0.016581	0.484869	3.841466	0.4862

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.540916	22.57715	27.58434	0.1923
At most 1	0.470683	18.44888	21.13162	0.1140
At most 2 *	0.393936	14.52231	14.26460	0.0455
At most 3	0.016581	0.484869	3.841466	0.4862

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDPLAS	GDPDZA	CDRARDZA	MDZA
1.47E-06	0.000116	-0.000566	-0.000405
-1.08E-05	0.000174	-0.008015	-5.62E-05
1.18E-05	-0.000118	0.000303	-0.000136
-9.68E-06	0.000116	-0.004520	-1.69E-05

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GDPLAS)	1473.219	31228.77	-792.3928	17906.16
D(GDPDZA)	44.70900	1070.335	1961.513	2034.282
D(CDRARDZA)	-6.024410	14.78125	38.07055	0.044869
D(MDZA)	1813.339	82.87482	334.6893	348.4789

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1087.676

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPLAS	GDPDZA	CDRARDZA	MDZA
1.000000	78.95242	-384.2409	-275.3150
	(18.6655)	(770.700)	(55.4141)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPLAS)	0.002168		
	(0.04491)		
D(GDPDZA)	6.58E-05		
	(0.00497)		
D(CDRARDZA)	-8.87E-06		
	(2.0E-05)		
D(MDZA)	0.002669		
	(0.00099)		

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1078.452

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPLAS	GDPDZA	CDRARDZA	MDZA
1.000000	0.000000	552.1581	-42.37552
		(142.782)	(1.90971)
0.000000	1.000000	-11.86029	-2.950378
		(7.10236)	(0.09499)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPLAS)	-0.334516	5.602014	
	(0.32436)	(6.23489)	
D(GDPDZA)	-0.011474	0.191331	
	(0.03663)	(0.70410)	
D(CDRARDZA)	-0.000168	0.001870	
	(0.00014)	(0.00274)	
D(MDZA)	0.001776	0.225140	
	(0.00732)	(0.14069)	

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1071.191

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPLAS	GDPDZA	CDRARDZA	MDZA
1.000000	0.000000	0.000000	-41.23412
			(1.63699)
0.000000	1.000000	0.000000	-2.974895
			(0.10822)
0.000000	0.000000	1.000000	-0.002067
			(0.00321)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPLAS)	-0.343882	5.695826	-251.3873
	(0.47891)	(7.16430)	(239.698)
D(GDPDZA)	0.011712	-0.040893	-8.010799
	(0.05368)	(0.80308)	(26.8687)
D(CDRARDZA)	0.000282	-0.002637	-0.103548
	(0.00017)	(0.00251)	(0.08394)
D(MDZA)	0.005732	0.185516	-1.588527
	(0.01075)	(0.16080)	(5.37977)

الملحق 06 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج MCTEU لدولة الجزائر.

Date: 05/22/17 Time: 19:20
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPEU28 CDREUDZA MDZA GDPDZA
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.621092	59.78602	47.85613	0.0026
At most 1 *	0.486764	31.64261	29.79707	0.0303
At most 2	0.329463	12.29905	15.49471	0.1431
At most 3	0.024133	0.708454	3.841466	0.4000

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.621092	28.14341	27.58434	0.0424
At most 1	0.486764	19.34356	21.13162	0.0873
At most 2	0.329463	11.59060	14.26460	0.1270
At most 3	0.024133	0.708454	3.841466	0.4000

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDPEU28	CDREUDZA	MDZA	GDPDZA
-2.25E-07	-0.008378	-0.000371	0.000135
3.05E-07	-0.003142	0.000111	-5.57E-05
-1.00E-06	-0.012898	6.96E-05	2.82E-05
-1.08E-07	2.49E-05	9.09E-05	-1.30E-06

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GDPEU28)	235131.2	12775.69	-187090.4	-134027.3
D(CDREUDZA)	12.35753	23.35406	2.097568	1.232866
D(MDZA)	1880.580	281.0903	-1683.829	-137.0013
D(GDPDZA)	817.0261	5606.842	-7176.211	-1089.586

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1151.429

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPEU28	CDREUDZA	MDZA	GDPDZA
1.000000	37286.99	1650.987	-602.2711
	(6530.60)	(291.581)	(95.2683)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPEU28)	-0.052831		
	(0.04407)		
D(CDREUDZA)	-2.78E-06		
	(1.7E-06)		
D(MDZA)	-0.000423		
	(0.00016)		
D(GDPDZA)	-0.000184		
	(0.00077)		

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1141.757

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPEU28	CDREUDZA	MDZA	GDPDZA
1.000000	0.000000	642.2814	-273.1138
		(211.748)	(70.2168)
0.000000	1.000000	0.027052	-0.008828
		(0.00786)	(0.00260)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPEU28)	-0.048929	-2010.051	
	(0.07435)	(1754.66)	
D(CDREUDZA)	4.36E-06	-0.176910	
	(2.2E-06)	(0.05091)	
D(MDZA)	-0.000337	-16.63854	
	(0.00027)	(6.36112)	
D(GDPDZA)	0.001529	-24.46199	
	(0.00122)	(28.8469)	

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1135.962

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPEU28	CDREUDZA	MDZA	GDPDZA
1.000000	0.000000	0.000000	-55.92592
			(8.61893)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000320
			(0.00058)
0.000000	0.000000	1.000000	-0.338151
			(0.01245)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPEU28)	0.138081	403.0276	-98.82290
	(0.20546)	(3016.81)	(75.6151)
D(CDREUDZA)	2.26E-06	-0.203964	-0.001842
	(6.1E-06)	(0.08905)	(0.00223)
D(MDZA)	0.001346	5.079363	-0.783544
	(0.00066)	(9.70386)	(0.24322)
D(GDPDZA)	0.008702	68.09629	-0.179192
	(0.00305)	(44.8271)	(1.12357)

الملحق 07 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج XHT لدولة الجزائر.

Date: 05/21/17 Time: 23:46
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPDZA GGEDZA INVDZA XHTDZA
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.931350	107.3407	47.85613	0.0000
At most 1	0.466898	29.65729	29.79707	0.0519
At most 2	0.306912	11.41506	15.49471	0.1872
At most 3	0.026663	0.783717	3.841466	0.3760

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.931350	77.68343	27.58434	0.0000
At most 1	0.466898	18.24223	21.13162	0.1210
At most 2	0.306912	10.63134	14.26460	0.1737
At most 3	0.026663	0.783717	3.841466	0.3760

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDPDZA	GGEDZA	INVDZA	XHTDZA
-0.000107	-0.000201	0.000395	0.046998
-1.57E-05	0.000175	-9.21E-05	-0.260485
-8.07E-05	0.000538	-9.19E-05	0.226759
-2.22E-05	-5.76E-05	0.000158	-0.036442

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GDPDZA)	-290.1647	-4300.400	-6250.289	-1768.141
D(GGEDZA)	979.3241	-957.4513	-1492.545	-158.8398
D(INVDZA)	-1863.521	-1204.237	-1438.740	-181.1198
D(XHTDZA)	-0.453312	2.894473	-0.640624	-0.277587

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -886.8922

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPDZA	GGEDZA	INVDZA	XHTDZA
1.000000	1.868503	-3.679292	-437.2753
	(0.30469)	(0.18604)	(170.419)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPDZA)	0.031187	
	(0.37778)	
D(GGEDZA)	-0.105256	
	(0.07171)	
D(INVDZA)	0.200289	
	(0.07546)	
D(XHTDZA)	4.87E-05	
	(0.00011)	

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -877.7711

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPDZA	GGEDZA	INVDZA	XHTDZA
1.000000	0.000000	-2.312090	2003.643
		(0.15082)	(653.508)
0.000000	1.000000	-0.731710	-1306.350
		(0.07885)	(341.679)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPDZA)	0.098535	-0.695926
	(0.36914)	(0.90615)
D(GGEDZA)	-0.090262	-0.364588
	(0.06915)	(0.16974)
D(INVDZA)	0.219148	0.163043
	(0.07121)	(0.17481)
D(XHTDZA)	3.39E-06	0.000599
	(8.4E-05)	(0.00021)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -872.4554

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPDZA	GGEDZA	INVDZA	XHTDZA
1.000000	0.000000	0.000000	23938.06
			(5438.75)
0.000000	1.000000	0.000000	5635.265
			(1248.61)
0.000000	0.000000	1.000000	9486.837
			(2106.51)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPDZA)	0.602743	-4.055931	0.855607
	(0.42466)	(1.88348)	(1.30667)
D(GGEDZA)	0.030141	-1.166945	0.612586
	(0.07514)	(0.33327)	(0.23120)
D(INVDZA)	0.335211	-0.610389	-0.493814
	(0.07887)	(0.34982)	(0.24269)
D(XHTDZA)	5.51E-05	0.000254	-0.000387
	(0.00010)	(0.00046)	(0.00032)

الملحق 08 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج GDP لدولة الجزائر.

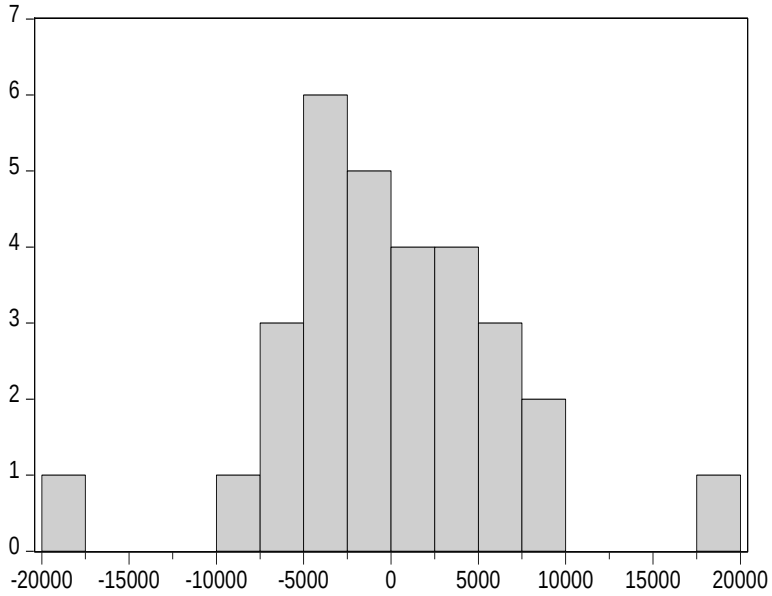

Series: Residuals	
Sample 1986 2015	
Observations 30	
Mean	-61.22861
Median	-1162.037
Maximum	17829.98
Minimum	-19225.68
Std. Dev.	6564.896
Skewness	-0.076433
Kurtosis	5.022819
Jarque-Bera	5.143954
Probability	0.076384

الملحق 09 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج HDI لدولة الجزائر.

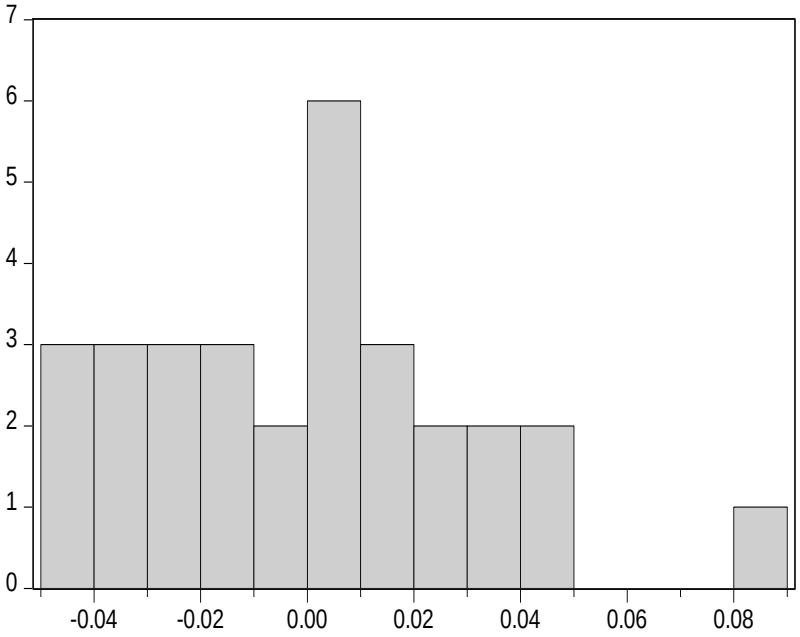

Series: Residuals	
Sample 1986 2015	
Observations 30	
Mean	0.000419
Median	0.003729
Maximum	0.081651
Minimum	-0.045705
Std. Dev.	0.031104
Skewness	0.419463
Kurtosis	2.842025
Jarque-Bera	0.910940
Probability	0.634150

الملحق 10 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج INV لدولة الجزائر.

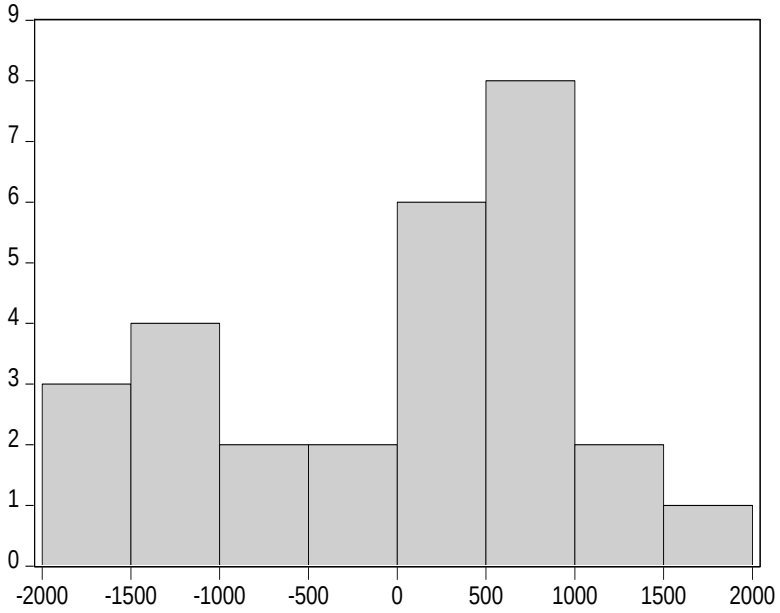

Series: Residuals	
Sample 1987 2014	
Observations 28	
Mean	-8.18e-13
Median	369.1936
Maximum	1981.848
Minimum	-1968.299
Std. Dev.	1041.202
Skewness	-0.416216
Kurtosis	2.177545
Jarque-Bera	1.597605
Probability	0.449867

الملحق 11 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج MCTAR لدولة الجزائر.

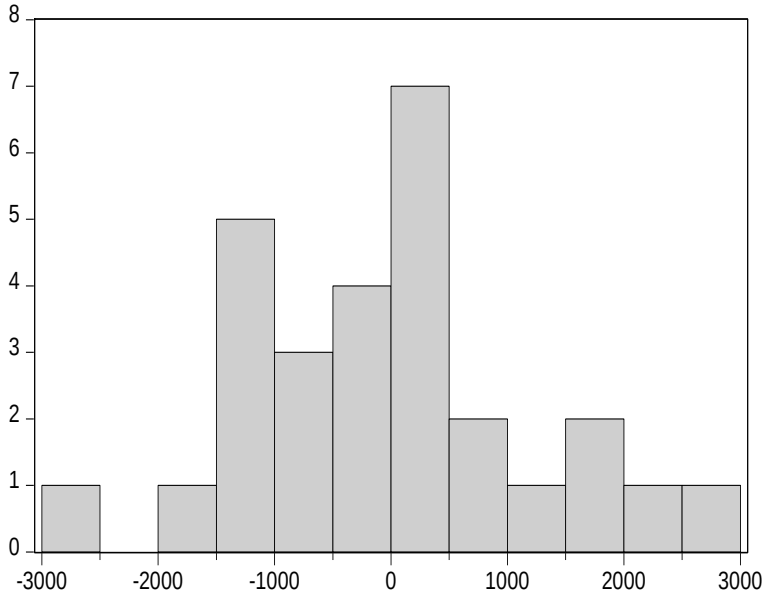

Series: Residuals	
Sample 1988 2015	
Observations 28	
Mean	-7.25e-13
Median	-30.99034
Maximum	2572.995
Minimum	-2955.222
Std. Dev.	1225.180
Skewness	0.093571
Kurtosis	3.161051
Jarque-Bera	0.071119
Probability	0.965065

الملحق 12 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج MCTEU لدولة الجزائر.

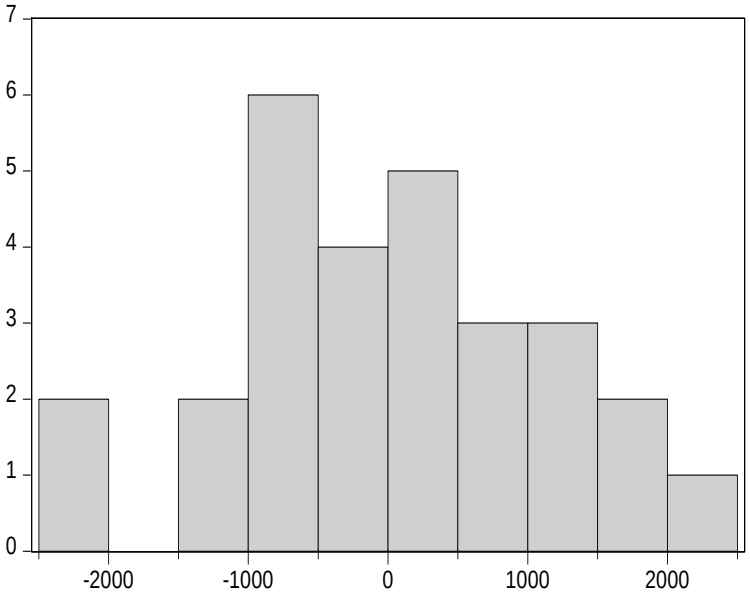

Series: Residuals	
Sample 1988 2015	
Observations 28	
Mean	3.49e-13
Median	9.155825
Maximum	2233.250
Minimum	-2367.379
Std. Dev.	1130.722
Skewness	-0.069400
Kurtosis	2.688112
Jarque-Bera	0.135963
Probability	0.934278

الملحق 13 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج XHT لدولة الجزائر.

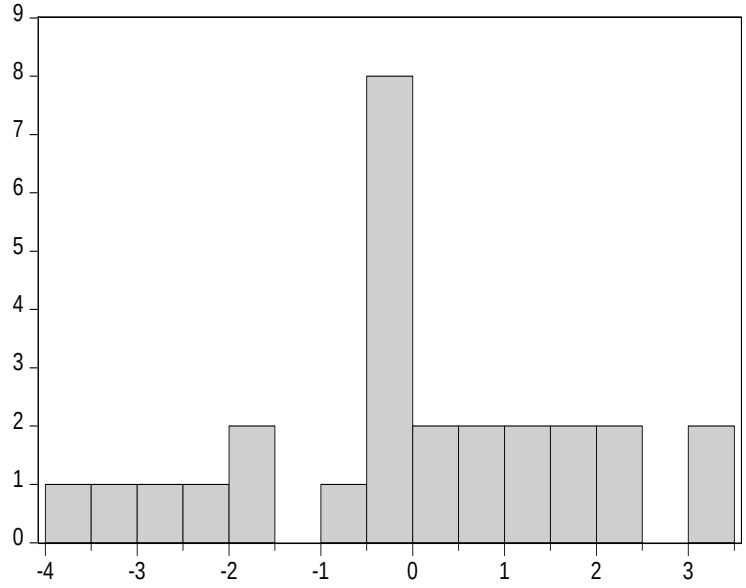

Series: Residuals	
Sample 1989 2015	
Observations 27	
Mean	-4.60e-15
Median	-0.126852
Maximum	3.248412
Minimum	-3.731612
Std. Dev.	1.773125
Skewness	-0.180635
Kurtosis	2.604591
Jarque-Bera	0.322722
Probability	0.850985

الملحق 14 اختبارات الاستقرارية لمتغيرات دولة تونس

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

	At Level							
		CDRARTUN	CDREUTUN	INVTUN	MTUN	GDPTUN	HDITUN	HETUN	GGETUN
With Constant	t-Statistic	-5.1339	-5.1339	-0.9847	-0.6868	-0.7702	-1.5407	0.0179	0.5386
	Prob.	***0.0002***	***0.0002***	***0.7457***	***0.8353***	***0.8131***	***0.4997***	***0.9531***	***0.9853***
		***	***	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.1509	-6.1509	-1.7198	-2.0550	-1.7131	0.2017	-1.8711	-1.7664
	Prob.	***0.0001***	***0.0001***	***0.7173***	***0.5488***	***0.7203***	***0.9969***	***0.6443***	***0.6956***
		***	***	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.3851	-2.3851	1.0067	1.1780	1.6538	5.8658	2.9783	3.9887
	Prob.	***0.0188***	***0.0188***	***0.9132***	***0.9348***	***0.9733***	***1.0000***	***0.9988***	***0.9999***
		**	**	n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference								
		d(CDRARTUN)	d(CDREUTUN)	d(INVTUN)	d(MTUN)	d(GDPTUN)	d(HDITUN)	d(HETUN)	d(GGETUN)
With Constant	t-Statistic	-3.5451	-3.5451	-3.3250	-5.7802	-3.4598	-2.7820	-4.4210	-4.3408
	Prob.	***0.0138***	***0.0138***	***0.0229***	***0.0000***	***0.0168***	***0.0733***	***0.0016***	***0.0019***
		**	**	**	***	**	*	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.0468	-3.0468	-3.1752	-5.5907	-3.2620	-3.2284	-4.2544	-4.4292
	Prob.	***0.1375***	***0.1375***	***0.1090***	***0.0005***	***0.0927***	***0.0987***	***0.0114***	***0.0076***
		n0	n0	n0	***	*	*	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.0556	-4.0556	-2.8993	-5.2747	-3.0894	-1.2281	-3.4720	-3.1623
	Prob.	***0.0002***	***0.0002***	***0.0053***	***0.0000***	***0.0032***	***0.1962***	***0.0011***	***0.0026***
		***	***	***	***	***	n0	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق 15 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج GDP لدولة تونس.

Date: 05/21/17 Time: 16:33
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPTUN GGETUN INVTUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.633681	44.11696	29.79707	0.0006
At most 1	0.386287	14.99368	15.49471	0.0594
At most 2	0.028385	0.835079	3.841466	0.3608

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.633681	29.12328	21.13162	0.0030
At most 1	0.386287	14.15860	14.26460	0.0519
At most 2	0.028385	0.835079	3.841466	0.3608

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDPTUN	GGETUN	INVTUN
-0.001365	0.004135	0.003140
0.001107	-0.002787	-0.002460
-0.000594	0.004224	-0.000724

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GDPTUN)	-474.3751	-500.7509	-301.9826
D(GGETUN)	37.09667	-17.73963	-45.86329
D(INVTUN)	-333.0506	-5.666979	-47.74944

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -637.8836

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPTUN	GGETUN	INVTUN
1.000000	-3.028363	-2.299877

	(0.27881)	(0.22318)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPTUN)	0.647660	
	(0.55682)	
D(GGETUN)	-0.050648	
	(0.07668)	
D(INVTUN)	0.454711	
	(0.10595)	

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -630.8043

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPTUN	GGETUN	INVTUN
1.000000	0.000000	-1.837655
		(0.62071)
0.000000	1.000000	0.152631
		(0.21138)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPTUN)	0.093205	-0.565924
	(0.69403)	(1.96858)
D(GGETUN)	-0.070290	0.202814
	(0.09853)	(0.27947)
D(INVTUN)	0.448436	-1.361237
	(0.13640)	(0.38688)

الملحق 16 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج HDI لدولة تونس.

Date: 05/21/17 Time: 16:34
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: HDITUN GGETUN GDPTUN HETUN INVTUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.672530	76.77818	69.81889	0.0125
At most 1	0.495642	44.40373	47.85613	0.1018
At most 2	0.415427	24.55415	29.79707	0.1780
At most 3	0.240723	8.984792	15.49471	0.3668
At most 4	0.033846	0.998533	3.841466	0.3177

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.672530	32.37444	33.87687	0.0747
At most 1	0.495642	19.84959	27.58434	0.3517
At most 2	0.415427	15.56936	21.13162	0.2510
At most 3	0.240723	7.986259	14.26460	0.3801
At most 4	0.033846	0.998533	3.841466	0.3177

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

HDITUN	GGETUN	GDPTUN	HETUN	INVTUN
-13.09366	0.004399	-0.001039	-0.000324	0.002795
17.00025	-0.011332	0.000987	0.002691	-0.003511
61.14981	-0.010430	-0.000523	0.002956	0.000612
-12.12906	-0.012848	-0.000850	0.004617	0.000563
-43.45503	0.002221	0.001404	-0.002497	0.000174

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(HDITUN)	-0.000244	-0.000668	0.000914	0.000722	0.000166
D(GGETUN)	28.63580	-66.36791	75.33247	-106.3896	13.88777
D(GDPTUN)	-304.1109	-727.3212	306.6677	-655.2103	93.72860
D(HETUN)	34.87145	-360.2735	185.2192	-446.5357	65.35868

D(INVTUN)	-211.9605	-5.614057	17.84634	-97.69159	31.63434

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -667.9873

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

HDITUN	GGETUN	GDPTUN	HETUN	INVTUN
1.000000	-0.000336	7.94E-05	2.47E-05	-0.000213
	(0.00020)	(2.4E-05)	(6.3E-05)	(5.1E-05)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(HDITUN)	0.003197
	(0.00679)
D(GGETUN)	-374.9474
	(767.887)
D(GDPTUN)	3981.924
	(5133.50)
D(HETUN)	-456.5949
	(3182.37)
D(INVTUN)	2775.338
	(846.355)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -658.0625

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

HDITUN	GGETUN	GDPTUN	HETUN	INVTUN
1.000000	0.000000	0.000101	-0.000111	-0.000221
		(5.6E-05)	(6.0E-05)	(0.00011)
0.000000	1.000000	0.064575	-0.403922	-0.020994
		(0.10970)	(0.11715)	(0.21409)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(HDITUN)	-0.008157	6.49E-06
	(0.01070)	(6.1E-06)
D(GGETUN)	-1503.218	0.878054
	(1221.25)	(0.69183)
D(GDPTUN)	-8382.716	6.904306
	(7726.90)	(4.37725)
D(HETUN)	-6581.334	4.236049
	(4948.03)	(2.80304)
D(INVTUN)	2679.898	-0.868781
	(1386.79)	(0.78561)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -650.2778

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

HDITUN	GGETUN	GDPTUN	HETUN	INVTUN
1.000000	0.000000	0.000000	-1.83E-05	1.21E-05
			(7.8E-06)	(2.3E-05)
0.000000	1.000000	0.000000	-0.344722	0.127619
			(0.03445)	(0.09952)
0.000000	0.000000	1.000000	-0.916762	-2.301392
			(0.15753)	(0.45502)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(HDITUN)	0.047723	-3.04E-06	-8.84E-07	
	(0.02975)	(7.4E-06)	(7.0E-07)	
D(GGETUN)	3103.348	0.092374	-0.134682	
	(3538.38)	(0.87452)	(0.08331)	
D(GDPTUN)	10369.96	3.705914	-0.562022	
	(22948.0)	(5.67169)	(0.54028)	
D(HETUN)	4744.789	2.304304	-0.488663	
	(14722.7)	(3.63878)	(0.34663)	
D(INVTUN)	3771.198	-1.054909	0.205442	
	(4180.95)	(1.03334)	(0.09844)	

4 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -646.2847

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

HDITUN	GGETUN	GDPTUN	HETUN	INVTUN
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	3.23E-06
				(5.6E-06)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	-0.039049
				(0.14385)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	-2.744634
				(0.36580)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	-0.483486
				(0.46355)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(HDITUN)	0.038962	-1.23E-05	-1.50E-06	4.32E-06
	(0.02851)	(8.9E-06)	(7.6E-07)	(2.6E-06)
D(GGETUN)	4393.754	1.459300	-0.044240	-0.456420
	(3274.49)	(1.01980)	(0.08675)	(0.30374)
D(GDPTUN)	18317.04	12.12425	-0.005027	-3.977440
	(21453.1)	(6.68133)	(0.56832)	(1.98997)
D(HETUN)	10160.85	8.041529	-0.109062	-2.495029
	(13599.8)	(4.23551)	(0.36028)	(1.26151)
D(INVTUN)	4956.105	0.200262	0.288490	-0.344802
	(4025.79)	(1.25379)	(0.10665)	(0.37343)

الملحق 17 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج INV لدولة تونس.

Date: 05/22/17 Time: 19:12
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPTUN GGETUN HETUN INVGRTUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.616665	49.03906	47.85613	0.0385
At most 1	0.352370	21.23252	29.79707	0.3433
At most 2	0.187166	8.633886	15.49471	0.4003
At most 3	0.086518	2.624260	3.841466	0.1052

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.616665	27.80653	27.58434	0.0469
At most 1	0.352370	12.59864	21.13162	0.4898
At most 2	0.187166	6.009626	14.26460	0.6120
At most 3	0.086518	2.624260	3.841466	0.1052

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDPTUN	GGETUN	HETUN	INVGRTUN
-8.54E-05	-0.002261	0.000883	0.532429
0.000794	0.006564	-0.002981	15.38760
0.000728	0.013710	-0.004785	-4.723477
0.000528	-0.010514	0.002010	-12.50576

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GDPTUN)	-359.8540	686.6101	635.6533	66.38046
D(GGETUN)	28.44900	96.14515	97.64123	25.79567
D(HETUN)	17.24367	400.0621	430.1423	44.67604
D(INVGRTUN)	-0.025760	-0.021132	0.028122	0.004065

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -576.7171

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPTUN	GGETUN	HETUN	INVGRTUN
1.000000	26.46213	-10.33318	-6231.468

	(32.1889)	(8.65755)	(39086.3)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPTUN)	0.030747		
	(0.03394)		
D(GGETUN)	-0.002431		
	(0.00521)		
D(HETUN)	-0.001473		
	(0.02157)		
D(INVGRTUN)	2.20E-06		
	(1.4E-06)		

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -570.4178

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPTUN	GGETUN	HETUN	INVGRTUN
1.000000	0.000000	-0.765226	31040.96
		(0.14762)	(18472.3)
0.000000	1.000000	-0.361571	-1408.519
		(0.01562)	(1954.11)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPTUN)	0.575631	5.320796
	(0.29570)	(2.57211)
D(GGETUN)	0.073869	0.566811
	(0.04592)	(0.39942)
D(HETUN)	0.316010	2.587175
	(0.19019)	(1.65439)
D(INVGRTUN)	-1.46E-05	-8.05E-05
	(1.3E-05)	(0.00011)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -567.4130

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPTUN	GGETUN	HETUN	INVGRTUN
1.000000	0.000000	0.000000	22625.39
			(33269.5)
0.000000	1.000000	0.000000	-5384.903
			(6801.79)
0.000000	0.000000	1.000000	-10997.50
			(23117.9)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPTUN)	1.038506	14.03562	-5.406233
	(0.37377)	(5.31644)	(1.97418)
D(GGETUN)	0.144970	1.905476	-0.728728
	(0.05813)	(0.82688)	(0.30705)
D(HETUN)	0.629235	8.484440	-3.235699
	(0.23852)	(3.39264)	(1.25981)
D(INVGRTUN)	5.91E-06	0.000305	-9.43E-05
	(1.6E-05)	(0.00022)	(8.3E-05)

الملحق 18 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج MCTAR لدولة تونس.

Date: 05/22/17 Time: 19:35
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPTUN GDPLAS CDRARTUN MTUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.834442	77.09413	47.85613	0.0000
At most 1	0.339236	24.93961	29.79707	0.1636
At most 2	0.283719	12.92324	15.49471	0.1177
At most 3	0.105907	3.246431	3.841466	0.0716

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.834442	52.15451	27.58434	0.0000
At most 1	0.339236	12.01638	21.13162	0.5460
At most 2	0.283719	9.676808	14.26460	0.2340
At most 3	0.105907	3.246431	3.841466	0.0716

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDPTUN	GDPLAS	CDRARTUN	MTUN
-7.21E-05	-9.98E-07	-0.042969	3.10E-05
0.000844	7.21E-06	0.001729	-0.002086
0.000113	-6.93E-06	0.003513	0.000613
3.40E-05	1.28E-06	0.001242	-7.75E-06

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GDPTUN)	448.3166	62.90208	561.6605	-608.0353
D(GDPLAS)	27585.19	39107.96	64256.38	-14265.01
D(CDRARTUN)	12.21538	-0.657072	-1.853734	1.183230
D(MTUN)	535.9102	612.7738	539.8936	-397.4281

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -959.8471

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPTUN	GDPLAS	CDRARTUN	MTUN
1.000000	0.013850	596.1350	-0.430506
	(0.01018)	(55.1085)	(1.15615)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPTUN)	-0.032314		
	(0.03242)		
D(GDPLAS)	-1.988310		
	(2.18489)		
D(CDRARTUN)	-0.000880		
	(0.00011)		
D(MTUN)	-0.038628		
	(0.02884)		

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -953.8389

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPTUN	GDPLAS	CDRARTUN	MTUN
1.000000	0.000000	-955.3555	-5.763789
		(96.7999)	(0.59884)
0.000000	1.000000	112020.4	385.0727
		(10756.2)	(66.5417)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPTUN)	0.020750	5.97E-06	
	(0.38071)	(0.00327)	
D(GDPLAS)	31.00336	0.254432	
	(24.7189)	(0.21251)	
D(CDRARTUN)	-0.001435	-1.69E-05	
	(0.00132)	(1.1E-05)	
D(MTUN)	0.478311	0.003883	
	(0.32106)	(0.00276)	

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -949.0005

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPTUN	GDPLAS	CDRARTUN	MTUN
1.000000	0.000000	0.000000	-1.531538
			(0.08459)
0.000000	1.000000	0.000000	-111.1808
			(7.57145)
0.000000	0.000000	1.000000	0.004430
			(0.00041)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPTUN)	0.084080	-0.003884	-17.18162
	(0.37082)	(0.00436)	(18.7315)
D(GDPLAS)	38.24854	-0.190633	-891.9226
	(22.1560)	(0.26063)	(1119.19)
D(CDRARTUN)	-0.001644	-4.09E-06	-0.532529
	(0.00129)	(1.5E-05)	(0.06509)
D(MTUN)	0.539187	0.000144	-20.07089
	(0.30929)	(0.00364)	(15.6234)

الملحق 19 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج MCTEU لدولة تونس.

Date: 05/22/17 Time: 19:37
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GDPTUN MTUN GDPEU28 CDREUTUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.861904	85.81732	47.85613	0.0000
At most 1	0.444887	28.40286	29.79707	0.0717
At most 2	0.279890	11.33392	15.49471	0.1918
At most 3	0.060562	1.811726	3.841466	0.1783

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.861904	57.41446	27.58434	0.0000
At most 1	0.444887	17.06894	21.13162	0.1688
At most 2	0.279890	9.522190	14.26460	0.2452
At most 3	0.060562	1.811726	3.841466	0.1783

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GDPTUN	MTUN	GDPEU28	CDREUTUN
-6.89E-05	0.000231	1.55E-07	0.079244
9.28E-05	0.000615	-1.61E-06	-0.038761
-0.001036	0.000710	1.75E-06	0.023057
0.000235	-0.000403	-2.30E-07	-0.006125

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GDPTUN)	-353.3782	-741.4429	248.6274	414.6875
D(MTUN)	-514.1926	-1084.461	-8.335495	185.5643
D(GDPEU28)	-173386.8	-244451.8	-77729.07	212047.0
D(CDREUTUN)	-6.717243	1.180584	0.957017	-0.544968

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -992.1313

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPTUN	MTUN	GDPEU28	CDREUTUN
1.000000	-3.353242	-0.002255	-1149.894
	(0.90067)	(0.00177)	(103.591)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPTUN)	0.024353
	(0.02985)
D(MTUN)	0.035435
	(0.02592)
D(GDPEU28)	11.94882
	(13.6562)
D(CDREUTUN)	0.000463
	(6.2E-05)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -983.5969

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPTUN	MTUN	GDPEU28	CDREUTUN
1.000000	0.000000	-0.007330	-903.9216
		(0.00058)	(98.3264)
0.000000	1.000000	-0.001513	73.35366
		(0.00014)	(23.5623)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPTUN)	-0.044438	-0.537577
	(0.04677)	(0.26582)
D(MTUN)	-0.065181	-0.785662
	(0.03474)	(0.19748)
D(GDPEU28)	-10.73147	-190.3817
	(22.1318)	(125.791)
D(CDREUTUN)	0.000572	-0.000826
	(0.00010)	(0.00057)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -978.8358

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GDPTUN	MTUN	GDPEU28	CDREUTUN
1.000000	0.000000	0.000000	580.9085
			(36.3524)
0.000000	1.000000	0.000000	379.9038
			(18.7618)
0.000000	0.000000	1.000000	202573.2
			(11043.4)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GDPTUN)	-0.302075	-0.360940	0.001575
	(0.41845)	(0.38833)	(0.00096)
D(MTUN)	-0.056544	-0.791584	0.001652
	(0.31344)	(0.29088)	(0.00072)
D(GDPEU28)	69.81414	-245.6044	0.230501
	(198.947)	(184.625)	(0.45519)
D(CDREUTUN)	-0.000419	-0.000146	-1.27E-06
	(0.00088)	(0.00081)	(2.0E-06)

الملحق 20 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج XHT لدولة تونس.

Date: 05/21/17 Time: 16:35
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: XHTTUN GDPTUN GGETUN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.564785	32.66451	29.79707	0.0228
At most 1	0.226084	8.538984	15.49471	0.4097
At most 2	0.037436	1.106500	3.841466	0.2928

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.564785	24.12553	21.13162	0.0184
At most 1	0.226084	7.432484	14.26460	0.4393
At most 2	0.037436	1.106500	3.841466	0.2928

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

XHTTUN	GDPTUN	GGETUN
-0.005356	-0.000130	0.001765
0.016743	0.000259	-0.002991
0.009818	-0.000758	0.003257

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(XHTTUN)	16.90588	-3.763163	-12.79270
D(GDPTUN)	-805.1009	575.3153	-292.9146
D(GGETUN)	-14.30269	107.0998	-36.68395

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -596.3690

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

XHTTUN	GDPTUN	GGETUN
1.000000	0.024307	-0.329457
	(0.02685)	(0.15254)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(XHTTUN)	-0.090548
	(0.07459)
D(GDPTUN)	4.312145
	(2.25530)
D(GGETUN)	0.076606
	(0.32218)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -592.6527

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

XHTTUN	GDPTUN	GGETUN
1.000000	0.000000	0.085559
		(0.04403)
0.000000	1.000000	-17.07378
		(2.35635)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(XHTTUN)	-0.153557	-0.003176
	(0.24444)	(0.00403)
D(GDPTUN)	13.94493	0.253859
	(7.10853)	(0.11724)
D(GGETUN)	1.869830	0.029608
	(0.98513)	(0.01625)

الملحق 21 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج GDP لدولة تونس.

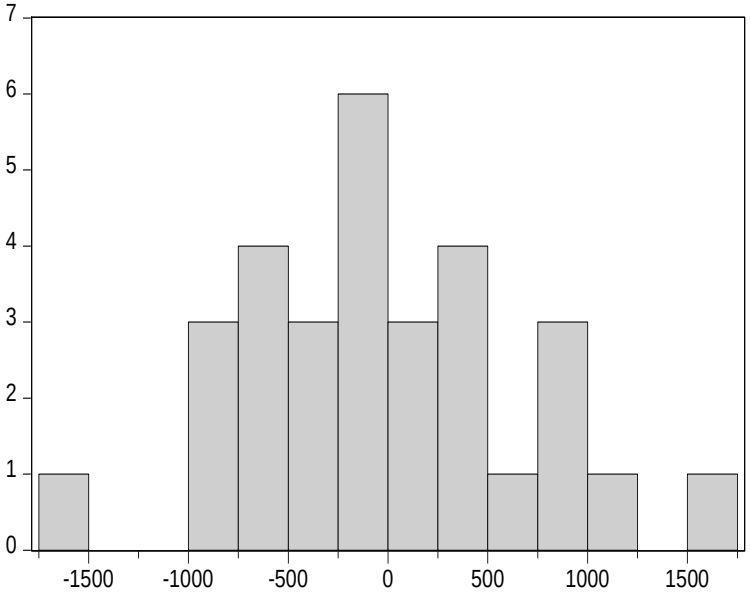

Series: Residuals	
Sample 1986 2015	
Observations 30	
Mean	-35.43811
Median	-115.4649
Maximum	1562.918
Minimum	-1727.342
Std. Dev.	697.1305
Skewness	0.077089
Kurtosis	3.157658
Jarque-Bera	0.060784
Probability	0.970065

الملحق 22 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج HDI لدولة تونس.

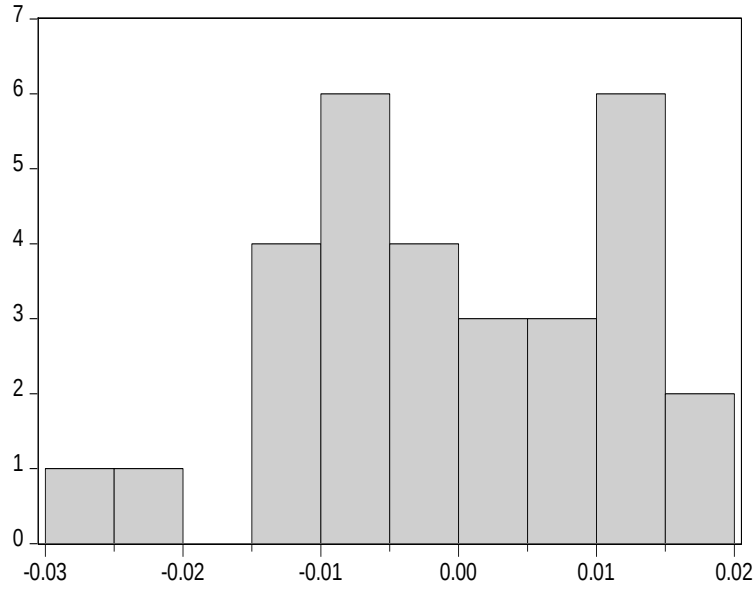

Series: Residuals	
Sample 1986 2015	
Observations 30	
Mean	-0.000788
Median	-0.002661
Maximum	0.019465
Minimum	-0.028149
Std. Dev.	0.011816
Skewness	-0.206380
Kurtosis	2.562272
Jarque-Bera	0.452471
Probability	0.797530

الملحق 23 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج INV لدولة تونس.

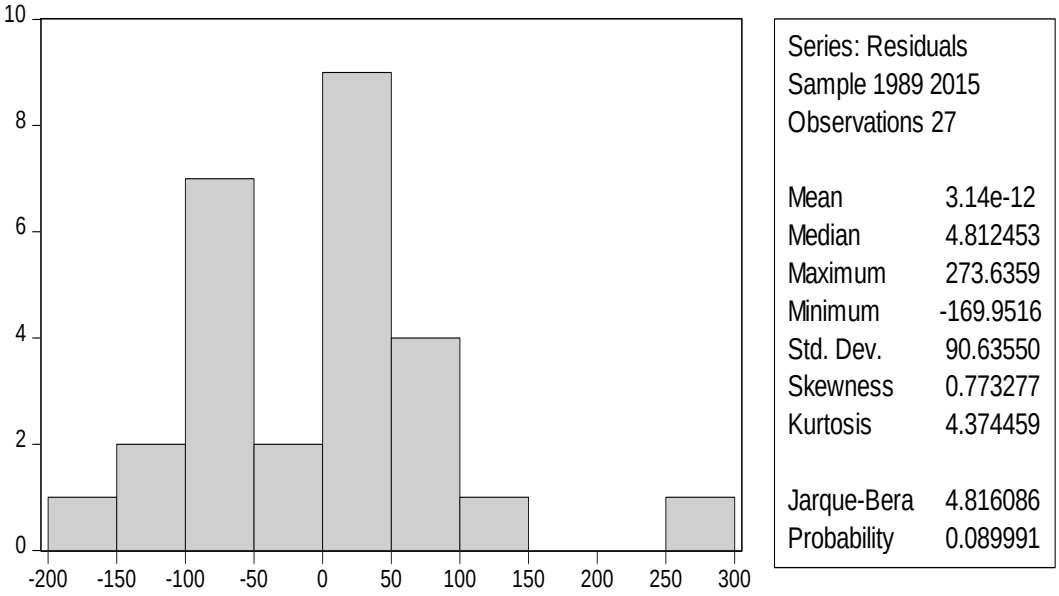

الملحق 24 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج MCTAR لدولة تونس.

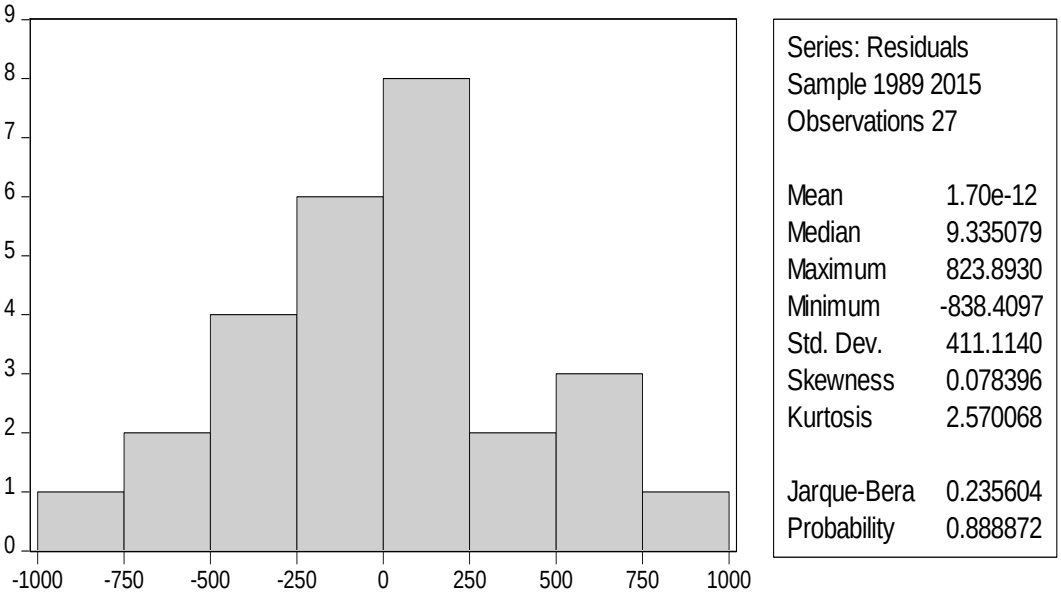

الملحق 27 اختبارات الاستقرارية لمتغيرات دولة المكسيك

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

	At Level	CDRLAIMEX	CDRNFTMEX	GDPLAI	GDPNFT	GDPMEX	GGEMEX	HDIMEX	HEMEX	INVMEX	MMEX	XHTMEX
With Constant	t-Statistic	-2.6614	-2.6614	-0.4132	1.4106	-0.3417	0.0220	-1.7167	-0.3743	-0.2102	2.3377	-0.2049
	Prob.	***0.0925***	***0.0925***	***0.8945***	***0.9986***	***0.9069***	***0.9535***	***0.4129***	***0.9014***	***0.9267***	***0.9999***	***0.9275***
		*	*	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7284	-2.7284	-1.8526	-2.1434	-3.2942	-2.8722	-0.3275	-3.1810	-3.0427	-2.6117	-2.2307
	Prob.	***0.2331***	***0.2331***	***0.6536***	***0.5021***	***0.0865***	***0.1850***	***0.9859***	***0.1072***	***0.1380***	***0.2781***	***0.4566***
		n0	n0	n0	n0	*	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.4427	-0.4427	1.2654	7.9293	1.8167	2.0776	13.7198	1.7716	2.0405	3.5948	2.1263
	Prob.	***0.5143***	***0.5143***	***0.9441***	***1.0000***	***0.9809***	***0.9891***	***1.0000***	***0.9790***	***0.9882***	***0.9998***	***0.9902***
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
	At First Difference	d(CDRLAIMEX)	d(CDRNFTMEX)	d(GDPLAI)	d(GDPNFT)	d(GDPMEX)	d(GGEMEX)	d(HDIMEX)	d(HEMEX)	d(INVMEX)	d(MMEX)	d(XHTMEX)
With Constant	t-Statistic	-5.7798	-5.7798	-3.1951	-4.0815	-5.5552	-4.1205	-5.5149	-5.3732	-8.2773	-6.9232	-4.3505
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0306***	***0.0037***	***0.0001***	***0.0034***	***0.0001***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0019***
		***	***	**	***	***	***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-8.2306	-8.2306	-2.9533	-4.0096	-5.1332	-3.7025	-5.9296	-4.9537	-7.6300	-13.0801	-4.1694
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.1618***	***0.0197***	***0.0014***	***0.0383***	***0.0002***	***0.0022***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0138***
		***	***	n0	**	***	**	***	***	***	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.7434	-5.7434	-3.0063	-1.6195	-4.4488	-3.6176	-1.4285	-4.3641	-4.6545	-4.6107	-3.4956
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***	***0.0040***	***0.0982***	***0.0001***	***0.0008***	***0.1396***	***0.0001***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0011***
		***	***	***	*	***	***	n0	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

الملحق 28 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج GDP لدولة المكسيك.

Date: 05/22/17 Time: 21:15
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GGEMEX GDPMEX INVMEX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.399950	23.05559	29.79707	0.2433
At most 1	0.234088	8.244043	15.49471	0.4397
At most 2	0.017435	0.510082	3.841466	0.4751

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.399950	14.81155	21.13162	0.3023
At most 1	0.234088	7.733961	14.26460	0.4064
At most 2	0.017435	0.510082	3.841466	0.4751

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GGEMEX	GDPMEX	INVMEX
2.48E-05	4.77E-05	-0.000229
0.000301	-6.15E-05	9.77E-05
-0.000200	4.30E-05	-9.30E-05

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GGEMEX)	-3184.680	-803.3088	796.6723
D(GDPMEX)	-21282.42	-2479.759	8801.714
D(INVMEX)	-2125.990	-2365.900	2092.497

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -912.8630

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GGEMEX	GDPMEX	INVMEX
1.000000	1.927038	-9.264707
	(0.53286)	(2.41444)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GGEMEX)	-0.078856
	(0.03727)
D(GDPMEX)	-0.526976
	(0.36269)
D(INVMEX)	-0.052642
	(0.08485)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -908.9960

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GGEMEX	GDPMEX	INVMEX
1.000000	0.000000	-0.595300
		(0.02233)
0.000000	1.000000	-4.498825
		(0.07232)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GGEMEX)	-0.320441	-0.102553
	(0.45150)	(0.11647)
D(GDPMEX)	-1.272733	-0.862989
	(4.41730)	(1.13951)
D(INVMEX)	-0.764157	0.044068
	(1.02372)	(0.26409)

الملحق 29 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج HDI لدولة المكسيك.

Date: 05/22/17 Time: 21:20
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: HDIMEX GGEMEX INVMEX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.492471	37.64035	29.79707	0.0051
At most 1 *	0.409337	17.97249	15.49471	0.0207
At most 2	0.089017	2.703694	3.841466	0.1001

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.492471	19.66787	21.13162	0.0791
At most 1 *	0.409337	15.26879	14.26460	0.0346
At most 2	0.089017	2.703694	3.841466	0.1001

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

HDIMEX	GGEMEX	INVMEX
-101.8348	-7.65E-05	0.000104
-44.62700	0.000164	-6.33E-05
-57.90776	2.88E-05	1.32E-06

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(HDIMEX)	-0.000959	-0.000346	0.000150
D(GGEMEX)	-1832.148	-3518.760	-1576.271
D(INVMEX)	-9243.880	-3587.891	-3399.476

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -446.2128

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

HDIMEX	GGEMEX	INVMEX
1.000000	7.51E-07	-1.02E-06
	(3.7E-07)	(2.1E-07)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(HDIMEX)	0.097667
	(0.02539)
D(GGEMEX)	186576.3
	(163173.)
D(INVMEX)	941348.3
	(328232.)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -438.5784

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

HDIMEX	GGEMEX	INVMEX
1.000000	0.000000	-6.05E-07
		(3.0E-08)
0.000000	1.000000	-0.550426
		(0.02073)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(HDIMEX)	0.113090	1.67E-08
	(0.02659)	(4.3E-08)
D(GGEMEX)	343608.0	-0.437280
	(159252.)	(0.25934)
D(INVMEX)	1101465.	0.118386
	(348992.)	(0.56832)

الملحق 30 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج INV لدولة المكسيك.

Date: 05/22/17 Time: 21:15
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GGEMEX GDPMEX INVMEX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.399950	23.05559	29.79707	0.2433
At most 1	0.234088	8.244043	15.49471	0.4397
At most 2	0.017435	0.510082	3.841466	0.4751

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.399950	14.81155	21.13162	0.3023
At most 1	0.234088	7.733961	14.26460	0.4064
At most 2	0.017435	0.510082	3.841466	0.4751

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

GGEMEX	GDPMEX	INVMEX
2.48E-05	4.77E-05	-0.000229
0.000301	-6.15E-05	9.77E-05
-0.000200	4.30E-05	-9.30E-05

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(GGEMEX)	-3184.680	-803.3088	796.6723
D(GDPMEX)	-21282.42	-2479.759	8801.714
D(INVMEX)	-2125.990	-2365.900	2092.497

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -912.8630

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GGEMEX	GDPMEX	INVMEX
1.000000	1.927038	-9.264707

	(0.53286)	(2.41444)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GGEMEX)	-0.078856	
	(0.03727)	
D(GDPMEX)	-0.526976	
	(0.36269)	
D(INVMEX)	-0.052642	
	(0.08485)	

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -908.9960

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GGEMEX	GDPMEX	INVMEX
1.000000	0.000000	-0.595300
		(0.02233)
0.000000	1.000000	-4.498825
		(0.07232)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(GGEMEX)	-0.320441	-0.102553
	(0.45150)	(0.11647)
D(GDPMEX)	-1.272733	-0.862989
	(4.41730)	(1.13951)
D(INVMEX)	-0.764157	0.044068
	(1.02372)	(0.26409)

الملحق 31 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج MCDRLAI لدولة المكسيك.

Date: 05/22/17 Time: 21:21
Sample (adjusted): 1988 2015
Included observations: 28 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: MMEX GDPLAI GDPMEX CDRLAIMEX
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.513617	45.73449	47.85613	0.0781
At most 1	0.351213	25.55323	29.79707	0.1426
At most 2	0.320154	13.43901	15.49471	0.0997
At most 3	0.089787	2.634139	3.841466	0.1046

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.513617	20.18126	27.58434	0.3288
At most 1	0.351213	12.11422	21.13162	0.5364
At most 2	0.320154	10.80487	14.26460	0.1643
At most 3	0.089787	2.634139	3.841466	0.1046

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

MMEX	GDPLAI	GDPMEX	CDRLAIMEX
-8.56E-05	-1.53E-06	3.87E-05	-7.83E-06
-0.000215	6.19E-07	8.19E-05	-5.80E-05
6.16E-06	-2.10E-06	6.84E-06	-2.58E-05
5.79E-05	-2.66E-06	-5.69E-06	-1.25E-05

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(MMEX)	3899.027	3575.547	122.8138	5898.046
D(GDPLAI)	148169.8	17713.77	46551.84	42894.96
D(GDPMEX)	14535.41	-4048.592	16248.16	18005.20
D(CDRLAIMEX)	-8218.208	-3502.988	17634.86	6179.286

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1329.262

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

MMEX	GDPLAI	GDPMEX	CDRLAIMEX
1.000000	0.017876	-0.452268	0.091464
	(0.00993)	(0.05260)	(0.10749)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(MMEX)	-0.333806
	(0.42245)
D(GDPLAI)	-12.68519
	(4.46433)
D(GDPMEX)	-1.244413
	(1.38075)
D(CDRLAIMEX)	0.703582
	(0.78037)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1323.204

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

MMEX	GDPLAI	GDPMEX	CDRLAIMEX
1.000000	0.000000	-0.391085	0.245133
		(0.00605)	(0.03967)
0.000000	1.000000	-3.422741	-8.596532
		(0.66899)	(4.38292)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(MMEX)	-1.101921	-0.003755
	(1.12436)	(0.00803)
D(GDPLAI)	-16.49055	-0.215799
	(12.0203)	(0.08580)
D(GDPMEX)	-0.374676	-0.024749
	(3.72314)	(0.02658)
D(CDRLAIMEX)	1.456110	0.010410
	(2.09926)	(0.01498)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1317.802

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

MMEX	GDPLAI	GDPMEX	CDRLAIMEX
1.000000	0.000000	0.000000	-8.413624
			(2.13661)
0.000000	1.000000	0.000000	-84.37725
			(21.3108)
0.000000	0.000000	1.000000	-22.14036
			(5.47655)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(MMEX)	-1.101164	-0.004013	0.444637
	(1.12474)	(0.01300)	(0.44169)
D(GDPLAI)	-16.20365	-0.313684	7.506038
	(11.7536)	(0.13582)	(4.61565)
D(GDPMEX)	-0.274537	-0.058914	0.342306
	(3.61756)	(0.04180)	(1.42062)
D(CDRLAIMEX)	1.564795	-0.026671	-0.484548
	(1.86692)	(0.02157)	(0.73314)

الملحق 32 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج MCDRNFT لدولة المكسيك.

Date: 05/22/17 Time: 21:18
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: CDRNFTMEX GDPNFT GGEMEX MMEX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.480784	42.84378	47.85613	0.1364
At most 1	0.374389	23.83615	29.79707	0.2075
At most 2	0.293307	10.23438	15.49471	0.2631
At most 3	0.005735	0.166788	3.841466	0.6830

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.480784	19.00762	27.58434	0.4139
At most 1	0.374389	13.60177	21.13162	0.3986
At most 2	0.293307	10.06759	14.26460	0.2075
At most 3	0.005735	0.166788	3.841466	0.6830

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

CDRNFTMEX	GDPNFT	GGEMEX	MMEX
8.47E-06	4.70E-08	0.000169	-5.99E-05
3.13E-05	-1.20E-06	-7.63E-05	6.70E-05
1.20E-05	1.59E-06	-0.000136	-1.55E-05
-1.20E-05	3.34E-07	5.95E-05	-4.15E-05

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(CDRNFTMEX)	-18559.44	-7841.917	4161.872	713.8736
D(GDPNFT)	45079.14	-118528.3	47443.70	11935.21
D(GGEMEX)	-2092.260	-2215.810	3073.916	180.9359
D(MMEX)	2361.292	-12068.68	4459.964	310.9753

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1319.241

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

CDRNFTMEX	GDPNFT	GGEMEX	MMEX

1.000000	0.005556	19.93382	-7.071627
	(0.04935)	(5.62031)	(2.19297)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(CDRNFTMEX)	-0.157106	
	(0.04617)	
D(GDPNFT)	0.381596	
	(0.47439)	
D(GGEMEX)	-0.017711	
	(0.01318)	
D(MMEX)	0.019988	
	(0.03866)	

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1312.440

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

CDRNFTMEX	GDPNFT	GGEMEX	MMEX
1.000000	0.000000	17.09549	-5.902637
		(4.58695)	(1.60489)
0.000000	1.000000	510.8696	-210.4059
		(126.417)	(44.2311)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(CDRNFTMEX)	-0.402452	0.008509
	(0.16864)	(0.00623)
D(GDPNFT)	-3.326734	0.143921
	(1.63018)	(0.06022)
D(GGEMEX)	-0.087036	0.002552
	(0.04820)	(0.00178)
D(MMEX)	-0.357598	0.014549
	(0.12353)	(0.00456)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1307.406

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

CDRNFTMEX	GDPNFT	GGEMEX	MMEX
1.000000	0.000000	0.000000	-0.123777
			(0.08260)
0.000000	1.000000	0.000000	-37.71456
			(1.58428)
0.000000	0.000000	1.000000	-0.338034
			(0.01056)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(CDRNFTMEX)	-0.352707	0.015134	-3.099328
	(0.17722)	(0.01022)	(1.17882)
D(GDPNFT)	-2.759663	0.219450	10.19938
	(1.70356)	(0.09823)	(11.3314)
D(GGEMEX)	-0.050295	0.007446	-0.602048
	(0.04635)	(0.00267)	(0.30831)
D(MMEX)	-0.304290	0.021649	0.712874
	(0.12768)	(0.00736)	(0.84928)

الملحق 33 اختبار التكامل المشترك لمتغيرات نموذج XHT لدولة المكسيك.

Date: 05/22/17 Time: 21:13
Sample (adjusted): 1987 2015
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: XHTMEX GGEMEX GDPMEX INVMEX
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.422281	31.67253	47.85613	0.6301
At most 1	0.238940	15.76119	29.79707	0.7290
At most 2	0.157038	7.842929	15.49471	0.4823
At most 3	0.094812	2.888762	3.841466	0.0892

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.422281	15.91134	27.58434	0.6733
At most 1	0.238940	7.918259	21.13162	0.9086
At most 2	0.157038	4.954166	14.26460	0.7476
At most 3	0.094812	2.888762	3.841466	0.0892

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

XHTMEX	GGEMEX	GDPMEX	INVMEX
-5.90E-05	-2.88E-05	-4.74E-05	0.000244
-5.04E-05	-0.000278	6.44E-05	-0.000113
-0.000220	0.000166	-3.09E-05	8.97E-05
-6.74E-05	-0.000248	5.34E-05	-9.86E-05

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(XHTMEX)	-413.3922	-127.7999	-384.3732	608.3346
D(GGEMEX)	2656.907	42.76809	-2561.876	727.7242
D(GDPMEX)	14540.27	-4330.611	-26684.32	6513.651
D(INVMEX)	793.2137	1025.054	-6341.447	1499.520

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1169.223

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

XHTMEX	GGEMEX	GDPMEX	INVMEX
1.000000	0.487775	0.802324	-4.127654
	(1.68788)	(0.41461)	(1.18214)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(XHTMEX)	0.024410		
	(0.02793)		
D(GGEMEX)	-0.156884		
	(0.09299)		
D(GDPMEX)	-0.858569		
	(0.90052)		
D(INVMEX)	-0.046837		
	(0.20787)		

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1165.264

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

XHTMEX	GGEMEX	GDPMEX	INVMEX
1.000000	0.000000	1.004140	-4.745534
		(0.24477)	(1.11131)
0.000000	1.000000	-0.413749	1.266733
		(0.08977)	(0.40756)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(XHTMEX)	0.030849	0.047437	
	(0.03666)	(0.13200)	
D(GGEMEX)	-0.159039	-0.088414	
	(0.12224)	(0.44018)	
D(GDPMEX)	-0.640382	0.785206	
	(1.18170)	(4.25523)	
D(INVMEX)	-0.098482	-0.307831	
	(0.27276)	(0.98218)	

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -1162.787

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

XHTMEX	GGEMEX	GDPMEX	INVMEX
1.000000	0.000000	0.000000	-0.225383
			(0.03189)
0.000000	1.000000	0.000000	-0.595765
			(0.02329)
0.000000	0.000000	1.000000	-4.501513
			(0.07754)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(XHTMEX)	0.115393	-0.016355	0.023214
	(0.10856)	(0.15129)	(0.03990)
D(GGEMEX)	0.404459	-0.513594	-0.044035
	(0.34555)	(0.48158)	(0.12701)
D(GDPMEX)	5.228967	-3.643432	-0.144216
	(3.30534)	(4.60647)	(1.21487)
D(INVMEX)	1.296351	-1.360283	0.224224
	(0.75939)	(1.05831)	(0.27911)

الملحق 34 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج GDP لدولة المكسيك.

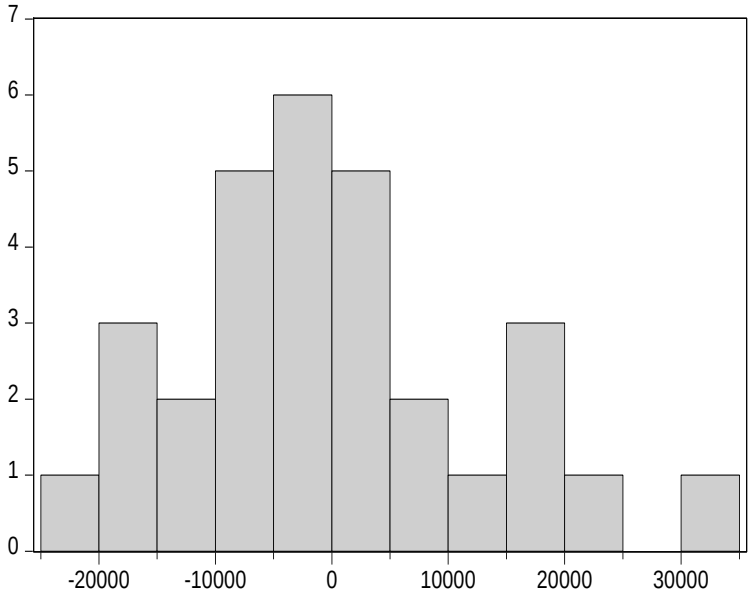

Series: Residuals	
Sample 1986 2015	
Observations 30	
Mean	-9.50e-11
Median	-1701.115
Maximum	31513.70
Minimum	-22866.08
Std. Dev.	12818.68
Skewness	0.503942
Kurtosis	2.774357
Jarque-Bera	1.333432
Probability	0.513392

الملحق 35 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج HDI لدولة المكسيك.

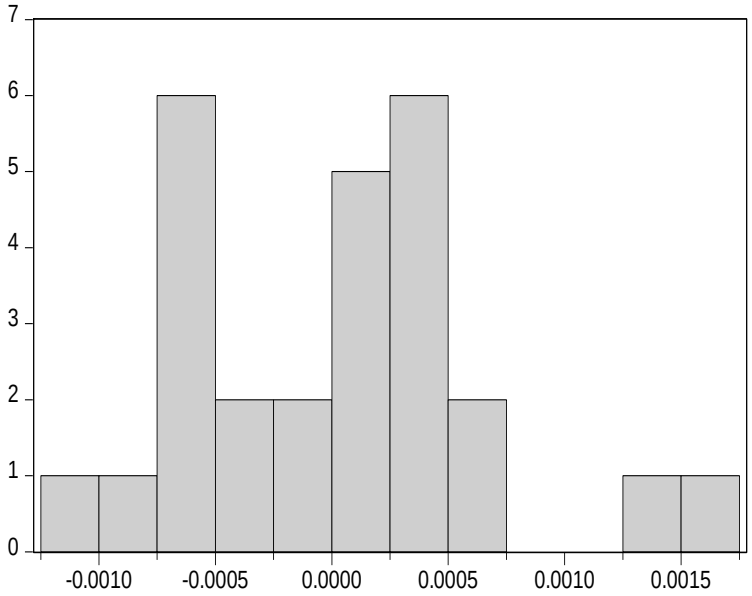

Series: Residuals	
Sample 1989 2015	
Observations 27	
Mean	-2.30e-16
Median	5.02e-05
Maximum	0.001524
Minimum	-0.001150
Std. Dev.	0.000642
Skewness	0.401482
Kurtosis	2.904289
Jarque-Bera	0.735649
Probability	0.692239

الملحق 36 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج INV لدولة المكسيك.

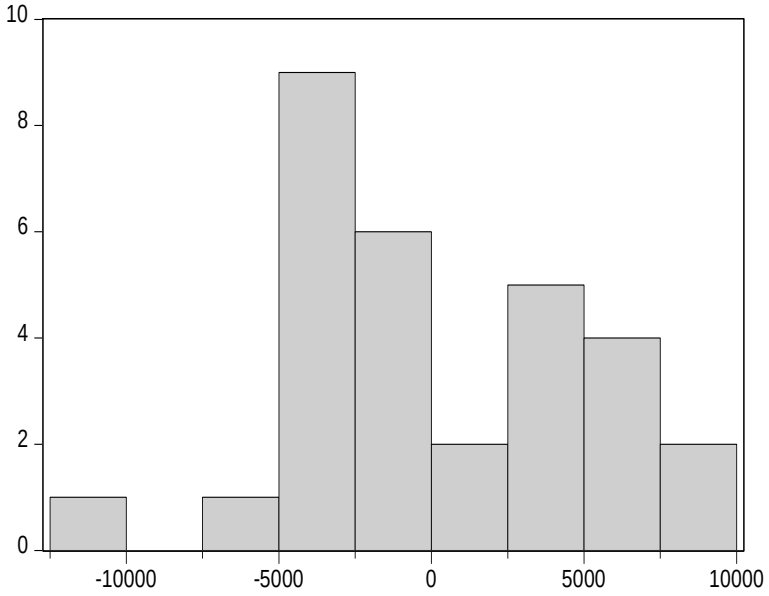

Series: Residuals	
Sample 1986 2015	
Observations 30	
Mean	-7.28e-12
Median	-1156.910
Maximum	9595.826
Minimum	-10687.36
Std. Dev.	4860.549
Skewness	0.158512
Kurtosis	2.388507
Jarque-Bera	0.593035
Probability	0.743403

الملحق 37 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج MCDRLAI لدولة المكسيك.

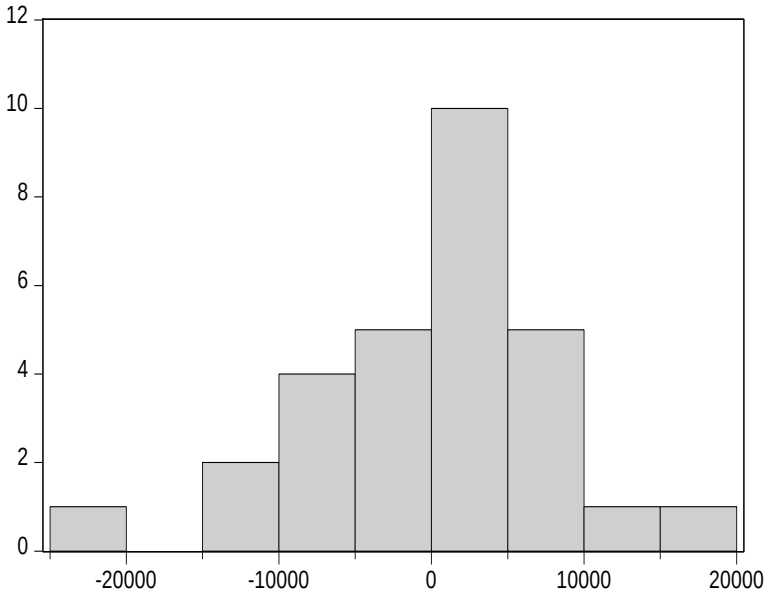

Series: Residuals	
Sample 1987 2015	
Observations 29	
Mean	3.79e-11
Median	954.6725
Maximum	17382.33
Minimum	-22714.25
Std. Dev.	8384.141
Skewness	-0.506748
Kurtosis	3.506501
Jarque-Bera	1.551159
Probability	0.460437

الملحق 38 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج MCDRNFT لدولة المكسيك.

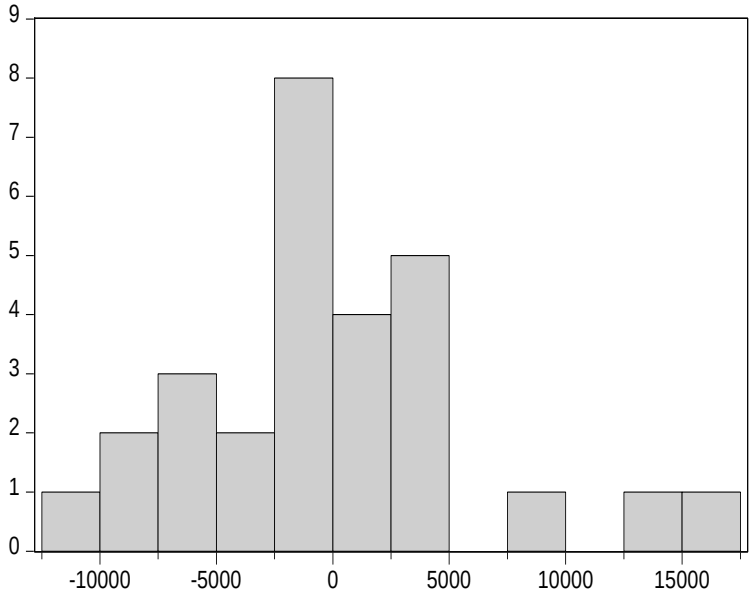

Series: Residuals	
Sample 1988 2015	
Observations 28	
Mean	-1.55e-11
Median	-82.31147
Maximum	15649.58
Minimum	-11849.00
Std. Dev.	6303.286
Skewness	0.688486
Kurtosis	3.778777
Jarque-Bera	2.919637
Probability	0.232278

الملحق 39 اختبار التوزيع الطبيعي لنموذج XHT لدولة المكسيك.

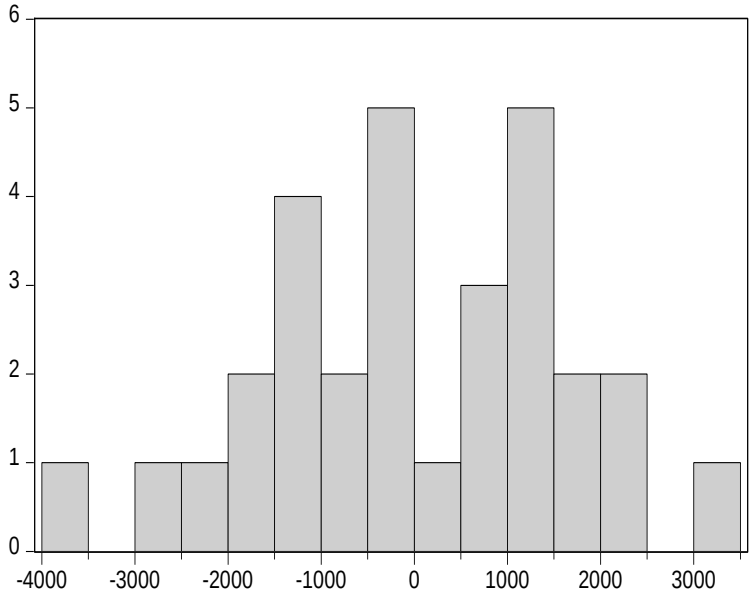

Series: Residuals	
Sample 1986 2015	
Observations 30	
Mean	5.06e-12
Median	-103.5168
Maximum	3077.845
Minimum	-3612.986
Std. Dev.	1574.065
Skewness	-0.193590
Kurtosis	2.506584
Jarque-Bera	0.491710
Probability	0.782035